جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

النخب الاقتصادية ودورها في استقرار النظام السياسي: التجربة الجزائرية (1989-2019)

مذكرة تخرج لنيل متطلبات شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالبة:
أمال بن ساسي

الأستاذ المشرف:
د. مبروك كاهي

لجنة المناقشة

	الأستاذ	الرتبة	الصفة
01	د/ حسن بن كادي	محاضر أ	رئيسا
02	د/ مبروك كاهي	محاضر أ	مشرفا
03	د/ محمد الصالح بوعافية	محاضر ب	مناقشا

السنة الجامعية

2020/2019م- 1441/1440هـ

الإهداء

إلى حبل الوريد ومتنفسي في الوجود " والداي " و" إخوتي " .

إلى كل الأهل والأقاربوالأصدقاء خصوصا "جميل بن ساسي " .

إلى كل المخلصين والشرفاء والمجاهدين والشهداء من أبناءالأمةالجزائرية .

إلى كل عمال وإداريين وأساتذة وتلاميذ ثانوية مالك بن نبي بالرويسات

إلى روح الطالب الجامعي " كمال نصيري" رحمه الله والذي كان تلميذا سابقا في ثانويتنا، حيث كان مصرا على الحضور إلى مناقشة مذكرتي لكن قدّر الله وما شاء الله .

إلى الأنامل التي سهرت من أجل صنع وإخراج هذا العمل بصورته النهائية الدكتور" مبروك كاهي-عاصم سويقات - زبيدة مومني- وهيبة بن ساسي " .

التشكرات

لا يسعني وقد تم انجاز هذه المذكرة إلا إن أتوجه ابتدءا بالحمد والشكر لله عز وجل على توفيقه وعونه في مختلف مراحل دراستي.

إلى معلمي " كيلاني بن ساسي " الذي زرع فيّ بذرة العلم لأجني ثمارها في المستقبل .

كما أتقدم باسمي معاني الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي المحترم الدكتور " مبروك كاهي " على جهوده المتميزة في الإشراف على هذه المذكرة .

كما لا أنسى تقديم الشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة .

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل أساتذة العلوم السياسية " بجامعة قاصي مرباح – بورقلة " الذين ساهموا في توجيهنا وإثراء معلوماتنا خلال مرحلة ماقبل التدرج وما بعده كل باسمه ولقبه ومرتبته .

والى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة من بعيد أو من قريب.

ملخص الدراسة:

يعتبر موضوع النخب الاقتصادية من المواضيع المهمة خصوصا في المجال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي،والأدوار التي تلعبها. لذا تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الإطار المفاهيمي والنظري للنخب الاقتصادية، مع إبراز الدور المركزي والمحوري لهذا النوع من النخب في استقرار النظام السياسي، وفي التأثير على صناع القرار من خلال التقرب من دواليب الحكم،وقد يؤدي إلى تهديد استقرار النظام السياسي إذا مالت هذه النخب أو طغت مصلحتها الخاصة على المصلحة الوطنية. ولفهم الجانب النظري أكثر قمنا بتسليط الضوء على التجربة الجزائرية بحكم وجود نخب اقتصادية وطنية، أسالت العديد من الأقلام والتساؤلات والإشكاليات، حول مصدر ثروتها وقوتها السياسية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية –الحرية الاقتصادية – العولمة الاقتصادية – اقتصاد السوق – اللعبة السياسية.

وبحكم طبيعة الدراسة والتساؤلات التي أثرناها, اعتمدت العديد من المناهج والاقترابات :

المنهج التاريخي – المنهج الوصفي التحليلي – منهج دراسة حالة – الاقتراب الوظيفي – اقتراب النخبة – الاقتراب القانوني – اقتراب الاقتصاد السياسي .

Abstract:

This study aims to know the conceptual and theoretical framework for the issue of economic elites, in addition to that the central and central role of economic elites in the

stability of the political system through the Algerian experience.

The problem of the study revolves around the relationship of the economic elites in the stability of the political system and theoretical side's focus on the Algerian experience .our study is based on two main variables : economic elites, the dependent variable of the stability of the political system – the case of Algeria .

The most important keywords on which our study is based : democracy – economic freedom – economic globalization – market economy – the political game .

The nature of the study and the questions that we raised through the study control many approaches : historical approach – descriptive analytical method – case study methodology – constructive career approach – the elite approach – legal approach – the approach of political economy

خطة الدراسة:

مقدمة :

الفصل الأول : الجانب المفاهيمي في دراسة النخب الاقتصادية

المبحث الأول : التأصيل اللغوي والاصطلاحي لمفهوم النخبة وأنواعها

المبحث الثاني : مفهوم النخب الاقتصادية

المبحث الثالث : ادوار النخب الاقتصادية

الفصل الثاني : النخب الاقتصادية وعلاقتها بالنظام السياسي

المبحث الأول : مفهوم استقرار النظام السياسي

المبحث الثاني : النخب الاقتصادية ومؤشر الديمقراطية

المبحث الثالث : مكانة النخب الاقتصادية في اللعبة السياسية

الفصل الثالث : النخب الاقتصادية من خلال التجربة الجزائرية

المبحث الأول: النخب الاقتصادية قبل 1989

المبحث الثاني: تطور النخب الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثالث: واقع النخب الاقتصادية في الجزائر وعلاقتها بالنظام السياسي

الخاتمة

قائمة المراجع

قائمة الجداول

الفهرس

مقدمة

مقدمة:

إن المتتبع لتاريخ المجتمعات الإنسانية وتطورها، يجد هذه المجتمعات في وجودها واستقرارها وحركتيها، شهدت على مر العصور، الإقرار بفكرة مهمة مفادها أنّ السلطة لا يمكن أن تمارس بواسطة الجميع، وأنّه لابد من وجود جماعة أو طبقة أو أقلية، تسند إليها مهام القيادة والتوجيه وتمتلك الدور الأكبر في التأثير على سيرورة مجتمعاتها وفي اتخاذ القرارات، وهذه الفئة أو الأقلية يطلق عليها اسم النخب.

تعتبر النخب من المفاهيم والمواضيع التي وجدت اهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين السياسيين والاجتماعين، لما يحتويه هذا المفهوم من أهمية في تنظيم المجتمعات الإنسانية ومن يحكمهم، وكيف تسير العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

فالنخب جماعة من الأفراد يمتلكون خصائص مميزة تجعلهم أكثر قدرة على التميّزلأداءأدوار شديدة الأهمية في حياة مجتمعاتهم ولا سيما توجيه المجتمع واتخاذ القرارات السيادية المهمة في المجتمع في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، تدل أيضا على الجماعات الاجتماعية المتميزة بخصائصها ومواقعها الإدارية والتنظيمية خاصة التي لديها النفوذ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ولا يخفى أنّ النخبة تتنوع بتنوع الأفراد المشكّلة لها والمجال الاجتماعي الذي ينشطون فيه من نخب سياسية ودينية وبيروقراطية وعسكرية وثقافية واقتصادية وغيرها.

فعلى الرغم من تنوع النخب إلا أن هناك نخب أهميتها وموقعها مهم في المجتمع الإنساني،وتتحكم في سيرورة أي دولة أيّا كان نظامها السياسي، ولعل أبرزها النخب الاقتصادية، والتي تتحكم في العرض والطلب على السلع والخدمات وفي سوق العمالة، وفي تمويل الحملات الانتخابية والضغط على صناع القرار لما يخدم مصلحتها.

ولفهم التأصيل النظري ولمفاهيمي للنخب الاقتصادية ودورها في استقرار النظام السياسي كان لابد من دراسة الحالة الجزائرية من خلال فهم النخب الاقتصادية الجزائرية وطبيعتها وكذا علاقتها بالدولة عموما، وبالنظام السياسي القائم خصوصا وهل تؤثر على النظام السياسي من خلال انتهاج سياسات وقوانين خدمةً لمصالحها.

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1- تسليط الضوء على ظاهرة النخب الاقتصادية، من خلال معرفة أهم التعاريف التي تطرق لها مختلف المفكرين والمحللينالسياسيين والاجتماعيين؛ طبيعتها، أنواعها، وأهم أدوارها في المجتمع.

2- الدور الفعال والمهم للنخب الاقتصادية في الحياة السياسية والاقتصادية لعلاقة السلطة بين الحاكم والمحكوم.

3- ضغط النخب الاقتصادية على صناع القرار السياسي في السياسة الاقتصادية لما يخدم مصالحها.

4- تفسير ظاهرة النخب الاقتصادية في الجزائر وما لها من أبعاد مختلفة ولا سيما رسم السياسة العليا للبلاد، وهذا من خلال أبعادها التاريخية، وتحليلها من عدة زوايا أبرزها محاولة معرفة بالتحديد، ما المقصود بالنخب الاقتصادية في الجزائر؟، وكذلك مصدر قوتها.

5-من بين مؤشرات الديمقراطية فتحالمجال أمام القطاع الخاص في تسيير الأمور الاقتصادية والاجتماعية وفق قوانين تنظمها، وفي الجزائر النخب الاقتصادية كان لها دور مهم إلا بعد دستور 1989 وإقرار التعددية السياسية وانتهاج الرأسمالية والتخلي عن الاشتراكية.

مبررات اختيار الموضوع:

حيث لم يكن اختيار الموضوع بالصدفة وإنما كان بعدة أسباب من بينها نذكر:

أسباب ذاتية:

حيث يشارك الباحث من خلال الدراسة العلمية في البحث المعمق حول مدى أهمية النخب الاقتصادية في المجتمع الإنساني عامة وفي الحياة السياسة خاصة، خاصة لما تمتلكه من ثروة مالية تستطيع من خلالها التأثير على صناع القرار، معرفة كذلك خفايا وكواليس عمل وكيفية نشاط وإدارة النخب الاقتصادية الجزائرية.

أسباب علمية:

إن الحكم على ظاهرة سياسية من جانب الميول الشخصية وعدم الموضوعية في ذلك لا يمكّننا من التوصّل إلى نتائج علمية دقيقة، لذا كان من الضروري دراسة النخب الاقتصادية ودورها في استقرارالنظامالسياسي التجربة الجزائرية نموذجا انطلاقا من أسس علمية وتأصيل نظري لظاهرة النخب الاقتصادية من خلال دراسة تاريخية لأهم المفكرين والباحثين السياسيين والاجتماعين ونتائجهم النظرية للنخبة بصفة عامة والنخبة الاقتصادية بصفة خاصة، وما هي تشكيلاتها؟وتأثيرها

علىصنّاع القرار لما يخدم مصلحتها أو تجانس مصلحتها مع المصلحة الوطنية ودورها في استقرار أو التهديد بالنظام السياسي.

أهداف الدراسة:

في كل دراسة علمية يتم تحديد مجموعة من الأهداف، وتتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1- محاولة إثراء المجال المعرفي لموضوع النخب الاقتصادية أي الاقتصار على الإطار المفاهيمي.

2- تحديد الدور المحوري الذي تلعبه النخب الاقتصادية في استقرار النظام السياسي في الجزائر.

3- معرفة أهم المراحل التي مرت بها النخب الاقتصادية في الجزائر وكيف تطورت وقوتها السياسية إلى جانب القوة الاقتصادية وولائها للنظام السياسي خدمة لمصالحها.

إشكالية الدراسة:

بعد أحداث أكتوبر 1988 والتي عرفت فيه الجزائر تحولات كبيرة في مختلف المجالات خاصة السياسية والاقتصادية من خلال إقرار التعددية السياسية والنهج الليبرالي وخوصصة بعض المؤسسات العمومية، مما أنتج نخب اقتصادية تسيّر المشاريع التنموية والمشاركة في الحياة السياسية من خلال الدفع بقوانين تخدم سياستها الاقتصادية، ودعم الحملات الانتخابية لضمان مصالحها من قبل البرلمانيين.

وعليه نطرح الإشكالية الآتية :

فيمَتتمثل علاقة النخب الاقتصادية في استقرار النظام السياسي من خلال التجربة الجزائرية؟

وللإحاطة والإلمام بالموضوع قمنا بطرح التساؤلات الفرعية :

ماهي النخب الاقتصادية؟ وماهي أهم أنواعها وأدوارها؟

فيم تتمثل علاقة النخب الاقتصادية بالنظام السياسي؟

ما مدى تأثير النخب الاقتصادية الجزائرية في استقرار النظام السياسي؟

أما الفرضيات التي اعتمدت للإجابة على الأسئلة المطروحة فهي كآلاتي:

1- تمتلك النخب الاقتصادية قوة سياسية واقتصادية مما يؤدي بها إلى التأثير على النظام السياسي لاتخاذ السياسة الاقتصادية المناسبة لمصالحها.

2- من مؤشرات الديمقراطية وجود فضاء مستقل يسمح للنخب الاقتصادية بأداء دور فعال في اللعبة السياسية .

3- النخب الاقتصادية الجزائرية لها القدرة على الاستمرار والاستقرار لقيامهابالضغطعلى النظام السياسي والتهديد باستقراره أم لها ولاء سياسي.

أدبيات الدراسة:

لإقامة أي دراسة لابد من الاستناد إلى أدبيات سابقة تصب في نفس المجال، لذلك تم الاعتماد على بعض الأدبيات التي تخدم موضوعنا، من أهمها :

1- دراسة الطالب أحمد عبد الله إبراهيم، في أطروحته لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية حول (**النخب الاقتصادية الجديدة في السودان في ظل سياسات التحرر الاقتصادي في الفترة 1992-2006**) من خلال تطور النخب الاقتصادية في السودان عبر الحقبة التاريخية كأقلية محدودة في المجتمع تمتعت فيه بامتيازات واسعة من خلال سياسة التحرر الاقتصادي التي أسهمت مساهمة فعالة في خلق نخبة اقتصادية جديدة قوامها التكنوقراط في جهاز الدولة، الذين يسيطرون على مراحل صناعة القرارات الاقتصادية داخل التنظيم باستغلال النفوذ السياسي والاجتماعي في تراكم الثروة .

3- دراسةامطانس شحادة وإيناس خطيب حول (**النخب الاقتصادية في المشهد الإسرائيلي**) تمحورت حول مكانة النخب الاقتصادية الإسرائيلية والعلاقات بين القطاع الخاص-مجتمع المال والنخب السياسية وصناع القرار، وكذلك وظيفة النظام الاقتصادي في خدمة المصالح القومية لدولة إسرائيل، وكذا توضيح نوعية العلاقة بين قطاع المال والأعمال والدولة من خلال مسار العمل الجماعي عن طريق مؤسسات ومنظمات جماعية تعمل بالأساس في جانب السياسات الاقتصادية العامة-الكلية، وتسعى للحفاظعلى سياسات اقتصادية ودية للقطاع الخاص (السوق الحرة).

-أما الجديد التي قدمته دراستي اعتمادنا على التجربة الجزائرية من خلال دراسة النخبة الاقتصادية ودورها وتأثيرها على استقرار النظام السياسي منذ إقرار التعددية السياسية 1989 إلى غاية 2019.

المناهج والاقترابات ومبررات اختيارها:

بحكم طبيعة الموضوع والأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها وطبيعة التساؤلات التي تثيرها فإنني استعنت بالمناهج والمقاربات التالية :

المنهج التاريخي:

باعتباره يبحث في الأحداث التاريخية الماضية ويصف الظواهر والحقائق، بغرض الوصول إلى معرفة الظروف التي أحاطت بشأنها، وتطور الظاهرة موضوع الدراسة عبر مختلف المراحل الزمنية.

والبحث في موضوع النخب بصفة عامة والنخب الاقتصادية بصفة خاصة، وتطورها في الجزائر، ومعرفة علاقتها بصناع القرار منذ إقرار التعددية السياسية والاقتصادية في الجزائر منذ دستور 1989.

المنهج الوصفي التحليلي:

هذا المنهج مرتبط منذ نشأته بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية وطريقة تحليلها وتفسيرها بشكل علمي منظم من اجل الوصول إلى أغراض محددة لظاهرة اجتماعية، أو مشكلة اجتماعية، والتطرق إلى موضوع النخب الاقتصادية ودورها في استقرار النظام السياسي الجزائر نموذجا، من خلال وصف لتعريف النخب عموما والنخب الاقتصادية خصوصا، وتحليل لأهم أدوارها خاصة دورها في استقرار النظام السياسي من خلال التجربة الجزائرية.

منهج دراسة الحالة:

والذي يتجه إلى جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بوحدة معينة، سواء كانت مؤسسة أو نظاما أو دولة، وهي تقوم على أساس التعمق في دراسة تلك الوحدة والمراحل التي مرت بها، واعتمدنا على التجربة الجزائرية لدراسة النخبالاقتصادية ودورها في استقرار النظام السياسي كوحدة التحليل.

الاقتراب الوظيفي البنائي:

الذي يركز على البنية والنظام والوظيفة حيث تشير البنية إلى مجموعة من الأنشطة والقابلة للملاحظة والمشكلة للنظام السياسي، أما النظام يشير إلى التفاعلات بينه وبين بيئته الداخلية والخارجية، وتعني الوظيفة سلوك أو عملية تصدر عن فاعل.

ويساعد هذا الاقتراب من خلال وظائف وادوار النخب الاقتصادية في المجتمع الإنساني، وكذلك التطرق للنظام السياسي من خلال تشكيلاته والية عمله.

اقتراب النخبة:

يقوم هذا الاقتراب على أساس كل مجتمع ينقسم إلى أقلية تحكم وأكثرية محكومة، والخصائص التي تؤهلها هذه الأقلية في احتلال مكانة معينة في ذلك المجتمع، والمنطلقات الفكرية والأيدلوجية لدراسة النخبة، وتم الاعتماد على هذا الاقتراب في تحديد مكونات النخب بصفة عامة، والنخب الاقتصادية الجزائرية بصفة خاصة، والتي أهلتها لاحتلال مكانة في المجتمع الجزائري.

الاقتراب القانوني:

يركز هذا الاقتراب على دراسة المواضيع من زاوية الدساتير والقوانين، كما يهتم بدراسة التكيف القانوني لموضوع اعتراف الدولة ونظام حكمها بالديمقراطية، ولجا الباحث لهذا الاقتراب، من خلال الدراسة المعمقة لدستور 23 فيفري 1989، وأهم الإصلاحات الجريئة التي جاء بها، فتم التخلي كليا على النهج الاشتراكي، وانتهاج اقتصاد السوق الذي هو أساس النظام الديمقراطي، وتخلي كليا على الأحادية الحزبية، وفتح المجال أمام تشكيل الجمعيات السياسية.

اقتراب الاقتصاد السياسي:

يقوم هذا الاقتراب على تحليل الظواهر والنظم السياسية ويعتبر كارل ماكس من الأوائل الذي حلل الظواهر السياسية من مدخل اقتصادي، ويعتمد هذا الاقتراب على ضرورة توجه نحو اقتصاد السوق من اجل تحقيق الديمقراطية، وكان الاستعانة بهذا الاقتراب نحو اتجاه الجزائر النهج الليبرالي والتعددية السياسية مما نتج عنها نخبة اقتصادية فعالة في تاريخ الجزائر.

حدود الدراسة الزمانية والمكانية والموضوعية:

تندرج هذه الدراسة ضمن إطار زماني:

المجال الزماني: تتمحور الدراسة حول تطور النخبة الاقتصادية الجزائرية بعد الانفتاح الاقتصادي منذ 1989 إلى غاية 2019, وأهم الأدوار التي قامت بها في اللعبة السياسية من خلال التأثير على النظام السياسي.

المجال المكاني:كما يتضح من عنوان الدراسة فان الباحث سيتطرق إلى دراسة الحالة الجزائرية من خلال الوقوف على دور النخبة الاقتصادية في استقرار النظام السياسي وفي علاقتها بصناع القرار.

الإطار ألمفاهيمي للدراسة:

الديمقراطية: تعني حكم الشعب، المساواة بين جميع المواطنين في حقوقهم السياسية والمدنية، وحرية التعبير عن الرأي وان الجميع متساوون أمام القانون، وإجراء انتخابات حرة.

اقتصاد السوق: هو نظام اقتصادي يتمتع فيه الأفراد والشركات بحرية المبادرة وحرية تبادل السلع والخدمات، وتنقلها دون عوائق، ويتم تخصيص الموارد في ظل هذا النظام عبر مؤسسة السوق والية الأسعار التي تسهر على معادلة العرض والطلب، دون الحاجة إلى تدخل مركزي من الدولة لكي تنظم عملية تنسيق الإنتاج.

الحرية الاقتصادية : تعني الحرية الاقتصادية الانطلاق من القيود التي من شانها تعوق الاقتصاد, أو تحد من التجارة والعمل وهذه الحرية تتمثل في أمور عديدة لها صلة وثيقة برفع القيود عن التجارة والعمل, مثل حرية جميع الأنشطة الاقتصادية أيا كانت صورها وأشكالها .

العولمة الاقتصادية:تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود والتوسع المستمر والمتزايد لحدود الأسواق المتبادلة بين الدول، بالإضافة إلى سرعة تطوير العلوم والتكنولوجيا في الأسواق التي تستخدم تلك الأنظمة وفي تطوير الصناعات في كل مصانع العالم.

اللعبة السياسية: هي لعبة جماعية مشتركة، لها أصولها وقواعدها ومعاييرها وضوابطها، وتتغير بتغير الظروف والأحوال، وتتطور بتطور الخبرة البشرية، وتنتقل من جيل إلى جيل، وهناك تفاوت بين الشعوب والأمم في التعامل مع هذه اللعبة التشاركية، بحسب قدرة المجتمعات على إتقان فن التعامل مع إدارة المصالح العامة، والمعيار أكثر أهمية في أداء اللعبة السياسية يتمثل بامتلاك القدرة الجماعية على التوازن بين الأطراف المتجاذبة في اللعبة السياسية، لان فقدان التوازن في اللعبة قد يترتب عليه جملة من الآثار الخطيرة التي تهدد الاستقرار وتمنع التقدم.

خطة الدراسة:

لدراسة موضوع البحث كان لابد من اتباع خطة تمثلت أساسا في ثلاث فصول:

الفصل الأول المبرمج تحت عنوان الجانب المفاهيمي في دراسة النخب الاقتصادية، والذي يتفرع تحته ثلاث مباحث:

1- التأصيل اللغوي والاصطلاحي لمفهوم النخبةوأنواعها

2- مفهوم النخب الاقتصادية

3- أدوار النخب الاقتصادية

في حين الفصل الثاني معنون النخب الاقتصادية وعلاقتها بالنظام السياسي، خصصنا فيه ثلاث مباحث:

1- مفهوم استقرار النظام السياسي

2- النخب الاقتصادية ومؤشر الديمقراطية

3- مكانة النخب الاقتصادية في اللعبة السياسية

أما الفصل الأخير تحت عنوان النخب الاقتصادية من خلال التجربة الجزائرية، تم التركيز على ثلاث مباحث:

1- النخب الاقتصادية قبل 1989

2- تطور النخب الاقتصادية في الجزائر

3- واقع النخب الاقتصادية في الجزائر وعلاقتها بالنظام السياسي

صعوبات الدراسة:

إن الصعوبات التي تلقيتها في انجاز البحث تتلخص فيما يلي:

1- قلة المراجع خاصة الكتب الأكاديمية التي تتناول الموضوع النخب الاقتصادية، مما لجأت إلى مختلف المجلات العلمية والملتقيات الدولية والأطروحات والمذكرات الجامعية والمقالات الالكترونية.

2- عدمتوفرالمعلومةمباشرة،وهذاماأدىإلىاستنتاجالمعلومةخاصةفيالمجالالنظريفيمايتعلقحولمفهومالنخبالاقتصادية،وخصائصهاوأدوارها.

الفصل الأول

الجانب المفاهيمي في دراسة النخب الاقتصادية

تمهيد:

يتطرق الفصل الأول إلى التعريف بالمفاهيم الرئيسية المتعلقة بموضوع البحث، وهي النخبة بصفة عامة والنخب الاقتصادية بصفة خاصة، ولفهم أعمق لمصطلح النخب ركزنا وخصصنا في المبحث الأول التأصيل النظري والمفاهيميلهذا المصطلح، كيف ظهر وتطور عبر التاريخ بمعنى دراسة ايكولوجية حتى أصبح علم قائم بذاته له أسسه النظرية التي نفسر ظاهرة النخبة واهم مميزاتها.

فحين المبحث الثاني ستكون دراسة معمقة لجوهر بحثنا حول مفهوم النخب الاقتصادية، وتطورها عبر التاريخ البشري، واهم خصائصها، لنختم الفصل بالمبحث الثالث حول أهمادوار النخب الاقتصادية خصوصها حول تأثريها على صناع القرار .

المبحث الأول:التأصيل اللغوي والاصطلاحي لمفهوم النخب وأنواعها

تفرض منهجيات البحث العلمي التعريف بالمصطلحات وتحديد معانيها كوسائل هامة للتمكن من موضوع البحث ولتحديد موضوع الدراسة والإحاطة بما يتعلق بمصطلح النخبة، والتطور التاريخي لهذا المصطلح، إضافة إلى ذلك التطرق إلى المدارس النظرية وأنواعها لما لها من أهمية بالغة في حياة الدول والشعوب وتحديد مصيرها.

المطلبالأول: مفهوم النخبة

إن مسالة النخب تعتبر قضية مركزية من قضايا علم الاجتماع،وتدل المعاني الاشتقاقية للفظ (النخب,) في لغات مختلفة على الندرة والقلة إذ هي تعني على الاصطفاء والاختيار والانتخاب والقطف والانتزاع من رأس الشيء أو من أساسه، وعلى أساس التميز والنقاوة والصفاء والرفعة وعدم الاختلاط مع ماهو عام ومبذول ومبتذل وعادي.ففي العربية ما يشير إليه ابن منظور في كتابه (لسان العرب) النخبة – نخب – انتخب الشيء اختاره ونخبة القوم ونخبتهم خيارهم.

أما في غير اللسان العربي فأصل الاشتقاق في الفرنسية يعني قطف وأختار وجمع ومنه أشتقت الكلمة الحديثة Elite[1].

[1]عبد الكريم بن خالد، النخبة - مفهوم ذو دلالة نسقية، 21 مارس 2016 ،www.m.ahewar.org, تاريخ الاطلاع على الويب 03 فيفري 2020

أما في اللغة الانجليزية ووفق قاموس اكسفورد elite تعني هي مجموعة من الناس في المجتمع، الذين يتميزون بالقوة وليهم تأثير قوي بسبب ثراهم، وذكائهم ،،،،الخ [1].

ويعرفها (رايت ميلز) النخب, بأنها نخبة القوة بمعنى هي تتحكم وتسيطر في القرارات السياسية والاقتصادية [2]،

كما يعرفها المفكر الأمريكي (روبرت داهل) النخب, بأنها مجموعة من الأفراد الذين يشكلون أقلية وتسود تفصيلاتهم عند حدوث اختلاف التفصيلات المتعلقة بالقضايا الأساسية في المجتمع.[3]

إما مفهوم النخبةفي الرؤية والخبرة العربية،فهي تجسد مفهوم النخب بمعناه السياسي في تجربة " أهل الحل والعقد " وهم أهل الاختيار وأهل الشورى وأهل الاجتهاد،إذ لعبوا دورا كبيرا في صناعة القرار وتبريره.[4]

وجاء في معجم علم الاجتماع بان النخبة جماعة من الأشخاص يتم الاعتراف بعظمة تأثيرهم وسيطرتهم في شؤون المجتمع، حيث تشكل هذه الجماعة أقلية حاكمة يمكن تمييزها عن الطبقة المحكومة وفق لمعيار القوة والسلطة بدلالة تمتعها بسلطان القوة والنفوذ، والتأثير في المجتمع أكثر مما تتمتع به الطبقة المحكومة فيه، وذلك بسبب ما تمتلكه هذه الأقلية من مميزات القوة والخبرة في ممارسة السلطة والتنظيم داخل المجتمع الأمر الذي يؤهلها لقيادته .[5]

كما يعرفها(أحمد زكي بدوي) " أقلية ذات نفوذ تسود جماعة اكبر حجما "

---

[1]Oxford university press, as. Hornby oxford advanced le arner's , dictionary of current english, 8th edition, 2010, p 492

[2]رحاب عواطف، دور النخبة السياسية في عملية التنمية السياسية تركيا نموذجا, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية, جامعة بسكرة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, الموسم الجامعي 2014-2015, ص 12

[3]علي اسعد وطفة, في مفهوم النخبة – مقاربة بنائية, 02 يناير 2015, https://www Anfass.org. , تاريخ الاطلاع على الويب 03 فيفري 2020

[4]التيجاني عبد القادر, مفهوم النخبة في الخبرة العربية, 20 جانفي 2013, https://darfikr.com, تاريخ الاطلاع على الويب 28 مارس 2020

[5] علي اسعد وطفة, نفس المرجع السابق

ويعرفها (محمد الجوهري) " بأنها تضم أصحاب مواقع السلطة والتأثير غير العادي في جميع مجالات الحياة الاجتماعية " [1]

مما تقدم ذكره حول تعريف النخبةمن قبل المفكرين السياسيين والاجتماعيين بحسب المقاربات والتحليلات في تفسير ظاهرة النخبة، لذا يمكن تعريف النخبة إجرائيا على أنها أقلية من الأفراد تتمتع بصفات ومؤهلاتقيادية تؤهلهم بالسيطرة على جزء معين من النظام الاجتماعي أوكله.

المطلب الثاني :ظهور مصطلح النخبة

تحتل دراسة النخبة أهمية كبيرة في إطار موضوعات علم الاجتماع السياسي ذلك لأهمية ما تملكه النخب من أدوات مؤثرة في تكوين واستقرار المجتمعات وتشكيل نسق الحكم والفكر والتوجه العقيدي، ولم تعد دراسة النخبة قصرا على الاجتماع السياسي بل تعدى ذلك إلى العديد من العلوم، فهي الآن احد أهم محاور الدراسات السياسية والاقتصادية [2].

استخدمت كلمة النخبة في القرن 17م لوصف سلع ذات تفوق معين، وامتد استخدامها فيما بعد لتشتمل الإشارة إلى فئات اجتماعية متفوقة كالوحدات العسكرية الخاصة والطبقات العليا ن النبلاء.

إن أول من استخدم كلمة النخب في اللغة الانجليزية، هو ما ورد في قاموس اوكسفورد سنة 1823 م ثم شاع استخدامه في نهاية القرن 19م.

وقد أصبحت دراسة النخبة موضوعا رئيسيا من موضوعات العلوم السياسية منذ أواخر القرن 19 م وأوائل القرن 20 م، يرجع بعض الدارسين البدايات الحقيقية لفكرة حكم المجتمع بواسطة جماعة من الأفراد النابهين إلى أعمال أفلاطون الذي طالب أن يتولى الفلاسفة حكم المجتمع بأسره [3].

---

[1] صابر عبد ربه, موقف الصفوة من النظام العالمي الجديد دراسة ميدانية , ط1, الإسكندرية, دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر,2002, ص 22

[2]محمد نبيل الشيمي, النخبة وتأثيرها في تكوين واستقرار المجتمعات وتشكيل نسق الحكم والفكر,المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية, برلين – ألمانيا, 27 جانفي 2016 ,https://democraticac.de, تاريخ الاطلاع على الويب 06 فيفرى 2020

[3]إحسان عبد الهادي النائب, مفهوم النخبة في الفكر السياسي الألماني, مجلة الدراسات الدولية, مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ,جامعة بغداد, 2005, ص ص 155 ,2005,.https://www.iasj.net, تاريخ الاطلاع على الويب 06 فيفري 2020

فظهر مصطلح النخبة بمسميات مختلفة عبر التاريخ القديم والحديث، ومن الواضح تماما في كل مراحل التاريخ أن المجتمعات الإنسانية كانت تتميز بالتقسيم الطبقي الذي تأخذ فيه أقلية مكان الهيمنة والسيطرة والاستحواذ في المجتمع وبين أكثرية من الفقراء و المسحوقين من عامة الشعب، وفي هذا المستوى إن الماركسيين لا ينظرون إلى التاريخ إلا من خلال مفهوم الصراع الطبقي، بين طبقة جماهيرية واسعة مظلومة ومستلبة، طبقة نخبوية أقلية تستحوذ على الثراء والقوة والسلطة والمال .

وضمن هذا التصور للمجتمع غالبا ما اتخذت النخبة تسميات مختلفة، مثل الكهنة، الفرسان، النبلاء، الإقطاعيون،الأوليجاركية، النخبة الحاكمة، النخبة السياسة، الطبقة السياسية، أهل الحل والعقد، الأثرياء وكبار التجار.

وقد يتضح مفهوم النخبة بالمقارنة مع نقيضه بمفاهيم ابتذالية لوصف غيرهم من أبناء المجتمع مثل الجماهير،البروليتاريا،العبيد،الفلاحون،القريون، الريفيون، العمال، المنبوذين، وغير ذلك من التسميات التي تدل على تدني مستويات هذه النخبة في سلم الحياة الاجتماعية .

وعلى مسار التاريخ القديم نجد بان الحكام والمقربين منهم من كهنة ورجال الدين وعلم يشكلون نخب, المجتمع وصفوته، وقد ارتبطت النخب, العليا بالمقدس الديني ومنحت هذه النخبة ولاسيما الدينية طابع القداسة، وهذا وفق نظرية التفويض الإلهي وفق هذا التفويض المقدس قامت هذه النخبة تاريخيا بالهيمنة السياسية والسيطرة على مقاليد الحكم وإدارة شؤون البلاد والعباد، فمثلا الصين القديمة كان ينظر إلى الإمبراطور بوصفه ابن السماء، وقد اصبغ المصريون القدماء طابع القداسة الإلهية على فراعنتهم،وكان حكام أوروبا في العصر الوسيط يستمدون سلطتهم من المقدس الديني البابوي.[1]

مما سبق ذكره فالمصطلح النخب, لم يستخدم بشكل واسع في الكتابات السياسية والاجتماعية في أوروبا وأمريكا في فترة متأخرة من القرن 19م وأوائل القرن 20م خاصة عندما انتشرت نظريات

[1]دعلي اسعد وطفة, في مفهوم النخبة –مقاربة بنائية ,مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية, الإصدار الأول, مايو 2015, ص ص 9-10 ,https//:www.tanwair.net, تاريخ الاطلاع على الويب 07 فيفري 2020

النخبة، وبشكل أساسي عبر كتابات (باريتو) 1930 وقد استخدم مصطلح الصفوة السياسية كأحد المناهج الشهيرة في التحليل السياسي والاجتماعي منذ القرن 19م، خصوصا في الدراسات المتعلقة بتحديد دور الأجهزة البيروقراطية في عملية اتخاذ القرارات السياسية ذات الطابع السيادي.[1]

المطلب الثالث : نظرية النخبة

تعود البدايات الأولى لنظرية النخبةإلىأوروبا في بداية القرن 20م حيث قادها ثلاثة من الرواد التأسيسيين (فلفريدوباريتو) و(جيتانو موسكا) و(روبرت ميشلز) الذين حاولوا توظيف المناهج المطبقة آنذاك في العلوم الطبيعية والفيزيائية لدراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية[2]

لذا فتعددت الاتجاهات النظرية المفسرة للظاهرة النخبة نذكر أهمها:

الفرع الأول–الاتجاه التنظيمي :

يرجع (موسكا)أسباب قوة هذه الأقلية (النخبة) إلى قدراتها التنظيمية وتقديرها لمصادر القوة، وتماسكها الداخلي كما أن مرتكزاتحكمها وسيادتها في المجتمع يعود إلى كونها أقلية بمعنى أنهاأكثر تنظيما بمعنى يسهل الاتصالوتبادل المعلومات بداخلها مما يمكنها من صياغة سياستها وهي على قدرة كبيرة على مواجهة التغيرات الخارجية والتكيف معها وتتغلب في الأخير على الأغلبية التي تفتقد الخصائص لدا النخبة .

يرى (روبرت ميتشلز)الذي طرح مبدأ القانون الحديدي للأوليجاركيةإن في كل تنظيم لابد أن توجد القيادة لكي يكتب له النجاح والبقاء وطبيعة التنظيم تمنح القادة القوة والامتياز.

وأوضح (ميشلز) أن القائد أو الزعيم الذي مارس السلطة يجد صعوبة في التنازل أو التخلي، فضلا عن كون ممارسة السلطة يحدث تحولا سيكولوجيا في شخصية القائد فيزداد إيمانا بنفسه، ويضيف (ميلشز) إنالأقلية تنظر إلى معارضة على أنها عنصر تخريبيا.[1]

---

[1] -رحاب عواطف, نفس المرجع السابق, ص 10

[2]محمد الرضواني , النخبة السياسية من رفض الايدولوجيات إلى مصالحة الديمقراطية , 23 مايو 2017, http://www.mominoun.com, تاريخ الاطلاع على الويب 02 فيفوي 2020

الفرع الثاني – الاتجاه السيكولوجي :

هذا الاتجاه نادي به (باريتو) ومضمونه أن القوة بالنسبة للنخبة تكمن في ميزاتها السيكولوجية، فضمن نظريته درس النسق الاجتماعي والظواهر الاجتماعية مركز على التمايز الاجتماعي الذي يولد لنا الطبقات كما قام بنقد النظريات التي تدعو إلى الديمقراطية والمساواة والحرية باعتبار أن الواقع يتجلى في اللامساواة وعدم وجود حرية وديمقراطية تامة،وذلك بناء على تحليلاته السيكولوجية واهتماماته الاقتصادية وتصوراته السياسية بخصوص دور النخبة وعلاقتها بعملية التغيير الاجتماعي، حيث يتناول (باريتو) نظرية النخبة في مؤلفه الشهير (مقدمة في علم الاجتماع) المنشور عام 1916 والمترجم باللغة الانجليزية باسم (العقل والمجتمع)، حيث يرى أن المجتمع ينقسم إلى طبقتين طبقة حاكمة تنقسم إلى حاكمة ونخبة غير حاكمة وطبقة غبر حاكمة وهي الطبقة السفلى.[2]

الفرع الثالث – الاتجاه الاقتصادي :

أحسن من مثل هذا الاتجاه هو العالم الأمريكي(جيمس بيرنهامjburnham،) الذي نظر إلى النخبة من زاوية اختلفت عن نظرة كل من (باريتو) و(موسكا) فانه سعى إلى تطوير صيغة ملائمة للتوفيق بين النظرية الماركسية عن الطبقة الحاكمة وبين النظريات المختلفة للنخبة ويذهب إلىأن الموقفين يكمل احدهما الأخر.

ولعل أهمدراسة قام بها كانت سنة 1941 والفكرة الأساسية في هذه الدراسة تتلخص في أن النظام الرأسمالي اخذ في التدهور وانه من الضروري أن يحل محله مجتمع جديدة يسيطر عليه من الناحتين الاقتصادية والسياسية نخبة إدارية،ولقد اعتمد (بيرنهام) في صياغة هذا الافتراض على نظريات النخبة التي تؤمن بان هناك في المجال السياسي صراعا بين الجماعات سعيا وراء القوة والمكانة، وانه في كافة المجتمعات لابد أن ينتهي هذا الصراع بسيادة جماعة صغيرة هي التي

---

[1] عبد الحق فكرون, أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري - دراسة حالة الجزائر, أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية, تخصص تنظيم سياسي وإداري , جامعة محمد خيضر- بسكرة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, الموسم الجامعي 2013-2014, ص ص 63 -64

[2] سامية سلام ومنى قنون , إشكالية دوران النخب في النظام السياسي الجزائري , مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية - تخصص إدارة الجماعات المحلية, جامعة احمد بوقرة - بومرداس, كلية الحقوق بوداو, قسم العلوم السياسية, الموسم الجامعي 2014 - 2015, ص11

تتولى صنع القرارات الملائمة،أما التغير الاجتماعي فهو يمثل النتيجة المرتبة على كل تحول يطرأعلى تكوين النخبة، فالنخبة القديمة تستبدل بنخبة أخرى جديدة، ذلك أن النخبة التي تتحكم في وسائل الإنتاج هو الذي يمنحها الوضع المسيطر في أي مجتمع .[1]

الفرع الرابع– الاتجاه النظامي :

يشارك (رايت ميلز mills،r) في موقفه مع (بيرنهام) في موقفه في مكانة النخبة وبناءها لا يتوقفان على مواهب الأفرادأوخصائصهم السيكولوجية ،ولكنهما يتحددان في ضوء البناء الاجتماعي – الاقتصادي لمجتمع معين، وإذا كان (بيرنهام) قد وجد أن القوة في المجتمع تؤدي إلى ظهور تحكم في وسائل الإنتاج،فان(ميلز) قد وجد أن هذه القوة تؤدي إلى ظهور منظمات كبيرة الحجم كالمؤسسات العسكرية، الشركات الكبرى، والهيئات السياسية[2]،والنخبة عند (ميلز) هي نتاج للطابع النظامي الذي يسطر سيطرة كاملة على المجتمع الحديث،وبالتالي فان القوة تميل إلىاتخاذ طابع نظامي عام، ويؤدي هذا الموقف إلى ظهور منظمات تحتل أهمية محورية في المجتمع، وان هذه المنظمات تشكل في مجموعها الأوضاع القيادية في البناء الاجتماعي، رفض (ميلز) التصور الماركسي للطبقة الحاكمة،والتأكيد وحدة النخبة وتجانس أصولها الاجتماعية ،وقام (ميلز) تحليل البناء التنظيمي للمجتمع الأمريكيمن خلال التأكيد على ترابط النخب الثلاث (الاقتصادية والعسكرية والسياسية) وتوصل إلى تماثل إفراد هذه النخب فيما يتعلق بأصولها الاجتماعية موضحا العلاقات الشخصية والأسرية[3].

[1] عبد الله زبيري, النخبة السياسية في الجزائر, مذكرة لنيل شهادة الماجستير مقدمة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري, جامعة الجزائر, كلية العلوم السياسية والإعلام, قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, الموسم الجامعي نوفمبر 2001 , ص 27

[2] محمد بن صنيتان , النخب السعودية - دراسة في التحولات والإخفاقات, ط1, بيروت - لبنان, مركز الدراسات الوحدة العربية, ص 37

[3] علي محمد بيومي, دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي, مصر, دار الكتاب الحديث, 2004, ص ص 16 -17

المطلب الثالث :أنواع النخب ومميزاتها :

أولا–أنواع النخب :

بدلت محاولات لتصنيف النخب وذلك على أساسأن المجتمع الحديث يتسم بقدر كبير من التباين والتخصص وتنوع الأنشطة مما يعزز من تعدد النخب، فالتغيرات الاقتصادية والسياسية تحدث في البداية تعديلات في هيئة الجماعات الاجتماعية المختلفة وبما لديها من قوة،ثم ما أنلبثت تلك الجماعات التي تزداد قوتها في السعي إلى التحكم في التغيرات ودفعها إلىالأمام وفي الوقت ذاته أن الحاجة إلى قادة ونخب متميزة ضرورة اجتماعية ولهذا نتناول أهمأنواع النخب[1]نذكر أهمها:

ا – النخب السياسية :

على الرغم من التركيز على الأقلية الحاكمة أمر يعود إلى بدايات التفكير السياسي عند الإغريق، حيث كان البحث يتجه دائما لتحديد من يحكم أول من يسطر على قمة النظام السياسي، للتعرف على نوع النظام والتفرقة بين النظم الديمقراطية والأوتوقراطيةوالاوليجاركية،،،، الخ، ويعتبر (سان سيمون) و(كارل ماركس) أول من قاموا بوضع الخطوط العامة لنظرية النخبة، فقد راى(سان سيمون) أن المجتمع كالهرم على قمته توجد النخبة السياسية، واعتبرها ظاهرة دائمة، وربط إصلاح المجتمع بتغييرها أما(ماركس) فعلى على الرغم من حقيقته كونه محللا طبقيا، فقد كان له تأثير قوي على كتابات رواد النخبة الأوائل(موسكا) و(باريتو)و(ميشلز)، ولقد أثار كل من (كارل ماركس) و(سان سيمون) الأسئلة الجوهرية مثل من يحكم المجتمع؟وماهي الخصائص العامة لهؤلاء الحكام؟وكيف تحافظ هذه المجموعة من الحكام على موقعها ؟وماهي علاقتها بباقي المجتمع ؟.[2]

فالنخبة السياسية كمفهوم هو احد المفاهيم الهامة التي وجدت اهتمام العديد من الباحثين الاكاديمينوالسياسيين في دراسة واقع عمليات التحول الديمقراطي وكافة مظاهر التنمية والإصلاح السياسي بشكل عام.

---

[1]حافظ احمد عبد الله, التركيبة الثقافية الاجتماعية والسياسية للنخب الاقتصادية الجديدة في السودان, بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية, جامعة الخرطوم, كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية 18 افريل 2006 , ص 17

[2] ناصر محمد عارف, ابستومولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي - النظرية - المنهج, ط 1, بيروت, مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, 2002 , ص ص 223 -225

مما تقدم ذكره النخبة السياسية على أنها المجموعة التي تتمتع بإمكانيات فكرية وإبداعية على تسيير الشؤون السياسية أكثر من غيرها من أفراد المجتمع وتأخذ أشكالامتعددة حسب التفسيرات التي قامت على أساسها انطلاقا من الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية أوالتمثيلية لهذه المجموعة، يتم على أساس دورة انتقالية يتم من خلالها استبدال نخب وإحلال نخب جديدة الهدف منها تحقيق التوازن الاجتماعي [1].

إن صناعة القرار السياسي مرتبط بنمط النظام السياسي في الدولة وشرعيته تكسب أما عن لوائح دستورية تقرها النخب السياسية ويصوت المجتمع عليها وإما يفرض قسرا عند استيلاء نخبة سياسية أو عسكرية على السلطة، وبذلك تتباين البات اتخاذ القرارات السياسية، ففي الأولى تخضع للدراسة والاتفاق وفي الثانية تصبح الآليات فردية خاضعة للنزوة والاجتهاد الشخصي، وفي كلتا الحالتين تكسب القرارات السياسية طابعها الإلزامي بغض النظر عن تعارضها أو توافقها مع المجتمع .[2]

ب – النخب العسكرية :

لقد أعطي اهتمام كبير للنخب العسكرية تاريخيا نظرا للدور المهم الذي يلعبه العسكريون في تشكيل المجتمعات وفي توجيه الحياة السياسية، ومن ابرز المفكرين الذين تطرق والى تعريف للنخب العسكرية (بوتومور – bottomour) الذي يرى أنها طابع عملي أيأنها تتكون من القوات العسكرية والجيش بصفة عامة ولها تأثير كبير في الحياة السياسية وتلعب دورا مؤثرا في اتخاذ وصنع القرار وخاصة في الدول الدكتاتورية وغير الديمقراطية.

وتتمتع النخب العسكرية بالتنظيم الدقيق وامتلاك القوة على غرار امتلاك الأسلحة والمعدات العسكرية الموضوعة في تصرفه وفقا للقوانين إضافةإلى توفر المال اللازم لتامين التسلح ولتحقيق الأمن، وتشتمل النخب العسكرية على أكثر من طبقة اجتماعية واحدة من قمة الرتب العليا إلى قاعدة الجنود يمثل انعكاسا لواقع المجتمع بكل ما فيه من طبقات وشرائح مختلفة.[3]

---

[1] أميرة مصطفى, مفهوم وخصائص النخبة السياسية, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية, برلين - ألمانيا, 10 يوليو 2019, https://democraticac.de, تاريخ الاطلاع على الويب 10 فيفري 2020

[2] صاحب الربيعي, رؤية في مؤسسات الدولة والمجتمع, ط 1, دمشق, صفحات للدراسات والنشر, 2011, ص 104

[3] زردومي علاء الدين, دور النخب العسكرية في الحياة السياسية العربية : الجزائر نموذجا, مجلة المفكر, العدد 16 , جامعة محمد خيضر- بسكرة, كلية الحقوق والعلوم السياسية , ص 553

تتأثر عملية صنع القرار في أي دولة بوضعها العسكر، فكلما كانت الدولة أكثر قوة من الناحية العسكرية، كلما كانت أكثر استقلالا في قراراتها وسياستها، وكلما كان فيها صانع القرار أكثر قدرة على التحرك بعيدا عن ضغوط البيئة الدولية،كما أن دور الجيش في عملية صنع القرار في العالم الثالث يختلف من دولة إلى أخرى تحتمه طبيعة العلاقات المدنية العسكرية، ولا يمكن غض النظر عن مكانة الجيش الهامة في النظام السياسي داخل العالم الثالث والتي اكتسبها بفضل أحداث تاريخية سمحت له بالتأثير بشكل كبير في صنع القرارات السياسية وتوجيهها.[1]

ج –النخب الاقتصادية :

يعتبر (ماركس) من أوائل الذين تنبهوا بعلاقة لعلاقة العامل الاقتصادي بمسارات التغير والتحول في المجتمعات يرى (ماركس)أن العلاقات الاجتماعية التي يكونها الناس خلال العملية الإنتاجية هي التي تشكل إلى حد بعيد معتقداتهم وأهدافهم ويشير مصطلح العلاقات الاجتماعية الإنتاجيةإلى علاقة الملكية أي امتلاك أو عدم امتلاك أدواتالإنتاج.[2]

وقد انتبه ماركس في العلاقة القائمةبين مجموعات البشر الذين يملكون والذين لايملكون وسائل الإنتاج وتواجد القوى الاقتصادية في أيدي من يملكون تلك الوسائل أما الدين يقومون بالعملية الإنتاجية فهم العمال، ويرى ماركس أن النظام القانوني في المجتمع الرأسمالي يعتبر احد الوسائل الرئيسية التي تحقق من خلالها البرجوازية تلك السيطرة الاقتصادية التي تمارسها في المجتمع والتي من خلالها تتبع سيطرتها السياسية وتقف الدولة خلف هذا النظام القانوني المساند لمالكي وسائل الإنتاج فهي ليست أكثر من أداة تسيطر عليها البرجوازية مما يؤدي إلى نمو الرأسمالية الصناعية.[3]

ويعرض المفكر (جيمس بيرنهام) في كتابه (الثورة الإدارية) الصادر عام 1941 أن المجتمعات القائمة على أساس التقدم التقني والصناعي تكون السلطة الحقيقية فيها بين أيديأقلية ضئيلة من

---

[1]بوعناني حسين, المؤسسة العسكرية ودورها في عملية صنع القرار السياسي بالجزائر 1990- 2016, مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص السياسات العامة والتنمية, جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, السنة الجامعية 2017-2018, ص ص 23-42

[2] محمد خنوش, الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية, الجزائر, دارقرطبة للنشر والتوزيع, 2015 , ص ص 62 -63

[3]حافظ احمد عبد الله, نفس المرجع السابق , ص 19

الأفراد (النخبة)هم المديرونالذين يتولون تنظيم المرافق والمؤسسات العامة في المجتمع، كما يتولون أيضا تنظيم الشركات والمصالح الكبرى، فهم بهذه الصفة يسيطرون على الحياة العامة في كل المجتمعات الصناعية الحديثة، رغم اختلاف النظم السياسية فيها واختلاف الإيديولوجيات السائدة فيها.

نتيجة التقدم التقني دفع إلى تكوين تنظيمات جماعية واسعة، شركات كبرى وأحزاب جماهيرية ونقابات وقوى ضاغطة قوية وإدارات كبرى ،،،،،،الخ،لايمكن أن يتطور الإنتاج المعاصر إلا على هذا المستوى، فالنخب الاقتصادية لم تعد تجمع فقط مالكي وسائل الإنتاج وورثتهم بل تشمل معهم مجموعة اجتماعية اكبر تتألف من التقنيين والإداريين والمنظمين والكوادر، حتى أن البعض يعتبر أنالرأسماليين ليس لهم اليوم إلا دور ثانوي وان إدارة الاقتصاد والسياسة تتعداهم.[1]

ويلعب رجال الأعمال دورا مهما في عملية صنع القرار السياسي خاصة في الجوانب والمجالات التي تتعلق بمصالحهم التجارية، كما أسهمت الروابط بين أصحاب الأعمال المحليين ونظائرهم من دول أخرى غربية في زيادة نفوذهم في مواجهة السلطة الحاكمة، ويمكن الإشارة إلى دور أرباب العمل في الكثير من الدول الغربية والعالم الثالث في اصطحاب رجال الأعمال من طرف الرؤساء وصناع القرار معهم في رحلاتهم الخارجية .[2]

د –النخب الدينية :

وتتمثل في القادة الدينيون ووجهاء الطوائف الدينية وعلماء اللاهوت والعقيدة وكل من يشكلون مراجع دينية أو أصبحوا زعماء لإتباع تجمعهم رابطة دينية، فمثلا يشكل بابا الكاثوليك وكاردينالات الفاتيكان نخبة المسيحيين، بينما يعد الفقهاء وعلماء الدين عند المسلمين نخبة النخب الدينية بلا منازع.[3]

[1]حيدر علي حسين, دورين بنيامين هرمز , أنواع النخب في المجتمع الولايات المتحدة الأمريكية : دراسة حالة , مجلة جامعة كربلاء العلمية, المجلد 13, العدد الثالث, 2015, ص 91
[2]بوعناني حسين, نفس المرجع السابق, ص 18
[3]كبار عبد الله, النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة, مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية, العدد 11, جامعة قاصدي مرباح ورقلة , جوان 2013, ص 220

وتحتل النخب الدينية مكانة مهمة في البلدان النامية ويتمتع بنفوذ سياسي كبير وفي إيرانيحضى رجال الدين بقدر وافر من النفوذ والتأثير،[1] ويختلف تأثير النخب الدينية ومركزها القانوني والسياسي باختلاف الأنظمة السياسية وعلاقتها بالمشروعية الدينية ، إذ نجد لها حضور كبيرا في هرمية الدولة وفي صوغ القرار السياسي في التجربة السياسية الإيرانية والسعودية.[2]

هـ – النخب البيروقراطية :

ولدت البيروقراطية مع نشوء الدولة الحديثة المعززة بجيش ضخم من الموظفين ورجال الإدارة ذوي الاختصاص بالمهام الموكلة إليهم،أما(ماكس فيبر) فقد ذكر (أن الدولة الحديثة في كل مكان تتجه إلى البيروقراطية، فقد أصبح جهاز الموظفين لاغنى عنه في تسيير أمور الدولة وبدا عددهم بتزايد بصورة كبيرة،وبدأو يشكلون مركز قوة داخل الدولة، والحاجة إليهم هي جزء من الحاجة إلىالتنظيم من اجل تلبية حاجات الإدارة العامة).[3]

فالنخبالبيروقراطية هي مجموعة من الإداريين الذين تخرج أغلبهم من الجامعات ومراكز التكوين وبعد شغلهم لوظائف إدارية بواسطة الخبرة والترقية يرتقون إلى مصاف النخبة الإدارية التي تصبح من صانعي القرار الإداري والتسيير وإدارةالشأن العام.[4]

فالبيروقراطية حلقة وصل أساسية بين النظام السياسي من جانب ومختلف جماعات المصالح في المجتمع من جانب أخر، ويساعدها على أداء مثل هذه الوظيفة اتصالها الدائم بجماعات المصالح، وإشرافها على المجالس والمؤسسات المحلية، مما يعطيها الفرصة لاتخاذ ردة فعل معين إزاء مختلف المقترحات السياسية المطروحة، ومن ثم فإنها تلعب دورا هاما في تعبئة المساندة السياسية اللازمة للنظام السياسي.[5]

---

[1] فتحي معيفي, دور النخب التونسية في التغيير السياسي 2011-2017, أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية, فرع تنظيمات السياسية والإدارية, جامعة باتنة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية , الموسم الجامعي 2018-2019 , ص 28

[2] عبد الرحمان الشعيري منظور, ماهو الدين ? وماهي النخبة الدينية ?, 26 مارس 2020, https://www.diae.rvents. تاريخ الاطلاع على الويب 08 افريل 2020

[3] حيدر على حسين, دورين بنيامين هرمز, نفس المرجع , ص89

[4] كبار عبد الله, نفس المرجع , ص 219

[5] بومدين طاشمة, التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي, دفاتر السياسة والقانون, العدد 07, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جوان 2012, ص 04, https://dspace.univ_ourgla.dz

و –النخب المثقفة :

تدل كلمة المثقفين على المشتغلين بفكرهم –لا بأيدهم – في فرع من فروع المعرفة، والذين يحملون أراء خاصة بهم حول الإنسان والمجتمع،وتختلف النخب المثقفة عن النخب الأخرى في إنها تلعب دورا مهما في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء،وعادة ما ينظر إلى المثقفين على أنهم يشكلون الجماعة الأصغر في المجتمع، وهي الجماعة التي تتألف من أولئك الذين يسهمون مباشرة في ابتكار ونقد الأفكاروالتأثير في توجهات أفراد المجتمع، وتضم هذه الفئة المؤلفين والعلماء والمفكرين والفلاسفة والفنانين والمختصين في النظريات الاجتماعية.[1]

المطلوب من النخب المثقفة ليس القيام بحركة سياسية واتخاذ مواقف سياسية معارضة للأنظمة القائمة، بل تتحمل مسؤولياتها في وضع الأنظمة أمام مسؤولياتها،وان تحشد النخب السياسية في سبيل جميع إمكاناتها المهنية والعسكرية، وفي إطار التأثير المتزايد لهذه النخبة في إحداث التغيير فإنها تقوم بوظيفة حفظ التوازن داخل المجتمع عن طريق اندماجها وتجددها الذي يكون التغيير محور الأساس.[2]

ز – النخب النسوية:

يعد وضع المرأة ومكانتها في أي مجتمع من المؤشرات المهمة التي تدل على مستوى تطور هذا المجتمع، فالمجتمعات المتحضرة هي التي تفسح المجال أمام المرأة للأخذ دورها الكامل في بناء المجتمع، ولا يمكن أن يدعي متقدم أو يسير على طريق التطور عندما يكون نصفه مهشما ومعطلا، بغض النظر عن أسباب وعوامل هذا التطور، وتعتبر مشاركة المرأة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية، حيوية لنمو المجتمع وحدوث التوازن فيه إذا ما أريد هذا المجتمع أن يواكب متطلبات الحياة العصرية، واستحقاقات التطور البشري في القرن 21 م،[3] إلا أن هناك العديد من العوامل في بعض البلدان تعيق مشاركة المرأة في الحياة

---

[1] فتحي معيفي, نفس المرجع , ص ص 25-26

[2] هبة علي حسين, دور النخبة السياسية والمثقف السياسي في التحول الديمقراطي " العراق نموذجا ", المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية, برلين – ألمانيا, 25 سبتمبر 2016, https://democraticac.de, تاريخ الاطلاع على الويب 08 افريل 2020

[3] محمد الطيب دهيمي, تمثيل المرأة في البرلمان – دراسة قانونية لنظام الكوتا, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق –تخصص القانون الدستوري, جامعة الحاج لخضر- باتنة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم الحقوق, السنة الجامعية 2014-2015, ص 25

السياسية، بما فيها ذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والنظام الأبوي والثقافي والتقاليد والقوالب النمطية الاجتماعية.[1]

هناك من الباحثين من يرى بان نساءالعالم تقودها نخبة نسويه في إطار مايسمى بالحركة التسوية، والدفاع عن حقوق المرأة، كما أن السياسيين يعملون على توظيف ورقة النساء في الانتخابات عن طريق اختيار قياداتترمز لمطالبالمرأة وذلك من اجل استمالة هذه القوةالانتخابية لصالح برامج الأحزاب المتنافسة مثلما هو حاصل حاليا في كل بلدان العالم تقريبا[2]،خاصة ما يعرف بنظام الكوتا النسائية، وهذا النظام من المواضيع السياسية والدستورية الحديثة التي لم تستقر بشأنها بعد أعرافمتأصلة في القدم، ولنظام الكوتا أشكال واليات خاصة لتطبيقه ليست واحدة في كل الدول، فمن البديهي القول أن السلطة الحاكمة، في أي بلد كان إمكانية ابتكار نمط الكوتا الذي تريده، وفق ما يتناسب مع الظروف الاجتماعية والسياسية للدولة.[3]

ثانيا – مميزات النخب :

إنتوافر مميزات معينة في الأفراد كفيلة بان توهلهم في الانتماء إلى مضاف النخبة والتي نجد من بينها :

ا –**التميز:** ينظر أصحاب الاتجاه السيكولوجي في تناول " النخبة " ومنهم (باريتو)إلىأفراد النخبة باعتبارهم عناصر يشكلون فئة تتوفر فيها مميزات النبوغ والتفوق والذكاء والقدرة على القيادة والتميز على الآخرين في النشاطات التي يشرفون عليها، مما تجعلهم في صدارة الطبقات الاجتماعية.

ب –**التنظيم:** من بين مميزات النخبة حسب أنصار الاتجاه التنظيمي في دراسة النخبة والذين نجد من بينهم (موسكا) و(متشلز) اعتقادهم بان أية مجموعة لايمكنها الوصول إلى مصاف الفئة النخبوية،إلاإذا توافرت فيهم القوة التنظيمية وتقديرها الدقيق لمصادر السلطة ومراكز القوة في المجتمع.

---

[1]Drameenaabrasheednayel, how to organise a poilitical campaign with limited funds?,oct 24, 2014, https://www.iknowpoliics.org, web date viewed may 6,2020

[2]كبار عبد الله, نفس المرجع السابق, ص 220

[3]محمد الطيب دهيمي, نفس المرجع السابق, ص 66

ج –الاحتكار: تسعى النخب في احتكار رؤوس الأموال المتوفرة لديها سواء كانت رؤوس أموال اقتصادية أو سياسية أو ثقافية،،،الخ،لأنها تشكل عامل قوة بيدها.

د –الدوران :حيث يمكن للأفراد أن يدوروا بين نخبة واحدة،أو بمقتضى عملية تحتل فيها نخبة مكان نخبةأخرى، كما يمكن لأفراد من الطبقات الفقيرة أو المتوسطة الوصول إلى مستوى الطبقات الحاكمة خاصة في مجال السياسة.[1]

[1] ا عبد الله كبار, نفس المرجع السابق, ص 220

المبحث الثاني : مفهوم النخب الاقتصادية

من الضروري التركيز حول لب وجوهر بحثنا حول مفهوم النخب الاقتصادية، والتركيز على أهم التعريفات من اجل فهم واضح وشامل لهذا النوع من النخب، فحين من المهم نقوم بالتطرق إلى السيرورة التاريخية واهم المحطات التي مرت بها النخب الاقتصادية من اجل الخروج بخلاصة وافية لصراعات للنخب الاقتصادية عبر التاريخ وعبر مختلف الطبقات المشكلة للمجتمع الإنساني، ولفهم أعمق حول هذا النوع من النخب لابد التركيز على أهم أنواعها وتأثيراتها على السياسة الاقتصادية لأي دولة.

المطلب الأول: تعريف النخب الاقتصادية وتطورها التاريخي

الفرع الأول : تعريف النخب الاقتصادية

لقيت النخب الاقتصادية كغيرها من النخب أهمية كبيرة لدى الباحثين والمفكرين في علم الاجتماع السياسي،باعتبار هذا النوع من النخب يستطيع التحكم في اقتصاد أي دولة أي كان نوع الاقتصاد التي تقوم علية.

لذا تعددت التعريفات للنخب الاقتصادية نذكر أهمها:

ففي مداخلة (لمحمد علاونة) لدراسته (من هم النخب الاقتصادية)حيث عرف النخب الاقتصادية هي : نخب الاقتصاد الذين تستفتي أرؤاهم في مشاريع قوانين اقتصادية جوهرية لايستطعون اخذ الحياد ولا يقدرون أن يكونوا معتدلين في طرحهم خوفا على مصالحهم الشخصية كون غالبيتهم من رجال الأعمالأو مسؤولين يملكون شركات ومساهمات من الحكومات من يضم هذه النخب، وهي بالطبع السبب الرئيسي فيما يحدث من أزمات اقتصادية وبطالة وفقر[1].

[1]محمد علاونة, من هم النخبة الاقتصادية ?, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية, برلين - ألمانيا, 27 جانفي 2016 , http://democraticac.de, تاريخ الاطلاع على الويب 10 فيفري 2020

ويعرفها أيضا (إبراهيم ناصر):تضم هذه النخبأفرادتمكنوا عن طريق التجارة أو الصناعة وهم أصحاب ممتلكات وعقارات وشركات وأرصدة مالية ضخمة ويتجمعون في اتحادات خاصة بهم، بمعنى أخرأن النخب الاقتصادية هي التي تحتكر بيدها عوامل الإنتاج وموارده في مجتمع ما .[1]

وهي أيضا فئة من أفراد تمكنوا عن طريق التجارة أو الصناعة أو السياسة أو المضاربة من تكوين ثروات بحيث أنهم يشكلون أرقاما مهمة في مجال المال والأعمال، وهم أصحاب ممتلكات وعقارات وشركات وأرصدة مالية ضخمة، وهم يتجمعون في اتحادات خاصة بهم، حيث ينظر إليهم بأنهم من اخطر النخب المؤثرة على صناعة القرار السياسي المحلي والدولي.[2]

إضافةإلى ذلك النخب الاقتصاديةهي المجموعة التي يشكل أفرادها فئة اجتماعية تتحكم في التطور الاقتصادي وتسهم من خلال ذلك في بناء الدولة والمجتمع على الصعد المالية والصناعية والتجارية،وتشجيعها للبحث الاقتصادي العلمي من اجل إصلاح شؤون الدولة والمجتمع اقتصاديا.[3]

مما سبق ذكره حول أهم التعريفات للنخب الاقتصادية نستطيع القول أن التعريف الإجرائي للنخب الاقتصادية هي مجموعة من الأفراد يمتلكون رؤوس أموال عظيمة وعقارات وشركات ضخمة تمكنهم من التحكم في اقتصاد أي دولة من خلال الضغط على صناع القرار لما يخدم مصلحتهاأو المصلحة الوطنية.

الفرع الثاني : التطور التاريخي للنخب الاقتصادية

إن المتتبع لتاريخ البشرية منذ خلق الإنسانإلى يومنا هذا، كان يسعى دوما لتلبية حاجياته من اجل العيش والاستمرار والتعمير، والملاحظ أن المجتمع البشري عبر تطوره دائما هناك طبقات مشكلة لهذا المجتمع، الطبقة الحاكمة أوالنبلاء،أو الثرية أو الارستقراطية، والطبقة الفقيرة، ولايستطيع أي مجتمع،أن يتطور ويستمر إلا من خلال المال لتلبية مختلف حاجياته، والجدير بالذكر عبر التطور التاريخي دائما هناك فئة تسيطر على الثروة (قد تكون مصدر الثروة الزراعة–الصناعة– مختلف

[1]إبراهيم ناصر, النخب في شرق إفريقيا : دراسة مستقبلية, 26 مارس 2018, http://qiraat.africa.com , تاريخ الاطلاع على الويب 12 فيفري 2020

[2] عبد الله كبار, نفس المرجع السابق, ص 219

[3] عبد الله جمعة الحاج, الإمارات نحو الخمسين –دور النخب الاقتصادية, 24 يناير 2020, https://www.alittihad.ae. تاريخ الاطلاع على الويب 30 مارس 2020

التكنولوجيات والتقنيات)، وهذه الفئة التي تسيطر على الثروة نصطلح عليها النخب الاقتصادية فهي تطورت عبر تاريخ البشرية إلأن وصلت علية اليوم من تطور وامتلاك لمختلف اقتصاديات التكنولوجية.

ففي حضارة مصر القديمة مثلا، يخبرنا القران الكريم عن قصة نبي الله يوسف " عليه السلام " مع احد فراعنة مصر وما كان ينتظر مصر آنذاك من قحط مما دفع يوسف عليه السلام لتبني سياسة اقتصادية أنقذ بها مصر وما جاورها من مجاعة محققة، وهي ما أشبه في وقتنا الحاضر لمسؤوليات وزراء المالية والاقتصادوالتخطيط والتموين والتجارة والزراعة، كما اشتهر البابليون بالتجار ،وتعاملوا بالتجارة والفائدة مما يشير إلى استخدام هذه استخدام للنقود ومعرفتهم لنظم الإنتاج والتبادل والاقتراض، فالحضارة اليونانية كان لها نصيب أوفر في إرساء الكثير من المفاهيم حول النخب أو الطبقة الاقتصادية، ومن أشهر فلاسفتها في هذا المجال كل من (أفلاطون)و(أرسطو)، ففي كتابة الجمهورية والقوانين التي وصف فيها مدينته المثالية " حيث نادى بتقسيم العمل بحجة تفاوت السكان في قدرتهم الجسمية والذهنية ومهارتهم، وهذا يعني ترسيخ مبدأ التقسيم الطبقي للمجتمع آنذاك "،أما(أرسطو)فقد دعىإقراره للملكية الفردية لافتقار الملكية العامة إلىالحافز المادي، واهتم بالنقود ودرس وظائفها ومزاياها ومن مزاياها، تسهيل التجارة وازدهارها.[1]

أما فترة العصور الوسطى الممتدة (من القرن15م–19م)، ساد التكوين الاجتماعي الإقطاعي، ولعل أهمما يميزها أن العلاقات الاجتماعية للإنتاج تدور أساسا حول الأرض " زراعة " والذين يملكونها رجال الدين (الكنيسة) وطبقة النبلاء فحين جزء من العاملين لا يتمتع بكامل حريته مرتبطين بالسادة والأرض، مما أسسإلى التناقضات الأساسية الموجودة بين المدينة والريف(بين المدن خاصة التجار وعلى اخص أربابالحرف وبين ما يحصلون على فائض الإنتاج في الزراعة أي النبلاء ورجال الدين)، وبصفة غير مباشرة بين سكان المدينة والريف .[2]

[1] سعيد سعد مرطان, مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام, ط 02, بيروت- لبنان, مؤسسة الرسالة, 2004, ص ص 18-20
[2] محمد خنوش, نفس المرجع السابق, ص ص 31-32

فحين العصور الحديثة ظهرت النظم الاقتصادية السائدة النظام الرأسمالي (النظام الحر) والنظام الاشتراكي، وقبل الخوض في هذين النظام يستلزم التطرق للمذهب التجاري التي مهدت لظهور هذه الأنظمة في صورتها النهائية.[1]

فالمذهب التجاري ساهم في ظهوره :

1- انهيار النظام الإقطاعي. 2-ظهور الدولة القومية. 3-ازدياد أهمية التجارة الخارجية، 4-ازدياد أهمية النقود والتراكم الرأسمالي.

من ابرز مفكرين هذا المذهب كل من الفرنسي (جون يودان1530 -1596)،والانجليزي (وليم بيتي 1623-1687)، والانجليزي (توماس مان1571-1641)، من أهمأفكارها هذه المدرسة ضرورة تدخل الدولة للحصول على المعادن النفيسة من الخارج أما عن طريق الاستعمار أو التجارة الخارجية، وان التجارة الخارجية والصناعة يعتبران أكثرأهميةمن الصناعة، وان قوة الدولة في امتلاكها ثروة الذهب والفضة.[2]

فحين ظهر فكر اقتصادي جديد تحول فيه الاهتمام بالتجارة الداخلية والأنشطةالإنتاجية التي تخدم الاقتصاد الداخلي، فقد أسس الطبيعيون في فرنسا في النصف الثاني من القرن 18م ماعرف باسم المذهب الاقتصادي الحر، ومن رواد هذه المدرسة (فرانسوا كيناي 1694-1778) و(ميرابو) وغيرهم، من أهممبادئ خضوع الحياة الاقتصادية لنظام طبيعي " ليس من صنع احد " حيث تقتصر مهمة الدولة على قضايا إلا مندون التدخل في النشاط الاقتصادي، واعتبار الزراعة المصدر الحقيقي للثروة ووجوب صيانة الملكية الفردية واعتبار المصلحة الشخصية الحافز الوحيد للعمل والكسب،وفيما بعد جاء المذهب التقليدي أو الكلاسيكي الذي أسسه(ادم سميث 1723-1790) وهذا المذهبإلا صورة عاكسة للأوضاع الاقتصادية التي سادت في انجلترا آنذاك مزودة بالتبريرات اللازمة لحماية النهضة الصناعية ضد القيود والعقبات التي فرضتها سياسة التجاريين، ومن أهمأفكار ادم سميث التي جاءت في كتاب " ثروة الأمم " الذي نشره عام 1776 :

[1] سعيد سعد مرطان, نفس المرجع السابق, ص ص 24'23
[2] فيصل بوطبة, مدخل لعلم الاقتصاد, ط 2,الجزائر, جسور للنشر والتوزيع, 2018, ص ص 66-67

1- العمل هو مصدر الثروة وليس التجارة أو الزراعة، فالمصدر الحقيقي للثروة هو الإنتاج الناجم عن العمل والموارد

2- المنافسة الحرة هي الأداة لتحقيق رفاه المجتمع، ففي سوق تسود المنافسة الحرة يعتبر سعي الأفراد لإنماء مصالحه الخاصة إنماء لمصالح المجتمع بصورة فعالة .[1]

لتأتي ظهور الثورة الصناعية في انجلترا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، تلي ذلك مرحلة الرأسمالية الاحتكارية التي بدأت ملامحها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ،إضافةإلى ذلك تطور التنظيم الصناعي الذي كان بدايته النشاط الحرفي اليدوي، وهذا ما مهد للنظام الرأسمالي، ولعل ما يميز هذا النوع من النظام هو تملك الخواص لوسائل الإنتاج، أي إن الأفراد والشركات الخاصة هم من يتولى زمام النشاط الاقتصاديمن إنتاج وتجارة، مما يعني أن الدولة لا تزاحم الخواص في النشاط الاقتصادي، ويقتصر دورها على تقديم الخدمات العامة، إضافة إلى ذلك التفاعل الحر بين قوى السوق (سوق السلع والخدمات أو السوق المال أو سوق العمل) ،[2]

فحين الاشتراكية التي ظهرت في القرن 18م واهم روادها (كارل ماركس)والذي نادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتحسين أحوال الطبقة العاملة وإلغاء الملكية الفردية بكل صورها وإحلال الدولة محل الفرد وحافز خدمة المجتمع محل حافز الربح،إضافة امتلاك الدولة جميع عناصرالإنتاجكالأرض والمصانع والآلات، وتتخذ القرارات الاقتصادية من خلال جهاز التخطيط، وقد طبقت فعليا للاشتراكية في القرن العشرين عندما قامت الثورة البلشفية في روسيا 1917 لتطبيق اشتراكية (كارل ماركس)،[3] وهذا ما يعني تجاهل المكيات الفردية والربح الخاص، ولا يوجد هناك قطاع خاص أو رجال المال.

فالمتتبع لهذا التطور التاريخي وبالرغم من ايجابيات وعيوب كل مرحلة،إلاأن فترة التي ظهر فيها الإسلام والرسالة المحمدية، فالنظام الإسلامي ضمن الملكية الخاصة والملكية العامة،إضافةإلى الحرية الاقتصادية المنضبطة بحدود وما يخلفه من رقابة مزدوجة قوامها الفرد والجماعة، فالرقابة

[1] سعيد سعد رمطان, نفس المرجع السابق, ص ص 27-28
[2] فيصل بوطيبة, نفس المرجع السابق, ص ص 47-48
[3] سعيد سعد رمطان, نفس المرجع السابق, ص ص 31-32

الذاتية للضمير في النفس البشرية المرتبطة بالآخرة تحرك السلوك الاقتصادي في دائرة الحلال وتجنبه الحرام، كما أن الدور الرقابي للدولة في ضبط الحرية بضوابط الشرع يسهم في جلب المصالح ودرء المفاسد.[1]

المطلب الثاني : خصائص النخب الاقتصادية

الفكرة الرئيسية التي تحتوي عليها نظريات النخبة هي فكرة مركز القوة دائما في أيدي فئة قليلة، وظاهرة النخبة وجودها في كل المجتمعات البشرية بغض النظر عن طبيعة المجتمع، من هم أولئكالذين يصنعون القرارات الحاسمة في المجتمع؟ومن هم الذين يكتبون القانون ويفسرون مواده ؟ومن هم الذين يحركون الموارد الرئيسية في المجتمع ؟ ومن هم الذين يسيطرون على مقاليد الاقتصاد؟[2]

ومن المعروف أن النخب الاقتصادية هي التي تحرك الموارد الرئيسية في المجتمع وعلى مقاليد الاقتصاد مما يؤدي بنا إلى البحث الأعمق عن أهم الخصائص لهذا النوع من النخب، وتكمن أهم هذه الخصائص في :

1- يرى ماركس أن النظام القانوني في المجتمع الرأسمالي يعتبر احد الوسائل الرئيسية التي تحقق من خلال البرجوازية (المالكون لوسائل الإنتاج) تلك السيطرة الاقتصادية التي تمارسها في المجتمع والتي من خلالها تنبع سيطرتهم السياسية وتقف الدولة خلف هذا النظام القانوني المساند لمالكي وسائل الإنتاج فهي أداة تسيطر عليها البرجوازية وتسخرها لخدمة مصالح السوق الرأسمالية مما يؤدي إلى نمو الرأسمالية الصناعية وهذا النمو يعني إتاحة الفرصة لقلة محدودة من سكان المجتمع الرأسمالي لاحتكار ثروة مجتمع واحتكار القوة فيه [3]

2- إنالرأسماليين يعتقدون إن ملكيتهم لوسائل الإنتاج هي المصدر الأساسي لطاعة العمال والسيطرة على الأساس الاقتصادي أنما تجلب معها بالضرورة أوجه السيطرة على كافة الجوانب الحياة

---

[1] فيصل بوطيبة, نفس المرجع السابق, ص ص 60-61

[2] حافظ احمد عبد الله إبراهيم, سياسات التحرير الاقتصادي والنخب الاقتصادية الجديدة في السودان في الفترة الممتدة (1992-2006), بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية, جامعة السودان, كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية, قسم العلوم السياسية , 2012 , ص 97

[3] السيد عبد الحليم الزيات, في سوسيولوجيا بناء السلطة (الطبقة ...القوة ...الصفوة), دار المعرفة الجامعية, 2003, ص 35

الاجتماعية والسياسية، وذلك راجع إلى الحقيقة التي مفادها أن الطبقة الرأسمالية تملك الثروة التي تسمح لها بشراء أولئك الدين يشغلون المراكز السياسية ذات القوة [1]

3- إنشاء ماعرف بالنظام العالمي الجديد في تسعينات القرن 20م ومع التحولات والتغيرات التي تجرى على الساحة الدولية ظاهرة العولمة وما نتج عنها الطفرة الهائلة التي حدثت في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتي جعلت من العالم قرية صغيرة، واقتصاديات العالمية المفتوحة على بعضها البعض وتعميم الاقتصاد والتبادل الحر والى قيم المنافسة والإنتاجية، وهدا مكان تأثير على النخب الاقتصادية الوطنية والإقليميةوالدولية،وتجلى في سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت هذه الشركات هي الأكثر فعالية ونشاطا في انتقال رؤوس الأموال، وتتخذ العالم كله مسرحا لعملياتها، وقد أشار(ديكنdicke) إلىأن الشركات متعددة الجنسيات هي أهم قوة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي، وهذه الشركات تهدف إلى القفز على حدود الدولة والسيطرة بالتالي على المجال الاقتصادي الدولي، إضافةإلى تعاظم دور المؤسسات العالمية المتعددة الإطراف في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية في إلزامية تعاقدية بين الحكومات ببرامج التكيف الهيكلي أوالإصلاح الاقتصادي، ومراقبة منظمة التجارة العالمية في مجال تنظيم التجارة الخارجية والاستثمار [2]

4- التأثير على السياسة العامة من خلال ممارسة الضغط على صانعي السياسة العامة باستخدام أساليب غيرمباشرة وذلك عنطريق التأثير على أعضاء المجالس التشريعية،وجمع المعلومات عن تقييم سلوك أعضاء السلطة التشريعية وتقديم يد العون والمساعدة في الحملات الانتخابية وإقامة علاقات اجتماعية مع المشرعين بهدف كسب تقتهم [3]، وتعمل النخب الاقتصادية أيضا للدفاع عن ثروتهم من إخفاء الملكية، مثل نقل الشركات إلىالحيازات الخارجية، وإنشاء شبكات سياسية لضمان الدعم ضد ضغوط النظام السياسي، من اجل الحفاظ على قدر اكبر من الأرباح[4], إضافة إلى ذلك

---

[1] حافظ احمد عبد الله إبراهيم, نفس المرجع السابق, ص 98

[2] صابر عبد ربه, نفس المرجع السابق , ص ص30-39

[3] حيدر علي حسين, دورين بنيامين هرمز, نفس المرجع السابق , ص ص 91-92

[4] Brof.dr.heikopleines,thepoliticairolr of businessmagnates in competitive authoritarian regimes, nov 7, 2019, https://www.degruyter.com, web date viewed may 6, 2020,

هناك بعض رجال المال والأعمال الأثرياء قادرين على إنفاق مبالغ غير محدودة من المال على الانتخابات دون الكشف عن أموالها للناخبين .[1]

5- القدرة الكبيرة في التأثير على السياسات المالية والاقتصادية الحكومية،وتسود قناعة لدى كبارموظفي الدولة، خاصة في وزارة المالية والوزارات الاقتصادية أن وظيفتهم الأساسيةتوفير البيئة الملائمة لعمل الشركات لتنمو وتكبر، مما يؤدي إلى مساحة اكبر لعمل النخب الاقتصادية والمحاولة للتأثير على السياسة وفقا لمصالحهم الخاصة .[2]

6- العمل على ألية السوق القائمة على أساس المنافسة الكاملة بين مختلف الأطراف التي تعمل على أساس التفاعل الحر بين قوى السوق،أي تفاعل العرض والطلب، سواء تعلق الآمر بسوق السلع والخدمات أو السوق العالمي أو سوق العمل، ويقتضي عمل إلية السوق توفر الحرية الاقتصادية التي تعني عدم تدخل الدولة وترك المجال كلية للمتعاملين الخواص,[3] إضافة إلى ذلك تطبيق النظرية الاقتصاديةوالمنهجية والأساليب الكمية في مختلف الأعمال، وفي تحليل مجمل الأعمال التجارية، والاهتمام أيضا بمختلف القضايا والمشكلات الاقتصادية المتعلقة بتنظيم الأعمال وإدارة الأعمال وإستراتيجية الأعمال .[4]

7- نشوء العديد من فعاليات القطاع الخاص جاء من رحم القطاع العام، وان العديد من الشركات والمصانع الفاعلة في القطاع الخاص كانت بالسابق بملكية القطاع العام وبيعت للقطاع الخاص، وهناك علاقات مصلحة قوية بين القطاع العام والخاص ومصالح مشتركة متينة وضمان الاستثمارات والمشاركة في تحمل عبء المخاطر المالية إضافة لذلك بضرورة خدمة الاقتصاد للمشروع المهني .[5]

---

[1]Commoncouse, reduce money's influence, 2018, https://democracy2018.org, web date viewed may 6,2020

[2]امطانس شحادة وإيناس الخطيب, النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي, مدى الكرمل برنامج دراسات إسرائيل, المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية, تشرين الثاني 2013 , ص 12

[3] فيصل بوطبة , نفس المرجع السابق , ص 48

[4]Nehadinade, avital role of business ecoonomist in taking business decisions, 24 august, https://taxguru.in, web date viewed may 6,2020

[5]امطانس شحادة وايناس خطيب, نفس المرجع السابق , ص 6

المطلب الثالث :أنواع النخب الاقتصادية

يتفق علماء الاجتماع على وجود تعددية للنخب في المجتمع أي وجود عدة نخب في مجالات مختلفة في المجتمع الواحد كما يؤكدون وجود اتصالات فيما بين هذه النخب وهذا الأمرأشارإليه(باريتو) عندما ذكر أن لفظ النخبة لايشير إلى نخبة واحدة وإنماإلى طبقة لها درجة من القدرة في أي فرع من النشاط الإنساني[1]،فالنخب تملك خبرات متخصصة في المجال التي تعمل فيه ،حيث نجد النخب الاقتصادية تسيطر على مجال الأعمال والمال والتجارة.

مما تقدم يؤدي بينا طرح التساؤل حول أنواع النخب الاقتصادية، فالنخب الاقتصادية كغيرها من النخب تحتوي على العديد من الأنواع والتشكيلات نذكر :

الفرع الأول – النخب الزراعية :

من خلال المنتجات التي نشتريها والغذاء الذي نستهلكه يعتبر الإنتاج الزراعي جزء لا يتجزأ من حياتنا، نؤمن الزراعة غذاء للإنسان ومواد أولية للسلع، مثل القطن لصنع الألبسة والخشب لبناء المساكن والأعشاب لصناعة الأدوية والمعدات لصناعة الوقود الحيوي المحروقات البيولوجية،ولقد سمح التنوع البيولوجي للمنظومات الزراعية بالنمو منذ عشرةألاف سنة من تاريخ اكتشاف الزراعة في مناطق مختلفة عبر العالم، ويقوم المزارعون والمنتجون من الفلاحين، باعتبارهم حماة الأرض ومواردها الطبيعية،وضمان الاستدامة من اجل الحفاظ على الموارد الطبيعية لصالح أجيال الغد.[2]

مع مرور الوقت طور الإنسان من أدواته التي كان يستخدمها لتحصيل قوته،مم كسب الإنسان تجارب وخبرات مهمة أدىإلى تغيير طبيعة النظام البدائي وبداية التحول إلى نظام اقتصادي جديد، ومن ضمن أهم التطورات التي ساهمت في نهاية ذلك النظام البدائي (تطور النشاط الزراعي واستقرار القبائل على ضفاف الأنهار)، الأمر الذي مهد لظهور الحضارات، وظهور الملكية الخاصة في أواخر مراحل هذا النظام بعد ما كانت الملكية جماعية .[3]

---

[1]بقيس احمد منصور أبو أصبع, النخبة السياسية الحاكمة في اليمن (1978-1990), القاهرة, مكتبة مدبولي, 1999, ص 32

[2] Cbd امانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي للزراعة, حماية التنوع البيولوجي وضمان الأمن الغذائي, اليوم الدولي للتنوع البيولوجي 22 مايو 2008, ص https://www.cbd.int,04

[3]د فيصل بوطبة, نفس المرجع السابق, ص ص 36-38

إن الجهد الإنساني العقلي أو العضلي الإرادي الذي يبذل في إنتاج السلع والخدمات، ويعد العمل من أهم عوامل الإنتاج فلولاه لما أمكن التغلب على الطبيعة واستغلالها، وتتطلب الزراعة الحديثة تقسيما للعمل تتحقق معه كفاءة إنتاجية عالية.

لذا فالنخب الزراعية هي التي تتكفل بتنظيم العمل الزراعي، واختيار المحاصيل والحيوانات واختيار وسائل الإنتاج الزراعي وتوزيع النشاطاتالاقتصادية الزراعية، وتعد كفاءة الإدارة الزراعية منالمتغيرات المهمة المؤثرة في تعظيم الأرباح الزراعية، والاعتماد كذلك على العلوم التكنولوجية والطبيعية (علم التربية والكيمياء والنبات والحيوان وعلم الأرض والوراثة)، وذلك من اجل الوصول إلىأقصى ما يمكن من الربح بأقل من التكاليف،وتعد الأرباح في مجال المشاريع الإنتاج الزراعي حافزا للتوسع والنمو في مجال الاستثمار.[1]

وفي ظل النظم المتطورة فالنخب من هذا النوع تتشارك في وضع السياسات الزراعية انطلاقا من مبدآ الحرية الاقتصادية،إضافةإلى ذلك تطوير أنماط الاستغلال الزراعي وتحسين البنية العقارية، فالمؤسسات الإنتاجية الزراعية في ظل الأنظمة المتطورة، تعمل في ظروف المنافسة والية السوق،إلاأن الدولة الرأسماليةأدركت لايمكن ترك تحديد الأسعارلآلية السوق، باعتقادها بان السوق ليمكن تنظيم توازناته في مجال السلع الزراعية.[2]

فعلى سبيل المثال لا الحصر هناك شركات كبرى المحتكرة لبذور في العالم، وهي " بايونير– مونسانتو " في الولايات المتحدة الأمريكية، و" ليماجران " في فرنسا، و" سانجانتان " في سويسرا، و" باير " في ألمانيا، وهذه الشركات العملاقة تمتلك نفوذا كبيرا ونشاطا خفيا، تمكنت من إلزامبعض الدول وخاصة في أسياوإفريقيا من استصدار القوانين، وتسيطر هذه الشركات على أكثر من 50 % من البذور المخصصة للزراعة في العالم .[3]

---

[1]زاهر نصرت, مفاهيم زراعية...الإنتاج الزراعي, 18 أكتوبر 2015, https.www.ahewar.org, تاريخ الاطلاع على الويب 16 مارس 2020

[2]ياسين مكيو, تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي - دراسة حالة بعض البلدان الناشئة (الهند والبرازيل), مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية, جامعة محمد خيضر- بسكرة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, قسم العلوم التجارية, السنة الجامعية 2015-2016, ص ص 13-14

[3]مجموعة بشاير الزراعية الرقمية, 5 شركات كبرى للبذور والتقاوي تستعبد مزاري العالم, 11 جويلية 2019, https.wwwbashaier.net, تاريخ الاطلاع على الويب 05 افريل 2020

الفرع الثاني–النخب الصناعية :

يعد التطور الصناعي في أي بلد معيارا لمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، حيث ان التطور السريع في قوى الإنتاج في الميدان الصناعي والتي شهدتهاأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من بلدان الدول المتقدمة والتي يشار إليها عادة بالدول الصناعية، فادى هذا التطور السريع إلى تحول هذه البلدان من بلدان متخلفة اقتصاديا إلى بلدان متقدمة ضمن مرحلة النظام الرأسمالي الصناعي، وذلك بعد أن مرت هذه البلدان بمراحل الرأسمالية التجارية والزراعية ،،،الخ، كما أن القطاع الصناعي يمكن أن يوفر العديد من السلع الصناعية التصديرية ويقلل من استيراد مثل هذه السلع مما ينعكس أيحابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ويوفر النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية، كما يوفر التصنيع قدرا من المرونة للاقتصاد الوطني والقابلية على التكيف على عكس الاعتماد على عدد محدود من السلع الأولية التصديرية .[1]

ومن المتعارف هناك نخب إلى جانب الدولة تتحكم في القطاع الصناعي من خلال السياسات الصناعية والإنتاج الصناعي والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني، مما تقدم يؤدي بنا لمعرفة تعريف لهذا النوع من النخب، فالنخب الصناعية هم أصحاب رأس المال الذين يسهمون في قطاع الصناعة من خلال مصانعهم التي تنتج العديد من السلع الإنتاجية التي تدر دخل على المجتمع وتعمل على تشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة، والذين يقومون بعمليات التصدير لذات الطابع الاستهلاكي ،[2]

وهناك شركات عالمية تسيطر على الصناعات في العالم أهمها:

ا–شركة "nestié "وهي اكبر شركات التغذية لصناعة المواد الغذائية والمشروبات في العالم، توجد الشركة في 189 دولة ، وتمتلك ما يقارب 2000 علامة تجارية، بلغت مبيعاتها 90 مليار دولار.

[1] حميد بن نية و فكارشة سفيان, الإستراتيجية الصناعية ودورها في دعم الصادرات الوطنية, الملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر- جامعة البليدة 02 , يومي 06-07 نوفمبر 2018, ص ص 02-06

[2] سامح الشريف, رجال الأعمال...وإعلامهم واقع الإعلام الاقتصادي,القاهرة, العربي للنشر والتوزيع, 2017, ص 67

ب–شركة كوكاكولا المعروفة بمشروباتها الغازية أصبحت لديها عدة علامات تجارية خاصة بها، مثل كوكاكولا زيرواو فانتا أو سبرايت، تعمل في 200 دولة في العالم ،[1]

ج– شركة نيسان تعد احد اكبر الشركات المصنعة للسيارات في العالم وتضم بداخلها ثلاثة هي " انفينيتى– دانسون– نيسان " .

د–شركة هوندا هي شركة لصناعة السيارات واكبر مصنع للدراجات النارية في العالم ويقع مقرها الرئيسي في طوكيو باليابان، وتضم بداخلها علامتين تجارتين هما " اكيورا– هوندا " ،[2]

الفرع الثالث– النخب الاقتصادية الرقمية :

استطاع الغزو التكنولوجي المعاصر أنيجتاح العالم بأسره، ولم يستقر أو يتوقف عند حدود معينة، بل يسعى إلى الانتشار السريع المتزامن مع تقديمه الكثير من الابتكارات المتمثلة بقفزات نوعية ومسارعة، فقد أثرت التطورات الرقمية المتلاحقة في السياسات الدولية وساهمت في تغيير الكثير من مكوناتها، كما أنتأثيرها امتد إلى الأنظمة الاقتصادية، وصار عاملا من عوامل التنمية على المدى البعيد، وساهم لاحقا في ظهور نواة اقتصاديات مستحدثة، لها بصمة لايمكن نكرانها في خريطة الاقتصاد العالمي، لعل من أشهرها " الاقتصاد الرقمي ".

فالاقتصاد الرقمي قائم على المعلومات والإحصاءات والخوارزميات الرياضية التي يحصل عليها من مصادر رقمية، غالبا ما تكون من شبكة الانترنت، والذي يدفع عجلة التنمية ويرفع المؤشرات الاقتصادية، ويمثل الاقتصاد الرقمي ذلك التفاعل بين التكنولوجيا والاقتصاد والإنسان،بتوظيف الأجهزة الذكية في الحصول على الأرباح والعوائد المالية الناجمة على العمليات التجارية عبر الانترنت، والذي يعود بالفائدة على الأفراد والدول.[3]

---

[1]أميرة جمال, 10 شركات ريادية تسيطر على كل ما تشتريه, 17 افريل 2018, https://www.noonpost.com, تاريخ الاطلاع على الويب 05 افريل 2020

[2]مؤنس حواس, تعرف على 14 عملاقا يهيمن على صناعة السيارات العالمية, اليوم السابع, 29 نوفمبر 2016, https://m.youm7 .Com, تاريخ الاطلاع على الويب 05 افريل 2020

[3]مجد مالك خضر, الاقتصاد الرقمي....مظاهره وتحدياته ومستقبله, 13 يناير 2020, https://www.alaraby.co.uk, تاريخ الاطلاع على الويب 31 مارس 2020

إضافةإلى ذلك فالاقتصاد الرقمي هو عبارة أيضا عن الاقتصاد الذي يتعامل مع المعلومات الرقمية، الزبائن الرقميينوالشركات الرقمية، التكنولوجيا والمنتجات الرقمية، ويعتمد الاقتصاد الرقمي على العقول البشرية بشكل رئيسي،أما بقية الأمورالأخرى فتعتبر مساندة له بأكثر من كونها محرك أساسي في الاقتصاد، وزيادة اندماج اقتصادالدولة في الاقتصاد العالمي وزيادة فرص التجارةالعالمية والوصول إلىالأسواق العالمية والقطاعات السوقية التي كان من الصعب الوصول إليها في الماضي.[1]

ونستطيع القول أن النخب الاقتصادية الرقمية هي الفئة التي تتشكل من الثورات الثلاث في الاتصالات والحاسبات والمعلومات، وتحولت أساليب وفنون الإنتاج الصناعي من الاعتماد على كثافة الأيدي العاملة إلىالمكينة التكنولوجية التي تعتمد على كثافة المعرفة وتحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والاعتماد على النسيج ألشبكاتي الذي تلاحمت مع جل الأنشطة المعلوماتية السائدة في وقتنا الراهن جزءا جوهريا لا ينفصل عن حياتنا اليومية في ظل شبكات المعلومات والانترنت،إضافةإلى بروز مجتمع المعلومات العالمي، الذي تميز بوجود اقتصاديات قائمة على إنتاج المعلومات وتوزيعها، وتحول اقتصاد الدول إلى جزء من اقتصاد عالمي متكامل ومتشابك يغلب عليه طابع التخصص والتكتل.[2]

فإلى جانب رجال الإعمال والمال ومؤسساتهم الشركات المتعددة الجنسيات، هذه الأخيرةإحدى السمات الأساسيةللنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهي تؤثر بقوة في الاقتصاد العالمي من خلال أنشطتها المختلفة، مما يعكس ضخامة قدرتها التسويقية والإنتاجية التي مكنتها من السيطرة على جزء هام من حركة التجارة العالمية،الدور الكبير الذي تلعبه هذه الشركات في تسريع الثورة التكنولوجية، فبفضلها زادت نسبة الاكتشافات التكنولوجية الحديثة والتي كانت نتيجة الجهود البحث والتطوير التي قامت بها هذه الشركات، كما تجاوزت الأصول من الذهب والاحتياطات النقدية

[1] دنيفين حسين, تقرير" الاقتصاد الرقمي في الإمارات", وزارة الاقتصاد للإمارات العربية المتحدة, دتhttps://www.economy.gov.ae, تاريخ الاطلاع على الويب 31 مارس 2020

[2] د محمد خنوش, نفس المرجع السابق, ص ص 160-162

الدولية المتوافرة لدى هذه الشركات نحو ضعفي الاحتياطي الدولي منها، وهذا يؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة المالية الدولية والاستقرار النقدي العالمي .[1]

والجدول الأتي يبين اكبر شركات تقنية بالعالم من حيث قيمة العلامة التجارية لعام 2018 "

الشركة	قيمة العلامة التجارية	القيمة السوقية
1- شركةالأمازون	% 42	150،8 مليار دولار
2-شركة ابل	% 37	146،3 مليار دولار
3-شركة جوجل	%% 11	120،9 مليار دولار
4-شركة فيسبوك	%45	89،6 مليار دولار
5-شركة مايكروسوفت	%6	81 مليار دولار
6-شركة سامسونج	%51	77،7 مليار دولار
7-شركة علي بابا	%58	54،9 مليار دولار
8-شركة تينسنت	%83	40،7 مليار دولار
9-شركة هواوي	%51	38 مليار دولار
10-شركة اي بي ام	%10	32،4 مليار دولار

الجدول رقم "01" من اجتهاد الطالبة بناء على البوابة العربية للأخبار التقنية، 11 ديسمبر 2018،https://aitnews.com من خلال تقرير سنوي تصدره مؤسسة brand finance البريطانية -المتخصصة في تقييم العلامات التجارية العالمية.

[1] محمد خنوش , نفس المرجع السابق, ص ص 149 -150

المبحث الثالث :أدوار النخب الاقتصادية

فبعد الوقوف والإحاطة الكاملة حول مفهوم النخب الاقتصادية(التعريف– الخصائص–الأنواع)، فمن الضروري التطرق لأهم الأدوار الرئيسية للنخب الاقتصادية ماذا كانت هذه الأدوار فعالة وايجابية لتنمية المجتمع الإنساني، والمساهمة في تطور الدولة لما يخدم المصلحة العامة،أومجرد خدمة لمصالحها الخاصة خاصة في التأثير على صناع القرار لانتهاج سياسات اقتصادية تخدمها.

المطلب الأول :الأدوار السياسية

مما لاشك فيه فان المال هو ركيزة أساسية وهامة للقوة السياسية ، فعن طريق المال يمكن توجيه الرأي العام والتأثير في رجال السياسة والإدارة،والتأثير في القوانين وفي اللوائح القائمة والوصول إلى الحكم، وانه في معظم الدول الرأسمالية المتقدمة وكذلك النامية هناك نخبة صغيرة العدد تحصل على نسبة ملحوظة من الدخل القومي وتتمتع بالامتيازات المختلفة التي تتيحها لها الملكية الخاصة وأصحاب القوة الاقتصادية يميلون إلى تدعيم سيطرتها بالحصول على القوة السياسية.

أما الوسيلة السريعة والمتبعة بواسطة أصحابالأموال فهي استخدام المال للوصول إلى السلطة السياسية عن طريق البروز في الانتخابات من خلال استخدام الصحف وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيرية في عمل الدعاية اللازمة والتأثير في الرأي العام بما يؤدي إلى الفوز في الانتخابات وهزيمة المنافس الذي قد يكون هو الأصلح من الناحية الموضوعية، بسلاح المال قد يكون من الممكن إغراء الخصم على الانسحاب من مضمار المنافسة عن طريق منحة التعويض المادي المناسب مقابل بذلك الانسحاب، وذلك عن طريق نمط التعامل التجاري حيث أصبح هناك وسطاء وسماسرة انتخابات يتعاملون في أصوات الناخبين .[1]

إضافة إلى ذلك فان انخراط رجال المال والأعمال في النشاط السياسي ومن ثم في نظام الحكم، قد أصبح أمرا واقعا رغم انه لتتفقوأخلاقيات الممارسة السياسية التي تتنافى مع تداخل المصالح،

[1] علي محمد بيومي, نفس المرجع السابق , ص ص 75 -76

كون رجال المال إنما يسعون إلى الحكم والسلطة، من اجل حماية ومضاعفة ثرواتهم الشخصية بالدرجة الأولى، بل يتعمدون حرف البرامج السياسية لتكون في خدمة مصالحهم [1].

كما يتم الضغط على المؤسسة التشريعية من خلال العملية التشريعية سواء بدفع تشريع معين أو بمعارضته، وقد تسمح المؤسسة التشريعية لرجال المال بان تقرر بما تراه مباشرة أمام لجان البرلمان المختلفة، وقد تتدخل كذلك في اختيار القضاة أو في انتخابهم في النظم التي تأخذ بوسيلة الانتخاب في تعيين بعد قضاتها.

من الوسائل الأخرى التي يستخدمها أصحاب الأموال بصفة عامة والشركات متعددة الجنسية بصفة خاصة للتأثير على سلوك من هم في السلطة وتوجيه سلوكهم التي تتفق مع مصالحهم رشوة من في السلطة سواء من السياسيينوالإداريين، فمثلا الدول المتخلفة دفع رشوة في شكل مدفوعات نقدية السياسة والنخب الحاكمة، ودفع مساعدات مالية للموظف الحكومي التي يقبلها تحت ضغط الحاجة وتدني المستوى المعيشي وذلك من اجل تقدير الضرائب أو الرسوم والمخالفات أو عملية توزيع العقود أو القروض أوإصدار التصاريح بأنواعها المختلفة [2].

المطلب الثاني :الأدوار الاقتصادية

تعمل النخب الاقتصادية على تحقيق مصالحها الاقتصادية بكل السبل والوسائل بغض النظر على المصلحة العليا للمجتمع، ودورها في وضع وتعديل السياسات النقدية، والسياسة المالية بالقدر الذي يخدم مصالحا في توجيه السياسيين لمصالحها ولعل من بين أهمأدوارها الاقتصادية:

1- تعديل الهيكل الضريبي بما يخدم أهدافها مثل التركيز على تخفيض فئة الربط الضريبي المباشر على حساب الضرائب،غير المباشرة(الإنفاق) بحيث يجنون الأرباح ويسدد المستهلك الضريبة .
2- التأثيرعلى حجم الإنفاق الحكومي بما يخل بالمبادئ الأساسية كالعدالة في التوزيع بما يخدم مصالح النخب الاقتصادية.

[1] بن نعوم, تأثير لوبيات المال والإعلام في مسار الانتخابات عبر العالم, 6 ماي 2018 , http ://www. Eldjoumhouria.dz, تاريخ الاطلاع على الويب 21 فيفري 2020
[2] علي محمد بيومي, نفس المرجع السابق , ص ص 69-78

3- الحث الدائم على استكمال برامج الخصخصة وغلق المصانع القائمة وتحويل المعدات إلى خردة ثم المضاربة عليها، واستغلال الأراضي المملوكة للدولة والبناء عليها مقابل مبالغ زهيدة ثم يتم عارض العقارات المبنية أسعار خيالية .

4- الضغط على الحكومة للتوسع في إقامة مناطق التجارة الحرة للاستفادة فقط كم ميزات إلغاء الرسوم الجمركية .

5- تعطيش السوق من خلال نقص المعروض من منتجات هامة لرفع أسعار البيع بعد ذلك.[1]

6- فالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات يوجد،ضخامة الحجم مايدل على دلك هو حجم رأس المال، حجم الاستثمارات، تنوع إنتاجها،أرقاممبيعاتها،إيراداتها، الشبكات التسويقية التي تملكها، حجم نفقاتها على البحث والتطوير، وهياكلها التنظيمية، وكفاءة إدارتها، وهناك أكثر من ثلثي استثمارات هذه الشركات ترتكز في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (بريطانيا،فرنسا،ألمانيا واليابان)، وتزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة من خلال توافر البنية الأساسية وتسهيلات النقل وتقدم شبكات الاتصال، والطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي .

7- إقامة التحالفات الإستراتيجية من اجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية، وتتم التحالفات في الصناعات المتماثلة بدرجة اكبر، وفي بعض الأحيان يكون التحالف في مجال البحث والتطوير بما يحتاجه من تمويل ضخم، ومن الأمثلة هذا التعاون التمركز الأوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات التي تشترك فيها ثلاث شركات أوروبية كبرى تنتج الحاسبات الآلية هي شركة بول الفرنسية، وتي ،سي ،ال البريطانية ،وسمنزالألمانية.

8- التأثير الكبير على آليات ومكونات النظام الاقتصادي العالمي والذي يتمثل في تطوير إطار منظم لعولمة الاقتصاد بتوحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات وأسواق رؤوس الأموالوالأسواق التكنولوجية،التأثيرعلى النظام النقدي الدولي، من خلال الاحتياطات الدولية المتوفرة لدى الشركات والذي يؤدي إلى التأثير في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي الدولي،والتأثير على التجارة العالمية وعلى توجهات الاستثمار الدولي .[2]

[1] محمد نبيل الشيمي, نفس المرجع السابق
[2] محمد خنوش, نفس المرجع السابق , ص ص 150-152

9- توفر النخب الاقتصادية ومؤسساتها مناصب عمل للسكان المحليين و وهذا قصد المساهمة في رفع مستوى الاقتصادي للمجتمعات وبالتالي التأثير على الأجور،حيثأن المؤسسات الهامة في المجتمع دور هام في تحديد الأجور و فبقوة المؤسسة ووزنها المالي تقوم برفع أجورهاوهو من شانه أن يحسن القدرة المالية لأفراد المجتمع,فنجاح السياسة الاقتصادية الجديدة مرهون بنجاح المؤسسة الاقتصادية في تسخين ديناميكية التشغيل وتحريكها باعتبارها قاعدة التنمية لان العمل هو الثروة .[1]

المطلب الثالث :الأدوار الاجتماعية

يتمثل دور النخب الاقتصادية تجاه المسؤولية الاجتماعية في تحفيز لشباب إلى الدخول في منظومة رجال الأعمال، وتمويل مشروعاتهم الاقتصادية على مختلف أنشطتهم، ودعم الهيئات والمنظمات الإنسانية في المجتمع، وتنمية مداخيل الأسر الفقيرة، ودعم الصناديق الاجتماعية والإنسانية، ومع أن هذا الجانب حقيقة يحظى بمستوى مقبول من بعض رجال الأعمال،إلاأنمايقدم في هذا المجال لايتناسب مع متطلبات الواقع، وبالتالي يجب أن يكون هناك دعم جماعي من كافة رجال الأعمال للعديد النشاطات الاجتماعية والإنسانية وهنا يعول المجتمع على قطاع رجال الأعمال لأن يستثمر خطط وبرامج التنمية بما يعود على الوطن بالفائدة، وبالتالي التخلص من الفقر والقضاء على البطالة بين الشباب الذين هم القوة المنتجة في كل بلد فمثلا الأمريكي(ورين بافيت) ثاني أغنياء العالم تبرع ب 37 مليار دولار للأعمال الخيرية .[2]

وتظهر أهمية رجال الأعمال و في أنهم فئة اقتصادية، لديهم رأس المال تستطيع تسخيره لصالح التنمية الاجتماعية،لمساعدة الدولة في مشروعات التنمية حيث يتم تخصيص نسبة من أرباحه السنوية لاستخدامها في إنشاء نظام التنمية المجتمعية، خارج مشروعه الاستثماري، من خلال مشاركته في مجالات تنموية خيرية مع إعفائه ضريبيا عن نسبة مساهمته المجتمعية .[3]

---

[1]لبنى الكنز, دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي دراسة ميدانية بمؤسسة سونطراك- سكيكدة, مذكرة لنيل شهادة الماجستير شعبة تنمية العلاقات العامة للمؤسسات, جامعة باجي مختار- عنابة, كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية, قسم علم الاجتماع , السنة الجامعية 2008- 2009, ص 136

[2]عادل حسن محسن ارناؤوط, المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال ما دور رجال الأعمال ف مكافحة البطالة ?, ودعم الهيئات الإنسانية ?, 25 أكتوبر 2014, http://SPECIALITIES.BAYT.COM, تاريخ الاطلاع على الويب 22 فيفري 2020

[3]أبو بكر الديب, دور رجال الأعمال, 23 مايو 2019, http ://WWW.ALBAWABHNEWS.COM, تاريخ الاطلاع على الويب 22 فيفري 2020

إضافة إلى ذلك إحداث مناصب شغل على الأمد الطويل والمساهمة في زيادة حجم المشاريع التنموية،وإعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة للمجتمعات المحلية [1]، وخلق حوار مشترك بين منظمات الأعمال والقوى الفاعلة في المجتمعات المحلية بحيث تتحقق شراكة كاملة تسعى الحفاظ على حقوق كافة الأفراد، وتزويد الأفرادبالأكل والشرب واللبس خصوصا في المناسبات الدينية مثل شهر رمضان،وإقامة المعاهد التعليمية والفنية ومن تبرعات للطلبة المحتاجين،وتشجيعهم على مواصلة دراساتهم العليا في الداخل والخارج وإقامة مختبرات بحث في الجامعات.

دعم المجالات الصحية من خلال إقامةالمستوصفات الطبية والتكفل بعلاج المرضى في الخارج، والمساعدة المالية في حالة الكوارث الطبيعية،وإقامة الحدائق الخضراء ومقاومة التلوث، ومثال على ذلك شركة بترول ابوظبي الوطنية (ADNOC) سنويا برعاية ودعم الأنشطة الاجتماعية والتعليمية والثقافية والرياضية، وتقوم الشركة بتزويد المجتمع بكوادر وطنية مؤهلة من خلال نظام البعثات [2].

فجائحة كورونا والتي أثرت سلبا على اقتصاديات الدول, وفي مواجهة الدول في حربها ضد فيروس كورونا, فتسعى الدول لتحقيق التكافل الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية, فمثلا رجال الأعمال عليهم التبرع بالأموال وتقديم المساهمات العينية أولها بناء المستشفيات, واستيراد أجهزة تنفس وكل ماتحتاجه البلاد في مواجهة مكافحة تفشي الفيروس, تقوم بتوزيع وجبات غذائية على الأسر المحتاجة في منازلها والتكافل وتحمل تكاليف التطهير والتعقيم . حيث أعلنالملياردیرالصيني (جاك ما) مؤسس شركة " علي بابا " بتقديم 14 مليون دولار من مؤسسته للمساعدة في الدراسات التي على إيجاد مصل لفيروس كورونا في بلده .[3]

خلاصة الفصل:

[1] زينب رحماني, دور القطاع الخاص في التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر, مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة مقارنة, جامعة العربي بن مهيذي- أم البواقي, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, السنة الجامعية 2014-2015, ص 18

[2] مقدم وهيبة, تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري, رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير, جامعة وهران, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, السنة الجامعية 2013 -2014, ص ص 86-87

[3] هانم داوود, اي دور رجال الاعمال في مواجهة جائحة كورونا ?, 22 افريل 2020, https://dzayerinfo.com, تاريخ على الويب 26 ماي 2020

تم التركيز في هذا الفصل على الدراسة المفاهيمية والنظرية والايكولوجية لمصطلحين النخبة والنخب الاقتصادية , من خلال مفهوم النخبة بصفة عامة, والتطور التاريخ لهذا المصطلح إلىأن وصل علم قائم بذاته, وإبراز أهم أنواع النخب ومميزاتها . وبما أن جوهر الدراسة النخب الاقتصادية تم التطرق إلى تعريف النخب الاقتصادية, والدراسة التاريخية للنخب الاقتصادية منذ الحضارات الإنسانية القديمة إلى يومنا هذا, فجين ركزنا على أنواع النخب الاقتصادية " نخب زراعية – صناعية – اقتصادية ", كما أن النخب الاقتصادية لها دور مهما في التأثير على صناع القرا،وكذا علاقتها بصناع القرار إلى جانب الأدوار الثانوية خاصة التنموية والمساعدات الإنسانية للمجتمع الإنساني .

الفصل الثاني

النخب الاقتصادية وعلاقتها بالنظام السياسي

تمهيد:

شهدت العديد من الدول تطورات سياسية واقتصادية عرفت من خلالها التحول نحو الديمقراطية, كان لابد على النظام السياسي من تطبيق الديمقراطية ومن وجود بوادر ومؤشرات تتجسد على أرض الواقع من خلال الحريات السياسية والاقتصادية وسياسية اقتصاد السوق وغيرها من مؤشرات الديمقراطية. لذا سنتطرق في هذا الفصل حول النخب الاقتصادية وعلاقتها بالنظام السياسي، من خلال ثلاث مباحث :

الأول تحت عنوان مفهوم الاستقرار السياسي، والثاني النخب الاقتصادية ومؤشر الديمقراطية، فحين المبحث الثالث مبرمج تحت عنوان مكانة النخب الاقتصادية في اللعبة السياسية .

المبحث الأول : مفهوم استقرار النظام السياسي

إن موضوع استقرار النظام السياسي من المواضيع المهمة التي تطرق له معظم الباحثين السياسيين والاجتماعيين، لما له تأثير على دولة بأكملها إما انهيارها وفقدان استقرارها السياسي، أو استمرارها لقوة نظامها السياسي وحنكته لمواجهة أهم المشاكل الداخلية والخارجية التي تهدده، لذا سيتم التركيز على أهم التعاريف النظام السياسي، ومكوناته والية عمله، لنختم بأهم مؤشرات الاستقرار السياسي للنظام السياسي.

المطلب الأول: تعريف النظام السياسي ومكوناته والية عمله

الفرع الأول: تعريف النظام السياسي

لعل محاولة إعطاء تعريف دقيق وواضح للنظام السياسي، يكون عن طريق التركيز على مراحل منهجية تخدم المصطلحالمراد تحديد معناه، ومن أبرزها المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي.

المعنى اللغوي للنظام السياسي: مصطلح النظام لغة يقصد به أنظمة ونظم ويقصد بها أيضا خضوع للقوانين وحفاظ عليها، ويقصد به كذلك مبادئ مرتبطة بطريقة من الحكم أو الاقتصاد أو

غيرهما مثل نظام اشتراكي أو عسكري أو جمهوري، أنظمة تعليمية [1]. أما لفظ سياسي فهي من يعمل في السياسة والسياسة من ساس أو المبادئ المعتمدة التي تتخذ الإجراءات بناء عليها (تبنت الشركة سياسة جديدة في تعيين موظفيها)، وهي كذلك سلوك الحكومات والدول ومواقفها تجاه القضايا الداخلية والمتعلقة أيضا بالدول الأخرى،[2] كما تعني كلمة السياسة المدينة التي كانت تثير في الأذهان أمر تنظيم العلاقات بين الناس سواء كانوا حكاما أو محكومين، وهو التعريف المعتمد في اللغة اليونانية قديما .[3]

أما في اللغة الانجليزية فالمصطلح (Policy)هي المعبرة على معنى السياسة أي قرار حكومي بشان التعليم مثلا، وتعني كذلكمخطط أو قرار متفق عليه أو مختارمن طرف حزب سياسي،،،،الخ، فحين مصطلح system في اللغة الانجليزية يراد بها مجموعة من النظريات والأفكار المنظمة بغية الوصول إلى هدف معين [4]، أما في اللغة الفرنسية نجد مصطلح politique نقصد بها طريقة حكم الدولة، أما مصطلح temsys تعني مجموعة من الأشياء التي تشكل الكل.[5]

المعنى الاصطلاحي وسوف نشير إلى تعريفات أهم مفكري وفقهاء القانون والعلوم السياسية، ولعل أبرزها :

فعلى سبيل المثال يذهب(دافيد أستون) إلى تعريف النظام السياسي بأنه مجموعة من التفاعلات والأدوار التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم، وعلى هذا فان عملية تخصيص القيم التي تعتبر الخاصية الأساسية للنظام السياسي، ففي أي مجتمع تنشا خلافات بين الأفراد حول توزيع

[1] جماعة من كبار اللغويين العرب بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم, المعجم العربي الاساسي, لاروس للتوزيع, 1989, ص 1207

[2] جماعة من كبار الغويين بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعوم, نفس المرجع السابق, ص 653

[3] كشيدة ياسين ومزهود فيروز, طبيعة النظام السياسي الجزائري, مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق - تخصص قانون الجماعات المحلية والهيئات الاقليمية , جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية , كلية الحقوق والعلوم السياسية , قسم القانون العام, السنة الجامعية 2013-2014, ص 11

[4] Oxford unversity,opcit, p1571

[5] Le robert benjamin,dictionnairel enseignement fondamental, réserveé aux suivants: maroc, algérie, tunisie, liban; juin 1999, pp. 401-494

القيم،ولمواجهة هذا الوضع يضطلع النظام السياسي دائما بعملية التوزيع بما يتخذه من قرارات ملزمة للجميع.[1]

فحين يعتبر (غابريال الموند) النظام السياسي نظام التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة التي تضطلع بوظيفتين و التكامل والتكيف داخليا وخارجيا عن طريق استخدام أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع.[2]

أما (هارولد لاسويل) النظام السياسي بأنه النفوذ وأصحاب النفوذ على أساس مفهوم القوة مفسرة بالجزاء المتوقع.

بينما (روبرت دال) بان النظام السياسي هو نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن إلى حد كبير القوة والحكم والسلطة.

أما (كمال المنوفي) فيخلص أن النظام السياسي هو مجموعة تفاعلات وشبكة معقدة من العلاقات تتضمن عناصر القوة أو السلطة أو الحكم.[3]

فمفهوم النظام كنموذج أو طريقة للتحليل الاجتماعي والسياسي، يقوم على ركائز عامة وأساسية أهمها:

1- حدود النظام : فالنظام لا يوجد من فراغ، بل في داخل بيئة جغرافية واجتماعية واقتصادية، وهناك حدود بين النظام السياسي وبين البيئة بجوانبها المختلفة ،

2- بناء النظام : إن احد الاهتمامات الأساسية لاقتراب التحليل النظمي يتمثل التركيز على أساليب استقرار وعدم استقرار النظام السياسي، ذلك أن النظام يواجه مطالب وتهديدات، وعليه أن يستجيب لها بشكل يضمن استمرار وجوده.

3- النظام بحد ذاته : أن بقاء النظام السياسي مرهون بقدرته على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوزيع موارد المجتمع بشكل يرضي المحكومين، الأمر الذي يحول بالتالي دون حدوث الفوضى والاضطراب.

---

1 ثامر كامل محمد الخزرجي, النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة , ط 1, عمان-الاردن, دار مجداوي للنشر والتوزيع, 2004 , ص ص 23 – 24

5 ثامر كامل محمد الخزرجي, نفس الرجع السابق, ص 24

6 جابر سعيد عوض, النظم السياسية المقارنة النظرية والتطبيق , مطبعة العشرى, دت, ص ص 118 - 122

4- التكيف : بمعنى قدرة النظام السياسي على الأقلمة للتغيرات الفعلية والمتوقعة في البيئة .

5- تحقيق الأهداف من ابرز اهتمامات اقتراب تحليل النظم، بيان كيف يحدد النظام السياسي أهدافه وكيفية يسعى إلى تحقيقها ،[1]

6- الصندوق الأسود للنظام السياسي يستخدم مصطلح (الصندوق الأسود) من قبل المجاز وككناية عن وجود جزئية من السلوك السياسي،لأناس أو ساسة معينين، لا يعرف ما يجرى فيها، إلا أن فتحت تلك الجزئية، وذكر عالم السياسة الأمريكي (ديفيد ايستون) وغيره ابتدعوا إطارا علميا لتحليل السلوك السياسي لأي نظام سياسي قائم، اشتمل على جزئية فيه أشاروا إليها (بالصندوق الأسود) لأي نظام سياسي، وفي داخل أي نظام هناك دائرة صغيرة تتكون من اكبر صانعي القرار في أي حكومة، والتي غالبا ما تكون كثيرا من مداولاتها سرية ولا يعرفها احد حتى أولئك الذين هم يحسبون داخل النظام، ففي الحكومات الديمقراطية غالبا ما يحتوي الصندوق الأسود فيها على مداولات واجتهادات تكون سرية ولأسباب أمنية ووطنية في الغالب، عكس الديكتاتوريات فصندوقها الأسود مليء بشتى صور الاستبداد[2]، وتعتبر النخب الاقتصادية إحدى النخب المهمة في أي مجتمع، ومن البديهي أن توجد علاقة بين هذا النوع من النخب والنظام السياسي كالضغط على المؤسسات السياسية لصنع القرارات لتجنب صدور قرارات لا تتفق مع مصالحهم، ومن ناحية أخرى قد يسعى النظام السياسي إلى جذب رجال الأعمال إلى قلب النظام السياسي وربما إغرائهم بان يكونوا جزءا من النخبة السياسية الحاكمة.[3]

وانطلاقا من التعاريف السابقة يتضح لنا أن تعريف النظام السياسي إجرائيا هو مجموعة من التفاعلات بين العلاقات الإنسانية تنظمها سلطة تملك القوة والحكم والنفوذ.

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي, نفس المرجع السابق, ص ص 56-57

[2] صدقة بن يحيء فاضل, الصندوق الأسود للأنظمة, 27 جويلية 2011, https://www.al-madina.com, زيارة الموقع الويب 12 افريل 2020

[3] صالح مختاري, دور رجال الأعمال في صنع السياسة (زواج المتعة بين المال والسلطة – شراكة أم شركة ?).28 نوفمبر 2009, https://www.djzairess.com,زيارة موقع الويب 12 افريل 2020

الفرع الثاني : مكونات النظام السياسي والية عمله

أولا – مكونات النظام السياسي

تقوم الأنظمة السياسية المختلفة على مؤسسات أساسية مركزية منظمة بواسطة الدستور الذي يبين كيفية تشكيلها واختصاصاتها وعلاقتها يبعضها وهذه المؤسسات هي المؤسسة التنفيذية والمؤسسة التشريعية والمؤسسة القضائية.

أ- المؤسسة التنفيذية :

يوجد على رأس المؤسسة التنفيذية شخص واحد(ملكا أوإمبراطور أو ديكتاتورا أو رئيس الجمهورية) يهيمن عليها ويطلق عليه أيضا رئيس الدولة وهو الذين يعين مساعديه، غير أن الهيمنة تلك تختلف قوتها من نظام إلى أخر، فتكون قوية ومركزة في النظام المطلق (ديكتاتورية، إمبراطورية، ملكية مطلقة)، والشمولي وتتدرج إلى النظام الرئاسي حيث يهيمن رئيس الدولة على السلطة التنفيذية دون منازع، ثم إلى النظام الشبه الرئاسي الذي تشارك فيه الوزارة رئيس الدولة ممارسة السلطة التنفيذية، إلى النظام البرلماني حيث الرئيس (ملكا أو رئيسا منتخبا) لا يمارس أية سلطة تذكر وإنما تعهد دساتير تلك الأنظمة بممارستها إلى الوزارة التي تكون مسؤولة أمام البرلمان بمعنى الرئيس دورا شرفيا،إلى الحكومة الجمعية التي يتعين على الحكومة التقيد بتوجهات البرلمان.[1]

فالسلطة التنفيذية هي التي تتولى بالأساس مهمة تنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية وذلك من خلال الإجراءات الإدارية والقانونية التي تتخذها من اجل السماح بوضع القوانين موضع التطبيق.[2]

[1]سعيد يو الشعير, القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة(النظم السياسية - طرق ممارسة السلطة - أسس الأنظمة السياسية وتطبيقاتها عنها) الجزء الثاني, ط 02, ديوان المطبوعات الجامعية - المؤسسة الوطنية للكتاب, د ت, ص ص 10-11

[2]الهاشمي مشاكرة, العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية في إطار التعديل الدستوري 2016, مذكرة لنيل شهادة الماستر - شعبة الحقوق- تخصص: منازعات عمومية, جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم الحقوق, السنة الجامعية 2016-2017, ص 06

ب-المؤسسة التشريعية :

تقوم الأنظمة السياسية الديمقراطية الحرة على أسس سياسية واقتصادية وقانونية تبدو في الهيئات القائم عليها النظام السياسي ومدى رقابة إحداهما للأخرى، فتختلف الأنظمة السياسية فيما بينها من حيث تكوين برلمانها، فقد يتكون من مجلس واحد أو من مجلسين يختص بالوظيفة التشريعية، ويمكن القول بان البرلمان هو تلك الهيئة السياسية المشكلة من مجلس أو مجلسين يضم كل منهما عددا من النواب ويتمتع بسلطة البث في المواضيع التي تدخل في اختصاصه وأهمها التشريع والمراقبة، ولكل مجلس لجا مشكلة من عدد قليل من الأعضاء في غالب الحالات.[1]

لذا فالسلطةالتشريعية هي أساس السيادة في الدولة، فالمشرع أي المجلس النيابي، ممثل الشعب، له كل الحصانة لكي لا يقع تحت رحمة السلطة الحاكمة، فهو يشرع القوانين ضمن حدود مسؤوليته للقيام بكافة الأبحاث والدراسات والرجوع إلى اجتهادات أصحاب الاختصاص والى استطلاعات الرأي والحوارات والنقاشات العامة، فالمجالس النيابية تضم أفرادا من كافة الأحزاب لسماع مذكرات المواطنين .[2]

وتختلف تسمية المجالس النيابية في دول العالم فبريطانيا مثلا نجد السلطة التشريعية تتكون من مجلسينهما (مجلس اللوردات- مجلس العموم)، فحين الولايات المتحدة الأمريكية السلطة التشريعية تحت مسمى (الكونجرس)، ووفق الدستورالأمريكي يتكون (الكونجرس) من مجلسين هما (مجلس الشيوخ – مجلس النواب).[3]

ج- المؤسسة القضائية

إذا كانت المؤسسة التشريعية تختص بسن القوانين، والمؤسسة التنفيذية تتولى بتنفيذها، فان الجهة القضائية تتكفل بتطبيقها على ما يعرض عليها من منازعات سواء كانت بين أشخاص القانون الخاص، أو كانت بين أشخاص القانون الخاص من جهة وأشخاص القانون العام من جهة أخرى، أو كانت بين أشخاص القانون العام فقط، كما تقوم بمراقبة أعمال المؤسستين ومدى تماشيها مع

---

[1] سعيد بو الشعير, نفس المرجع السابق, ص 19

[2] نادية حسن عبد الله, نحو إستراتيجية وطنية للدولة المدنية - المفاهيم - 5- فصل السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية), 01 ديسمبر 2011, https://www.m.ahewar.org, تاريخ الاطلاع على الويب 11 أفريل 2020

[3] جابر سعيد عوض, نفس المرجع السابق, ص ص 195-212

الدستور والقانون تطبيقا لمدى شرعية الذي هو المبادئ الأساسية الديمقراطية الذي يميزها عن الأنظمة الديكتاتورية، وان كان تطبيقها يختلف من نظام لأخر وكذا استقلاليته.

ومن المتفق عليه أن السلطة القضائية (المشكلة من المحاكم القضائية) تكفل احترام القواعد القانونية والتنظيمية التي تضعها السلطة التشريعية والتنفيذية[1]، وتشمل أيضا السلطة القضائية جميع أنواع المحاكم في الدولة مثل محكمة الصلح، البداية، المحاكم المركزية، محاكم الاستئناف، محكمة العدل العليا، لا شك في ضرورة استقلالية هذه السلطة لحماية الديمقراطية، على القضاء أن يكون مستقلا في كافة مستوياته عن أي ضغوط سياسية، اجتماعية، مالية، دينية،عقائدية،الخ هدف القضاء الأساسي هو العدل تبعا للقانون.[2]

ثانيا – ألية عمل النظام السياسي

لقد تولدت مجموعة من الاقترابات الجديدة في دراسة النظم السياسية مثل اقتراب تحليل النظم واقتراب الثقافة السياسية واقتراب الجماعة واقتراب النخبة واقتراب الطبقة والاقتراب البنائي الوظيفي وغيرها، ويعد اقتراب تحليل النظم من أكثر هذه الاقترابات شيوعا واستخداما في الدراسات السياسية، ويرجع الفضل الأول في تطوير وإدخال اقتراب التحليل النظمي إلى حقل العلوم السياسية الأمريكي (دافيد ايستونdavideaston)، جاء تطوير(ايستون) لاقتراب تحليل النظم في علم السياسة بصورة واضحة في كتابه "asystemsanalysis of political liveالصادرعام 1965" والذي يرى فيه (ايستون) وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة والمركبة، والنظر إليها تحليليا على أساس آلي ومنطقي على أنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبين بيئته من ناحية أخرى.[3]

ويرى (دافيد ايستون) إن تحليل النظام السياسي دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية العكسية بالربط بين المخلات والمخرجات ،ويتكون النظام السياسي لدى (ايستون) من العناصر التالية :

---

[1]سعيد بو الشعير, نفس المرجع السابق, ص 31
[2]نادية حسن عبد الله, نفس المرجع السابق
[3]جابر سعيد عوض, نفس المرجع السابق, ص ص 44-46

1- **المدخلات input** :هي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه إلى النشاط والحركة، ومن المدخلات ما ينبع من بيئة النظام الداخلية، ومنها ما ينبع من بيئته الخارجية، وقسم (ايستون) المدخلات إلى مجموعات[1]:

أ- **وظيفة التنشئة السياسية والتجنيد السياسي:**وهي العملية التي من خلالها يتم نقل ثقافة المجتمع عبر الأجيال من جيل إلى جيل آخر، ويتم ذلك عن طريق المؤسسات المجتمعية كالأسرة والمدرسة وغيرها، فحين التجنيد السياسي هو عبارة عن وظيفة مرتبطة بالتنشئة السياسية، مهمتها إسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد بعد اكتسابهم الخبرة ويتم عن طريق مؤسسات سياسية كالأحزاب والنقابات.

ب- **وظيفة التعبير عن المصالح** : حيث تقوم الجماعات المختلفة داخل النظام بالتعبير عن مصالحها، ويفترض أن يتم ذلك من خلال القنوات الشرعية للتعبير عن المطالب، وغالبا ما يتم استخدام العنف للتعبير عن هذه المصالح مما يؤثر على استقلال النظام.

ج- **وظيفة تجميع المصالح** :ويقصد بها بلورة المطالب والموالفة بينها وتكتيلها لتقدم في شكل مقترحات تعرض على صانعي القرار، وبديهي أن وجود أبنية تقوم بتجميع المصالح كالأحزاب يخفف كثير من العبء على صانعي القرار، وبالتالي يزيد من القدرة الاستجابة للنظام السياسي .

د- **وظيفة الاتصال السياسي** : وهي وظيفة يقوم بها أجهزة الإعلام وجماعات الضغط والمصالح، وتلعب دورا في توفير الاتصال الفعال الذي يتيح للنظام السياسي القيام بوظائفه المختلفة .[2]

2- **عملية التحويل conversion** :ويقصد بها استيعاب المطالب في أبنية النظام التشريعية والتنفيذية، فالمطالب تمر بعملية تحويل طويلة داخل أبنية النظام قبل أن تظهر في شكل مخرجات.

3- **المخرجات outputs:** وهي السياسات والقرارات التي تتعلق بتوزيع السلطوي للموارد، وتمثل استجابة النظام للمطالب الفعلية القائمة والمتوقعة، وهذه المخرجات قد تكون ايجابية ولا سيما عندما تمثل الوفاء بالمطالب وقد تكون رمزية، وتتمثل بالوعود والعروض العسكرية وإثارة مشاعر

[1]ثامر كامل محمد الخزرجي, نفس المرجع السابق, ص 57
[2]جابر سعيد عوض, نفس المرجع السابق, ص ص 51- 52

الخوف من وجود تهديد خارجي أو انقسام داخلي، وقد سلبية ذلك عندما تلجا السلطة إلى الإرهاب والقسر كي تضمن الحفاظ على النظام.[1]

4- **التغذية الاسترجاعية feedback**:يقصد بها كافة عمليات التأثير الاسترجاعي للمخرجات على المدخلات، ويتم ذلك من خلال ما تحدثه المخرجات على البيئة من أثار سلبا أو إيجابا ويكون لها تأثيرها في ذات الوقت على المدخلات وتعطي بذلك الطابع الديناميكي المستمر للنظام، ومدى حيوية لبقاء النظام واستمراره، ومدى استجابة لقراراته وسياساته تجعله قادما إما المضي في انتهاج نفس السياسة، أو تعديلها أو التخلي عنها كلية، وهذا ما يسميه (ايستون) بالتغذية الاسترجاعية الفعالة التي تضمن الاستجابة الفعالة للنظام، وإلا تعرض وجوده للخطر حال افتقادها.[2]

المطلب الثاني : تعريف الاستقرار السياسي

يعد مفهوم الاستقرار السياسي احد القضايا التي استحوذت على تفكير العديد من المفكرين والمحللين السياسيين، والمختلف حولها وعليها تبعا لاختلاف الباحثين والدارسين للأبحاث والدراسات المجتمعية التي منها الدراسات السياسية، ذلك انه يكاد لا يوجد مجتمع سياسي يخلو منه، تزداد حدته في الدول المتخلفة بنسبة اكبر من الدول المتقدمة، فالبعض يرى إن الاضطرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة هي نوع من أنواع عدم الاستقرار السياسي، لكن البعض الأخر يرى إنها مجرد تعبير عن حيوية المجتمع بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه.

ويرى آخرون إن التقلبات الوزارية الكثيرة وأعمال الشغب وتغيرات النظام نفسه عبر الإطاحة به لا تشكل عدم الاستقرار باعتبارها شيء من التعبير عن حرية الرأي.

يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار وصفته السياسية وكلمة استقرار في اللغة العربية مأخوذة من استقر، يستقر، استقرا، فقد اشتق مصطلح استقرار من القر وحيث يعرفه لسان العرب بأنه القرار في المكان، أي القرار والثبات [3]، وقد ورد في القران الكريم هذا المعنى الآية 35 من سورة البقرة (ولكم في الأرض مستقرا ومتاع إلى حين) أي مسكن وقرار.[4]

---

[1]ثامر كامل محمد الخزرجي, نفس المرجع السابق, ص 58

[2]جابر سعيد عوض, نفس المرجع السابق, ص ص 54-55

[3] أحمد شكر حمود الصبيحي, ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003, مجلة تكريت للعلوم السياسية, العدد 13, جامعة الفلوجة – كلية القانون – العراق, د ت, ص ص 46- 47

[4]سورة البقرة, القران الكريم

أما اصطلاحا فان الباحثين الذين تطرقوا لدراسته قد اختلفوا في تحديد مفهومه، ويعود هذا الاختلاف إلى تباين وجهات نظر هؤلاء والمدارس التي ينتهجوها،وأبرزها:

مصطلح الاستقرار السياسي ظهر في العصر اليوناني و حيث نجد (أرسطو) فقد تطرق إلى معالجة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من منطلق تصنيف الأنظمة السياسية بناء على طبيعة دساتيرها من خلال مدى صلاحية النظام السياسي وتمسكه بمبادئ العدالة من خلال توزيعه للمناصب في الدولة.[1]

يرى أصحاب المدرسة السلوكية أن الاستقرار السياسي يعني غياب العنف السياسي، وانه مجموعة الأحداث والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها والتي تشمل أعمال الشغب والانقلابات والحرب الأهلية.[2]

ويرى (الدكتور بابكر عبد الله الشيخ) أن الاستقرار السياسي يفترض قيام حكم ديمقراطي واع قادر على تمثيل رغبات المواطنين وتطلعاتهم، متجاوب مع حاجاتهم مستعد لمناقشة سياسته العامة أمام ممثلين شرعيين لعامة الناس، خاضع لأنظمة رقابة ساهرة على حسن مساره ومتوافقة مع القوانين والأنظمة الدستورية، بحيث لا تطغى سلطة على أخرى و ويبقى الحفاظ على سيادة القانون رائد كل ممارسة لهذه السلطة، فلا تعسف و بل مشورة وتعاون وتنسيق وعمل في سبيل المصلحة العامة، وتمتع المواطنين بحقوقه الأساسية وممارستهم لهذه الحقوق.[3]

ويمكن تعريف الاستقرار السياسي إجرائيا هو ظاهرة سياسية ترتبط بثبات الدولة بأكملها ونظامها السياسي أي كان نوعيته مع ضرورة تطبيق الديمقراطية من خلال فتح المجال أمام الحريات العامة، وتمتع المواطنين بكل حقوقهم المدنية والسياسية، وإبداء أرائهم السياسية بكل حرية من مظاهرات حول اعتراض على سياسة عامة معينة على سبيل المثال، ويشترط كذلك بضرورة وجود مؤسسات حكم تمارس نشاطاتها وفق دساتير وقوانين تضبطها وتراقبها.

المطلب الثالث : مؤشرات الاستقرار السياسي

[1]مرعي عمر مسعود باني, العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية, المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, العدد الرابع, جامعة قناة السويس - كلية التجارة, مصر, 2017 ص 411

[2]مصعب جمال احمد سليمان, التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة منذ عام 1967 , أطروحة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا, جامعة النجاح الوطنية و كلية الدراسات العليا ة نابلس - فلسطين,السنة الجامعية 2017, ص 39

[3]د بابكر عبد الله الشيخ, انعكاسات عدم الاستقرار السياسي على الأطر القانونية الداخلية (حالة إفريقيا), ملتقى الجامعات الإفريقية و جامعة إفريقيا العالمية, الكتاب الرابع, الخرطوم- السودان, يناير 2006, ص 53

للاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات لا يختلف عليها الباحثون، يمكن إجمالها فتمايلي :

1- **نمط انتقال السلطة في الدولة:** ويقصد يتداول السلطة بشكل عام وجود آليات لانتقال المنصب السياسي إلى أخر سواء كان شاغل المنصب رئيسا للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية، والتداول السلمي على السلطة باعتباره احد معايير وجود نظام ديمقراطي.

إما انتقال السلطة وربطه بمؤشرات الاستقرار السياسي فيقصد بها تحديدا شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقا لنوع النظام السياسي والأساليب السياسية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال هذه طبقا للقانون والدستور فان ذلك يعد مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي، ذلك أن القوى خارج السلطة تجد أن لها الحق في المشاركة طبقا للدستور والقوانين الانتخابية، أما إذا تم الانتقال السلطة عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي واحتكار السلطة ومنع تداولها .[1]

2 – شرعية النظام السياسي :

لقد تناول الكثير من الكتاب والمفكرين مفهوم الشرعية وهم إن اختلفت اتجاهاتهم ومنطلقاتهم يتفقون في التحليل النهائي على أن قبول مواطني القطر (الدولة) بالحكومة هو الذي يجعل الحكومة شرعية، وقبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم وان يمارس السلطة، ومفهوم الشرعية بهذا المعنى هو المقابل المصطلحي لمفهوم البيعة في التراث العربي الإسلامي .

أما (ماكس فيبر) فيقول (إن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر مواطنوه فان ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة).[2]

بمعنى أخر إن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيقه لمصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق، وبالتالي فان الشرعية السياسية التي يكتسبها النظام السياسي، تعد من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، أما انهيار الشرعية فيعني زوال كل المظاهر والدوافع الداخلية من رضا وقبول، مما يؤدي إلى إمكانية استخدام العنف بأشكاله وبالتالي حدوث حالة عدم استقرار السياسي.

---

[1] بتة الطيب, دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي (1999 -2011), مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص العولمة والعلاقات الدولية, جامعة قسنطينة03, كلية العلوم السياسية, قسم العلاقات الدولية, السنة الجامعية 2012 -2013, ص 41

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي, نفس المرجع السابق, ص 177

3- قوة النظام السياسي:

تعتبر قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة لظاهرة الاستقرار السياسي، فامتلاك القوة لا يعني وليد القوة العسكرية والأمنية، وإنما وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وكذلك مختلف التدابير التي تصب فعليا في مصلحة المواطنين، وخارجيا بالقدرة على حماية امن البلاد وصد أي اعتداء خارجي.

وفي عكس النقيض ضعف النظام السياسي وعدم تحقيق أمنه الداخلي وعد صون سيادته الخارجية، فان النتيجة هو التبعية للنظم القوية مما يحدث على المدى القصير أو البعيد حالة من عدم الاستقرار السياسي.[1]

4- محدودية التغيير في المناصب السياسية :

المقصود بالقيادات السياسية هو السلطة التنفيذية، فبقاء القادة السياسيين على رأس النظام السياسي لفترة طويلة مؤشر الاستقرار السياسي، ولكن يجب يقترن هذا البقاء برضاء الشعب عن حاكميه.

5- لاستقرار البرلماني :

بما أن البرلمان هو الممثل للشعب فانه يستمد شرعيته من الشعب، ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رئيس الدولة حل البرلمان، فاستقرار البرلمان وثبات أعضائه هو احد دلائل الاستقرار السياسي .[2]

6- الاستقرار السياسي ودعم المشاركة السياسية :

تعد المشاركة السياسية أساس الديمقراطية، فالمشاركة السياسية تتيح الأفراد التعبير عن أرائهم بحرية في مختلف القضايا، سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وكذلك الحرية في اختيار النواب في المجالس النيابية والمحلية، وبالتالي تعد المشاركة السياسية من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها الاستقرار الداخلي في أي دولة.

7-غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والتمردات:

يعد العنف السياسي الوجه المخالف لظاهرة الاستقرار السياسي، فهو يتضمن استخدام القوة والتهديد بهدف إلحاق الضرر بالآخرين لأهداف سياسية، والعنف السياسي أشكال متعددة قد يكون رسميا أو غير رسمي فالعنف الرسمي هو الموجه من النظام ضد المواطنين أو ضد التنظيمات، أما العنف

---

[1] مصعب جمال احمد سليمان, نفس المرجع السابق, ص ص 43- 44

[2] مرعي عمر مسعود باني, نفس المرجع السابق, ص 411

غير الرسمي هو الموجه من المواطنين أو الجماعات ضد النظام، وبالتالي نشأة العنف المتبادل يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار السياسي.[1]

8-الوحدة الوطنية :

إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي تكون اقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية .

9- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام :

ينظر للاستقرار الاقتصادي على انه مؤشر عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فعندما يكون النظام السياسي مستقر فانه يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية، هذه السياسات التنموية تسهم في رفع المعيشة والرفاهية للأفراد، ومن ثم تخلق نوعا من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي.[2]

10- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية :

إن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي، يمكن ربطها إجمالا بالوضع الأمني والاقتصادي، وكلا السببيين بدورهما يؤديان إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، فكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دل ذلك على توفر قدرة من الاستقرار السياسي، والعكس كلما ارتفعت معدلات الهجرة دل على عدم الاستقرار السياسي.

إضافة إلى ذلك الاغتيالات التي تستهدف صناع القرار أو زعماء الأحزاب والقيادات الأمنية ورؤساء تحرير الصحف،فهي مؤشرات على عدم الاستقرار السياسي.[3]

المبحث الثاني:النخب الاقتصادية ومؤشر الديمقراطية

لا نستطيع الحكم على نظام سياسي ديمقراطي إلا إذا كانت هناك مؤشرات حقيقية مجسدة على ارض الواقع، خصوصا إذا كانت هناك مواد في دستور أي دولة تتطرق للحرية السياسية

[1] مصعب جمال احمد سليمان, نفس المرجع السابق , ص ص 45 - 46
[2] مرعي عمر مسعود باني, نفس المرجع السابق , ص 413
[3] مصعب جمال احمد سليمان, نفس المرجع السابق , ص ص 47 – 48

والاقتصادية، ومختلف الحريات العامة، فالحرية الاقتصادية تسمح لنا بولادة نخب اقتصادية تساهم في نمو الاقتصاد الوطني،ولا يمكن إدارة المشاريع والشركات الخاصة والإنتاج إلا إذا كانت هناك سوق حرة تسمح للنخب الاقتصادية من عرض أهم منتجاتها.

المطلب الأول : ديمقراطية النظام السياسي

إن الأنظمة السياسية الحرة نشأت في ظل إيديولوجية تجد بدورها في المذاهب السياسية التي ظهرت في القرن 18م في انجلترا وفرنسا على (ادم سميث) و(مالتوس) و(مونتسكيو) و(كوندرسي)، والتي انتشرت وتوسعت لتشمل مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع الليبرالي، واعتمدت كأسلوب لتنظيم وتسيير أمور المجتمع باعتبارها أفكار متماسكة لها مظهرين متكاملين يشكلان وحدة هما الاقتصاد الحر والسياسة الحرة[1]

وهي تضمن حقوق وحريات الأفراد في المقام الأول، وان يكون دور الدولة هو فقط حراسة هذه الحقوق والحريات ضد كل اعتداء عليها سواء من جانب السلطة أو من جانب الغير، ومن ثم فن الدولة يجب أن تقتصر وظيفتها على الحد الأدنى الذي يقتصر على كفالة الأمن الخارجي والأمن الداخلي وإقامة القضاء، دون التدخل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

وقد قدم إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الثورة الفرنسية عام 1789 حيث جاءت في المادة الرابعة من الإعلان، والتي نصت على " إن الحرية تتمثل حق الفرد في أن يفعل مالا يضر الآخرين، والقيود التي تفرض على الحرية لا تجوز إلا بقانون " ،ولعل أهم الحقوق والحريات الفردية هي الحريات الاقتصادية والحقوق السياسية.[2]

فالبنسبة للحرية السياسية نجدها مصدر كل السلطات وتنظيمها يكون بواسطة الانتخابات الحرة والذي يسمح لمثلي الشعب بتسيير شؤون الدولة لمدة محددة .[3]

[1]سعيد بو الشعير, نفس المرجع السابق, ص 155
[2]محمد رفعت عبد الوهاب وحسين عثمان محمد عثمان, نفس المرجع السابق, ص ص 250 -251
[3]سعيد بو الشعير, نفس المرجع السابق , ص ص 157 - 159

تعتبر المساواة عنصرا مهما من عناصر الديمقراطية، فعلى النظام السياسي الذي يطبق الديمقراطية أن يقوم بممارسة المساواة بين أفراد الشعب، ودون تفرقة لسبب من الأسباب، فمن المؤلم حقا أن يشعر الفرد بالاضطهاد وعدم المساواة.

فالأنظمة السياسية الديمقراطية المعاصرة هي اليوم تمارس وفق شرعية دستور ديمقراطي يرتكز على المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، كما يقيم المؤسسات والآليات ويوفر الضمانات القانونية وضمانات الرأي العام الواعي والمستنير الذي تعبر عنه منظمات المجتمع ابتداء من الأحزاب والنقابات والروابط والجمعيات وأجهزة الإعلام الحرة النزيهة ذات الاهتمام بالشؤون العامة.[1]

ويستطيع المراقب لتيار الديمقراطية الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية، أو الذي تستوجبه حالة الليبرالية والانفتاح أن يصل إلى مفاده أن الديمقراطية التي سجلت نجاحا نسبيا قياسا بباقي الديمقراطيات هي الديمقراطية الاقتصادية من خلال تيار الانفتاح والتدويل والعولمة الذي فرض ذاته في تغيير الدولة من الناحية الاقتصادية، فلم تعد الدولة الحديثة دولة حارسة وراعية وضامنة للرفاه العام، وان القطاع العام هو القطاع الذي يجب أن تنحسر مساحته لحساب اتساع مساحة القطاع الخاص وان الركون إلى آلية السوق وقوى العرض والطلب وتعميق الحرية الاقتصادية واحترام المبادرة الفردية.

وتعتبر أهمية الديمقراطية الاقتصادية هي في قدرتها على صقل المفاهيم والقناعات باتجاه مزيد من الحريات والليبرالية الفردية واحترام المنافسة الذي هو في البعد السياسي احترام الرأي والرأي الأخر وان تنطلق بثقة وثبات نحو منهجية الحريات السياسية وحاضنة أساسية لإقامة دولة القانون والمؤسسات .[2]

المطلب الثاني : الحريات الاقتصادية

[1] احمد صابر حوحو , مبادئ ومقومات الديمقراطية , مجلة المفكر, العدد الخامس, كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة محمد خيضر بسكرة, د ت, ص ص 328 – 333

[2] محمد مثقال عصفور , الديمقراطية الاقتصادية, 20 ماي 2006, https://www.com.alrai, تاريخ الاطلاع على الويب 02 مارس 2020

عرفت الحرية الاقتصادية في الدين الإسلامي وفق المبادئ والأحكام الإسلامية، ترمي إلى تنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع المسلم بالشكل الذي يضمن تحقيق التوازن بين الجوانب المادية والجوانب الروحية في المعاملات والسلوكيات الاقتصادية للأفراد .

ويعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي نظاما متكاملا لأنه يراعي مسالة الأخلاق وهو ما يجعل النشاط الاقتصادي محصنا من أي انزلاقات قد تهدد استقرار المجتمع المسلم، فقد أقام الرسول صلى الله عليه وسلم سوقا بالمدينة ووضع الضوابط اللازمة للمعاملات بما يكفل القضاء على الغش والاحتكار والربا ورسخ مفهوم العدل في المعاملات واحترام الملكية الفردية وحرية الأسواق مادامت في إطارا لشريعة الإسلامية.[1]

وتقوم الحرية الاقتصادية على شعار (اتركه يعمل، اتركه يمر)وبمعنى أخر حرية الإنتاج وحرية التسويق، كما يقوم على احترام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، فالدولة لا تقوم بتنظيم النشاط الاقتصادي وإنما يبقى دورها سلبي، فالملكية حسب ماهو منصوص عليها في المادة "17" من إعلان حقوق الإنسان والمواطن لا يجوز الاعتداء عليه وإنها مقدسة.

وإذا كان الأمر كذلك فان الإنسان حر في إنشاء المؤسسة التي يختارها، وانه حر في المتاجرة مع من يريد، والعرض من ذلك هو إلغاء النظام الجماعي أو التعاوني وإقامة وإدارة المؤسسة الخاصة وفقا لرغبة صاحبها، وهذا ما يحقق حرية التنظيم في العمل وحرية الأجور، كما انه يهدف إلى حرية المبادلات، وتماشيا مع ما يحقق المصلحة الشخصية فليس للدولة أن تتدخل لتحديد الأسعار أو فرض ضرائب أو تفضيل البعض على بعض الأخر.[2]

إضافة إلى ذلك إتاحة اكبر فرصة ممكنة للأفراد لممارسة الأنشطة الاقتصادية بإنشاء وإدارة المشروعات الخاصة التجارية والصناعية والزراعية، وقد كانت الحريات الاقتصادية طليقة إلى اكبر مدى في ظل المذهب الفردي الذي ساد خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ومما نتج عنه عدم تدخل الدولة لتقييدها وعدم قيام الدولة بمنافسة المشروعات الاقتصادية الفردية.

[1] فيصل بوطبة, نفس المرجع السابق, ص 59
[2] سعيد بوالشعير, نفس المرجع السابق, ص ص 155-156

ولكن تحت تأثير الأفكار الاشتراكية وبالإضافة إلى الضغوط والأزمات الاجتماعية والاقتصادية في القرن العشرين واضطرت الدول الغربية إلى التدخل في الميدان الاقتصادي بإنشاء المشروعات العامة، وتقييد النشاطات الخاصة وحق الملكية بقيود تفرضها المصلحة العامة.[1]

يكفل الاقتصاد الرأسمالي للفرد الحرية الاقتصادية المطلقة ليزاول ما يشاء من الأعمال بالأسلوب الذي يراه على ضوء مصلحته الشخصية فقط وطبقا لما يعتقده انه يحقق له اكبر قدر من الربح، فله أن يستخدم ما يشاء من أدوات الإنتاج، وان يستهلك ما يشاء من موارد الاستهلاك، وان يدخر ما يشاء من أرباحه وان يستثمر أمواله بالطريقة التي يرد من أوجه الاستثمار أو تنمية المال مشروعه، من اجل ذلك ذهب (صلاح الدين نامق) إلى الرأسمالية تتلاءم مع طبيعة الإنسان ورغبته الملحة أن يكون حرا يبيع ويشتري ويمتلك.[2]

وأساس الحرية الاقتصادية هو اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر وهو النظام القائم على حرية الفرد، بما يعني له الحق بالقيام بأي نشاط اقتصادي يريده، ويقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمبادرة الفردية، أن تفاعل العرض والطلب في السوق هو حجر أساس هذا النظام وهو الذي يتحكم بالأسعار، فضلا عن المنافسة الحرة التي تلعب دورا مهما في التحكم بالأسعار وتحررها من أي قيود يمكن للدولة أن تستخدمها.

ومع ذلك فان اقتصاد السوق لا يعني بأي شكل من الأشكال غياب القطاع العام ودور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية فبعد الأزمة المالية العالمية أواخر 2008 مثلا التأميم الذي اتخذته إدارة الرئيس (باراك اوباما) في عملية كبح الانهيار المالي في أكثر الدول الكبرى اعتمادا على الاقتصاد الحر.[3]

---

[1] محمد رفعت عبد الوهاب و حسين عثمان محمد عثمان, نفس المرجع السابق , ص 256

[2] المعز الله صالح احمد البلاع , الحرية الاقتصادية ومبدأ تدخل الدولة , الملتقى الدولي الأول -الاقتصاد الإسلامي , الواقع ...ورهانات المستقبل - المعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير , الجزائر , د ت , ص ص 3 -4

[3] وليد أبو سليمان, ماهو الاقتصاد الحر?, 02 فبراير 2015, .alaraby.www//:https-uk.c, تاريخ الاطلاع على الويب 29 فيفري 2020

المطلب الثالث : اقتصاد السوق

اقتصاد السوق هي آلية قائمة غلى أساس المنافسة الكاملة مابين مختلف الأطراف التي تعمل على أساس التفاعل الحر بين قوى السوق، أي تفاعل قوى العرض والطلب، سواء تعلق الآمر بسوق السلع والخدمات أو السوق المالي أو سوق العمل، ويقتضي عمل إلية السوق توفر الحرية الاقتصادية وترك المجال كلية للمتعاملين الخواص.[1]

وهو عكس الاقتصاد المخطط الذي يحرك معظم جوانب النشاط الاقتصادي لبلد ما من خلال سياسات حكومية يتم فيها تحديد الأسعار وتراخيص الأعمال، ويعرف أيضا هو إسناد القرارات الاقتصادية إلى مجموعة متناسقة من التفاعلات بين مواطني البلد والشركات دون تدخل الدولة، وإسناد القرارات المتعلقة بالاستثمار والإنتاج والتوزيع والاستهلاك لقوى العرض والطلب.[2]

ويعرفه(delas،p،j) إلى انه نظام اقتصادي أين يكون التعديل مضمون بطريقة لا مركزية (التوازن بين العرض والطلب)، وهذا بتلاقي الأعوان في مختلف الأسواق حيث تتحدد الأسعار تحت تأثير المنافسة ويعتمد على المبادرة الشخصية فكل عون يمكنه أن يشتري، ويشتغل، يستثمر، ينتج، ويبيع كما يشاء إذا كان يرى أن السوق مربح.

ولقد أصبحت الديمقراطية شرط أساسيا لنجاح اقتصاد السوق،فالديمقراطية الليبرالية تعتمد على الحريات العامة من حيث العقيدة والفكر وهو جانب معنوي وجانب سياسي ويتعلق بمشاركة الأفراد في الحكم، وجانب اقتصادي يتعلق بحرية التملك وحرية المبادرة والمنافسة أي توفر التعددية وتوفر البدائل ونقصد بذلك تعدد المنتجين وبالتالي تعدد السلع مما يترك الفرد حرية الاختيار والمفاضلة والقدرة على التغيير في حجم الإنتاج ومواصفات المنتج، والديمقراطية الاقتصادية لا تعني الحرية المطلقة للمنتج يفرض بها سعره الذي يشأ مما يؤثر على المستهلك، فيجب تدخل أن تدخل سواء الدولة أو الجمعيات لحماية المستهلك في حالة ارتفاع الأسعار والمنتج في حالة انخفاض الأسعار.[3]

---

[1] فيصل بوطبة, نفس المرجع السابق , ص 48

[2] مازن أرشيد, ماهو اقتصاد السوق ?, 29 يوليو 2015, wwwalaraby.co .uk ,httsp:// تاريخ الاطلاع على الويب 01 مارس 2020

[3] صرارمة عبد الوحيد, تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق مداه وحدوده, أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية شعبة اقتصاد التنمية , جامعة منتوري قسنطينة , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , السنة الجامعية , 2006-2007 , ص ص 67 -73

خضع التحول باتجاه الليبرالية الاقتصادية الجديدة في اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة والدول الرأسمالية الأوروبية تندمج فيه من حيث الشكل نظريات الحرية الفردية يديرها إفراد متميزون قادرون على الخلق والإبداع وصنع الثروات.

تقول (ماغريت تاتشر) "ما تفرزه السوق صالح، إما تدخل الدولة فهو سيء، إن إلية السوق هي التي توجه قدر البشر ومصيرهم، والاقتصاد الحر من أية قيود هو المحدد لقوانين المجتمع وليس العكس, إن السوق التنافسية لا تحقق فقط أقصى قدر من الفعالية الاقتصادية، بل هي الضامن الرئيسي للحرية الفردية والتضامن الاجتماعي "، إن الشركات العملاقة والمضاربات، وحركة الأموال في السوق هي المحدد لقوانين المجتمع، إنها الديمقراطية وقد تجلت بحرية المبادرة الاقتصادية.[1]

وتميز اقتصاد السوق بظهور الكثير من الابتكارات التي تعتبر من أهم الفوائد المهمة لاقتصاد السوق، فتحرك الشركات للبحث دائما عن منتجات جديدة لبيعها بأفضل الأساليب وبأقل تكلفة،ويعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية حيث يتمثل دور السوق في توفير الفرص للمستثمرين الأجانب للمشاركة في الأسواق المتنوعة لتحقيق الكثير من الأرباح المالية للدول .[2]

وتعتبر الشركات الكبرى العمود الرئيسي للاقتصاديات الكبرى، التي تدعم نمو الناتج المحلي الإجمالي وتقود دفة البحث والتطوير في كل المجالات مما يؤهلها لتكون ذراعا سياسية لبسط الدول للنفوذ الخارجي، فشركة ابل تمكنها من التحكم في قطاع التكنولوجيا العالمي وتحقق مبيعات سنويا تتخطى 200 مليار دولار.[3]

---

[1] بشار المنير, الليبرالية الاقتصادية الجديدة ...استبعاد الدولة وسيطرة النخب, 20 أوت 2018, shttp://alnnour.com, تاريخ الاطلاع على الويب 01 مارس 2020

[2] ميساء سعد, ماهو اقتصاد السوق ?, وماهي فوائده ?, 14 اكتوبر 2018, https://www Vaplulus. Com .. تاريخ الاطلاع على الويب 01 مارس 2020

[3] ربيع البنا, استراتجيات الشركات العملاقة لتأسيس النهضة الاقتصادية, الخميس 29 سبتمبر 2016, https;// alborsaaanews. Com, تاريخ الاطلاع على الويب 01 مارس 2020

المبحث الثالث : مكانة النخب الاقتصادية في اللعبة السياسية

يعتبر المال ضروري في الحياة السياسية، سواء تعلق الأمر بإعداد السياسات العامة، أو تمويل مختلف الحملات الانتخابية الرئاسية والتشريعية والمحلية، فالنخب الاقتصادية لها تأثير ودور فعال في المجال السياسي، إما التدخل بطريقة غير مباشرة، من خلال تمويل صناع القرار لما يخدم مصالحها ومنع قوانين قد تضرها، أو الخوض مباشرة في الحياة السياسية، من خلال الترشح في الانتخابات وذلك لضمان سير مصالحها، وفي الأحيان هذا من النخب يهدد النظام السياسي قد تؤدي بتهديد باستقراره .

المطلب الأول : حدود العلاقة بين السياسي والاقتصادي

هناك جدل أزلي بين أهل الاقتصاد والسياسة فيمن يقود من أو من يؤثر على الأخر، وقد أسهب أهل التنظير في ذلك إلا أن الوقائع هي ما تفرض نفسها في النهاية، حيث أن العلاقة بينهما متينة حيث تأتي الصراعات السياسية تحت ستار المصالح الاقتصادية.

والمسالة ليست بهذه السهولة للحكم حول المهيمن على الأخر في ظل تواجد البعد العسكري أيضا كأحد أهم آليات الهيمنة، إلا أن الشواهد التاريخية تدفعنا إلى الاعتقاد بان الاقتصاد هو المحرك في كل مناحي الدولة.واستشهد أصحاب هذا الرأي بالدول الكبرى وأوروبا بشكل عام، حيث لملمت وتجاوزت خلافاتها التي فرضتها الأيدلوجية السياسية في الحربين العالمية الأولى والثانية ليجمع شتاتهم الاقتصاد.[1]

وتعتبر السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، فمثلا لا يمكن أن يوجد اقتصاد ليبرالي حر إلا في ظل نظام سياسي ديمقراطي، ودليل ترابط العلمين هو ظهور علم الاقتصاد السياسي[2], فيرى (ريمون بار) في كتابه (الاقتصاد السياسي) إن هذا الأخير ماهو إلا إدارة الموارد النادرة في مجتمع إنساني، ويدرس الإشكال التي تتخذها التصرفات الإنسانية وأنواع السلوك الاجتماعي لتهيئة الوسط الخارجي عن طريق الإنفاق، ويدرس الأفعال التي ترمي إلى تخفيف التوتر الموجودة بين الرغبات غير المحدودة، والوسائل المحدودة الاقتصاديين.[3]

---

[1] محمد الحربي, الاقتصاد والسياسة .. من يقود الاقتصاد اليوم ?, الأربعاء 21 أكتوبر , 2018, www.alyaum.com ,https:// تاريخ الاطلاع على الويب 04 مارس 2020

[2] فيصل بوطبة, نفس المرجع السابق, ص 21

[3] محمد خنوش, نفس المرجع السابق, ص 14

إن الاقتصاد مرآة تعكس السياسية فكل تطور اقتصادي يشهده أي بلد لابد من أن يؤثر على وضعه السياسي، فالعلاقة الوثيقة جدا بين الاثنين ركن أساسي في عمل ومبادئ أي دولة بأهداف محددة، بحيث أي تصرف خاطئ يؤتي بكارثة رغم الإمكانات الاقتصادية الجيدة لأي بلد، علما أن هناك بلدانا تضع الهدف الاقتصادي هدفا أساسيا لتجعل السياسة في خدمته، وقد اتبعت دول أوروبية وأسيوية هذا النهج واستطاعت بذلك النجاح في تجنب الصراعات السياسية.

فمن حق أي دولة الدفاع عن مصالحها وبناء علاقات اقتصادية مميزة، لأنه لا يمكن للاقتصاد إن يتحرر أو يتطور دون الوصول إلى نمو اقتصادي في ظل سياسات متخبطة، فالأنظمة الرأسمالية الاقتصاد تدير السياسة، فعندما تعصف مشاكل سياسية في بلد ما سيكون التأثير الأول والأكبر بشكل واضح في الأداء الاقتصادي، فعنصر الأمن والأمان في أي بلد هو حجر الزاوية في تفعيل الوضع الاقتصادي وجلب الاستثمارات، بعد وصول (دونالد ترامب) رئيسا للولايات المتحدة الامريكية طرحت تساؤلات الأوراق السياسية التي سيلعب بها والتي حتما متلازمة مع الوضع الاقتصادي، علما أن تصريحات (ترامب) رجل الأعمال تصب في أغلبيتها على وتر الملعب القادم وهو الاقتصاد.[1]

لذا يستحيل على الباحث في الاقتصاد أن يتجاهل ما يتم التوصل إليه في حقل علم السياسة، وكذلك الشأن بالنسبة السياسة، فالكثير من الأزمات السياسية اليوم التي يتولد عنها نزاعات سياسية وحروب مستمرة، يرجع تفسيرها إلى عوامل اقتصادية (الصراع في السودان، والحرب الأمريكية على العراق) ترجع أسبابها حسب الكثير من الدارسين إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية لضمان مصدر مستمر من الطاقة حتى تحافظ على استقرار اقتصادها الداخلي، فمتطلبات الحكم الراشد المعاصر ضرورة ضمان الحقوق الاقتصادية للأفراد، والتأكيد على تطبيق تنمية مستدامة فعالة من شانها أن تطور الجوانب المادية للدولة والأفراد.[2]

لقد كانت الفكرة الكلاسيكية الليبرالية السائدة هي أن الأنظمة السياسية تتأثر ليس بالبناء الاقتصادي ولكن بحتميات ايدولوجية وأخلاقية، ثم جاءت الماركسية التي أكدت على العلاقة بين الاقتصاد

---

[1] سمارة محمود سمارة , هل الاقتصاد في خدمة السياسة أو العكس?, 30 افريل 2017, https://www.alkhaleej.ae, تاريخ الاطلاع على الويب 04 مارس 2020

[2] إبراهيم بولمكلحل, سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي - المحور الأول ماهية علم الاقتصاد السياسي ونطاقه , قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية , جامعة قسنطينة , دت, ص ص 15-16

والسياسة، إلا أن المفكرين الغربيين لم يقنعوا بهذه النظرية برمتها فجاؤا بنظرية جديدة مفادها أن الأنظمة السياسية مرتبطة بمستوى التطور الاقتصادي فلم يعد وفقا لذلك الخلاف بين الاشتراكية والرأسمالية وإنما بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وان الأولى هي التي تصلح فيها الأنظمة الليبرالية، حيث تقل التناقضات والخلافات الحادة بين الطبقات بفعل رفع مستوى حياة الجميع عن طريق مضاعفة الإنتاج وتحقيق مطالب وحاجات المواطنين الأساسية و كل هذي يؤدي إلى التقليل من التناقضات والخلافات بين الطبقات بسبب الندرة، خلافا الدول النامية حيث تعيش الطبقة الواسعة في حرمان بخلاف فئة محظوظة تعيش في بذخ مما يتولد عنه نفور بينهما وظهور خلافات حادة وكراهية الأمر الذي يدفع ني الطبقة الغنية إلى استعمال القوة والبطش لحماية مصالحها.[1]

وفي عصر العولمة ومن منظور الرأسمالية أصبحت الدولة تمثل قيدا أو عائقا يكبل حركة الرأسمالية ويعرقل جهودها في تحقيق أهدافها، ومن ثم جاءت الدعوة إلى إحلال الشركات متعددة الجنسيات محل الدولة وهي مجردة مضيفة للشركات متعددة الجنسيات.

إذ لم تعد حدود الدولة الوطنية هي حدود السوق الجديدة، بل أصبح العالم كله مجالا للتسويق، سواء كان تسويقا لسلع تامة الصنع أو لمستخدمات وعناصر الإنتاج أو لمعلومات وأفكار، فقفزت بذلك فوق أسوار الدولة بل أصبحت أسوار شكلية سواء حواجز جمركية أو حدود ممارسة السياسات المالية والنقدية، أو حدود السلطة السياسية أو حدود بث المعلومات والأفكار، وفي دفاع أنصار العولمة إن الاقتصاد المعولم بتحرره من السياسة يسمح للشركات والأسواق وعوامل الإنتاج بان تحظى بقدر وفير من الأفضلية، دون أن يشوهها تدخل الدولة ويزعمون أن التجارة الحرة والشركات متعددة الجنسيات وأسواق رؤوس الأموال العالمية قد حررت الأعمال الاقتصادية من قيود السياسة، وهي قادرة على تزويد الناس في أرجاء العالم بأرخص المنتجات وأكثرها كفاءة.[2]

[1] سعيد بوالشعير, نفس المرجع السابق , ص ص 147-146

[2] جمال منصر, التحولات السياسية وانعكاساتها على دور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عصر العولمة , الملتقى الوطني :التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر وتحديات, جامعة الشلف, يومي 16-17 ديسمبر 2008 , ص 13

المطلب الثاني : دور النخب الاقتصادية في صنع القرار السياسي

تعد صناعة القرار واحدة من أكثر القضايا السياسية التي تواجه صناع القرار تعقيدا على مختلف مستوياتهم التنظيمية، نظرا لتداخل عدد كبير من العناصر والعوامل وتأثرها بالبيئة السياسية الداخلية والإقليمية والدولية، وبطبيعة النظام السياسي وثقله السياسي، وطبيعة التركيبات السكانية والعرقية والدينية، والأشخاص والمؤسسات الذين يملكون حق صناعة القرار السياسي، بالإضافة إلى طبيعة القرار وامتداد تأثيره الزمني والجغرافي، ولتعدد الأفكار والآراء المطروحة في عملية صناعته. كذلك فان القرار السياسي بطبيعته يتعرض لضغوط خارجية وداخلية، كما انه يرتبط ارتباطا وثيقا بالبنية الثقافية والاجتماعية للمجتمع، ولمراكز القوى المختلفة مثل مؤسسات الدولة الرسمية، والمؤسسات التشريعية والرقابية، وجماعات الضغط والرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني .[1]

فهناك تأثير المال على النظام السياسي، حيث نجد النظم السياسية الغربية المال يلعب دورا محوريا في التأثير على بؤر صنع القرار السياسي بما يخدم أصحاب المال، وذلك في صنع قوانين معينة، أو فرض ضرائب أو تخفيضها أو فرض رسوم جمركية، وبمقابل هذه النظم السياسية الديمقراطية، قد يكون المال تأثير اكبر في النظم الشمولية والديكتاتورية ففي هذه النظم فان الدولة هي تحتكر المال، ويكون الاقتصاد تابعا للسياسة وتحتكر الدولة كل مصادر الثروة والمشاريع الإنتاجية، وتتحكم في مصادر المال وهي من توظف وتمنح الدعم المالي.[2]

ويلعب الدور الاقتصادي للدول دورا كبيرا في التأثير على عملية صنع القرار السياسي وعلى سلوك صانعيه إذ أن الأوضاع الاقتصادية القوية تؤثر بشكل مباشر على الأوضاع العامة للدولة، سواء من الناحية العسكرية أو الأمنية آو السياسية، وهي ما يتيح لصانع القرار التحرك بمرونة أكثر في مجال السياسة الدولية، فيتخذ قراراته بمعزل اكبر عن الضغوط الخارجية، ويرى بعض الباحثين أن نجاح القرارات في الدول المتقدمة، ويرتبط بكون النخب السياسية فيها نتاج تفاعل القوى الاقتصادية في ظل أنظمة ديمقراطية، مما يسهم في إبقاء صانعي السياسية مسؤولين أمام التحولات

[1] زهرة صالح, صناعة القرار السياسي, البحرين, سلسة كتيبات برلمانية – معهد البحرين للتنمية السياسية , 2016, ص 06.
[2] ناجي صادق شراب, المال والسياسة, الخميس 05 مارس 2020, https:// www. Alkhaleej. Ae, تاريخ الاطلاع على الويب 05 مارس 2020

الاقتصادية، بينما في بعض الدول النامية والفقيرة فتكون الهيمنة للقرار السياسي في ظل تضائل أي دور لمؤسسات صناعة القرار الاقتصادي.[1]

يعتبر رجال الأعمال إحدى الفئات المؤثرة في أي مجتمع، ومن المنطقي أن توجد علاقة مابين هذي الفئة وبين النظام السياسي اقلها ضغط على المؤسسات السياسية لصنع القرارات التي تروق لرجال الأعمال أو لمنع صدور قرارات لا تتسق مع مصالحهم، ولاشك أن جماعات رجال الأعمال هي إحدى الجماعات الموجودة في أي مجتمع حديث، والتي تسعى للضغط على صانعي القرار لاتخاذ القرارات بما يتفق مع مصالحهم أو منع قرارات ذات الآثار السلبية على أنشطتهم، فعلى سبيل المثال إذا كانت مصالح رجال الأعمال متعارضة مع مصالح العمال أو المزارعين،فانه يمكن لكل من الجماعات الممثلة لهذه الفئات التعبير عن مصالحها والضغط لتحقيق رغباتها في صورة قرارات، ويقوم النظام السياسي بصهر هذي الرغبات من خلال التنسيق بين هذه المطالب في أجهزة صنع القرار لاتخاذ القرار الأكثر رشاده.

ولكي يضمن رجال الأعمال استمرار الأوضاع التي تحقق مصالحهم و فإنهم يسعون لإيجاد صلات قوية مع المسؤولين السياسيين أو مع ذويهم من الأبناء لضمان عدم تغيير القرارات التي تصب في مصالحهم، أو إصدار قرارات جديدة تصب في مصالحهم، يضمن رجال الأعمال دعما هائلا في مؤسسات النظام السياسي يتمثل في ضمان توزيع إنتاجهم والحصول على قروض وتسهيلات من البنوك وضرب المنافسين.[2]

وعن طريق سلاح المال يمكن رجال المال على رجال الإدارة وتقييدهم بالتزامات تحد من حريتهم في العمل، وقد تجعلهم عجينة لينة في أيدي رجال المال، فيصدرون لهم ما يشاؤون من القواعد والقوانين التي تحقق لهم مصالحهم ويمتنعون عن إصدار ما يمكن أن يضر بتلك المصالح، وهناك عدة طرق يستخدمها رجال المال، نذكر أهم ثلاث طرق رئيسية :

1- ففي بعض الدول تقدم الشركات الضخمة والهيئات الخاصة ورجال المال مبالغ نقدية كبيرة لتمويل الحملات الانتخابية لبعض الأحزاب أو الأشخاص و ويقوموا هذان الآخرين في حالة فوزهم فانه

[1] زهرة صالح, نفس المرجع السابق , ص 16
[2] صالح مختاري, نفس المرجع السابق

سوف يدافع عن مصالحهم، ومثال على ذلك تخصيص شركة جولف اوبل مبلغ 4 ملايين دولار للحزب الديمقراطي بكوريا الجنوبية من اجل الفور في الانتخابات سنة 1971 ،

2- رشوة من هم في السلطة، من الوسائل الأخرى التي تستخدمها أصحاب الأموال بصفة عامة والشركات المتعددة الجنسيات بصفة خاصة، من اجل تامين مصالحهم وتسهيل أعمالهم في الدول المتخلفة عن طريق الرشوة التي تقدمها .

3- قيام الجماعات الاقتصادية سواء الوطنية أو الأجنبية بخلق الارتباطات مع الجماعات المؤثرة، ومن هذه الارتباطات كتنظيم الزيارات والرحلات على حسابها أو تحملها الجزء الأساسي من تكاليفها وتقديم المساعدات المالية للهيئات والجماعات وبعض مراكز البحوث، مما يجعل هناك ارتباط بين أصحاب القوة الاقتصادية والجماعات المنتفعة.[1]

ويؤكد(موريس دوفرجيه) في كتابه (علم اجتماع السياسية) يبين حقيقة الأثر الذي تتركه المؤسسات الخفية في صناعة القرار في منظمة أو حزب أو دولة، يقول إذا كان ينبغي عدم إهمال تحليل البنى الرسمية الظاهرة في الهيكليات، إن القضية الأساسية التي أشار إليها (دوفرجيه) في تحديد عناصر صناعة القرار فيما وراء البنى الرسمية، فالبنى الخفية هي تلك التي تسهم من خلال أموالها في التأثير لصب القرارات في مصلحتها، كما أن البنى الخفية التي يشير إليها هي البنى التقنية في المجتمعات الصناعية المتقدمة كالشركات والمصارف المالية والمؤسسات التقنية الضخمة .

إن تغير أنماط التفاعل في النظام الدولي الذي يتضح في تراجع المنافسة العسكرية نحو المنافسة الاقتصادية، وتصاعد دور رأس المال على حساب التجارة السلعية وتزايد المعرفة بصفتها سلطة رئيسية وتصاعد نسبة التكنوقراط في هيئات اتخاذ القرار بإسناد أصحاب الثروة، واحتلال القطاع الخاص موقعا بديلا للقطاع العام في نسبة هامة من اقتصاديات العالم.[2]

[1] علي محمد بيومي, نفس المرجع السابق , ص 77- 79

[2] طلال حامد خليل, أثار المال السياسي على الديمقراطية ومساراته في دول الحراك العربي, العراق, العراقية المجالات الأكاديمية العلمية مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية, 2014, ص ص 192-193

المطلب الثالث : النخب الاقتصادية والتأثير على استقرار النظام السياسي

أضحى الاستقرار السياسي هدف ضروري ومطلب ملح في عالمنا المعاصر، بل أصبح بمثابة هدف قومي ودولي على حد سواء نظرا لارتباطه بالأمن القومي والدولي ولما له من تأثير على كيان ومستقبل المجتمع الدولي والاستقرار الدولي.[1]

ويرى بعض المفكرين إن النظام السياسي هو مجموع التفاعلات المؤسسية والسلوكية المرتبطة بصنع القرار السياسي، والقرار السياسي هو مجموعة من الإجراءات المعقدة والمتداخلة التي تهدف إلى التوفيق بين المصالح والمواقف والآراء المختلفة داخل المجتمع، وتنطوي هذه العملية على المساومة والتفاوض والتسوية، وبالتالي فان القرار السياسي هو محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين في إطار الايدولوجيا والثقافة السائدة ومن خلال الأبنية والمؤسسات القائمة، وكذا الدفاع عن المصالح الاقتصادية أو الضغط على للحصول على مكاسب مادية من خلال امتلاك جماعات المصالح لمواردها المالية.[2]

فالجمع بين المال والسلطة يترجم بطرق عديدة، منها تمويل الحملات الانتخابية والتأثير على قرارات السلطة، وهذا ما يظهر جليا في الانتخابات ودعم الشركات أو رجال الأعمال لإيصال أطراف سياسية مساندة أو ممثلين عنهم أو حتى الاشتراك مباشرة في العمل السياسي والسعي لتعزيز نفوذ المال بنفوذ السلطة، وتلعب الأموال دورا كبيرا في قولبة الرأي العام نحو هدف معين والترويج له وتشكيل اللوبيات الضاغطة، أو تلك الأموال الموزعة على وسائل الإعلام والمؤسسات البحثيةوالاستبيانية لخداع الرأي العام.[3]

---

[1] كريمة بقدي, الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا –دراسة حالة الجزائر-, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات اورو متوسطية , جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان- , كلية الحقوق والعلوم السياسية , قسم العلوم السياسية, السنة الجامعية 2011-2012 , ص 60

[22] بهاء الدين مكاوي, القرار السياسي ماهيته-صناعته- اتخاذه-تحدياته, البحرين, سلسلة كتيبات برلمانية - معهد البحرين للتنمية السياسي, 2017 ص ص 13-33

[3] خالد الخفاجي, المال والسلطة, 30 ماي , 2012 khalid.alkhafaji.yahoo.com, تاريخ الاطلاع على الويب 08 مارس 2020

وتوجد في معظم البلدان جماعات اقتصادية كالغرف التجارية، واتحادات الصناع، والتجار، الشركات الكبيرة وأصحابها التي تسيطر على وسائل التامين، ووسائل التمويل، أو البنوك، فالولايات المتحدة الأمريكية لديها مثل هذه الاتحادات والشركات والتي تلعب دور كبيرقي التأثير على الرأي العام والحكومة، واطلاعها على بعض الأسرار الحكومية والتي يمكن أن تهدد بواسطتها الحكومة إذ لم تلب مطالبها ورغباتها، فانتخاب الرئيس الأمريكي إلا بموافقة اللوبي اليهودي، فبمجرد حصول المرشح على تأييد اللوبي اليهودي معناه انه كسب 65% من أمل النجاح في حملته الانتخابية، ففي انتخابات 1974 نجد اليهود قد دفعوا ما يعادل 60% من نفقات الحملات الانتخابية لمرشحي الحزب الديمقراطي و 40% للحزب الجمهوري، وبالتالي تدخل هذا اللوبي بفرض مساعدين له في مناصب الدولة وحتى السفراء وكذلك نواب في الهيئة التشريعية وكذلك خدمة لمصالح إسرائيل والتأثير على السياسة الأمريكية الخارجية خصوصا ما تعلق الأمر بالدول العربية.[1]

وتشير التقارير التي نشرتها لجنة الانتخابات الاتحادية عن انتخابات الرئاسة الأمريكية 2016 أن حملة (هيلاري كلينتون) أنفقت ما يزيد على 585,5مليون دولار في الوقت الذي أنفقت فيه حملة (دونالد ترامب) 350,5 مليون دولار في ذات الانتخابات، وتمويل الحملات الانتخابية من كبار الملياردريات وأساطين المال وكذلك تبرعات من صغار رجال الأعمال .[2]

ولقد احترف الإعلام الغربي طرق صناعة الرأي العام والتأثير فيه وتوجيهه لمآرب السياسة والحرب، كما كشفت لنا الحرب العراق الأولى حين تجرأت قناة السي أن أن لمالكها رجل الأعمال (تيدتيرنر) على تصوير الإحداث في استوديوهاتها لتوهم المشاهد بان البث مباشر من ارض العراق، وكذلك قناة (فوكس نيوز) نابعة لشركة فوكس للقرن 21م حين بثت امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل التي لم يعثروا عليها، وكان ثمن الحرب الضروري في نظرهم وبكل بساطة الملايين من أرواح المسلمين تزهق ظلما وعدوانا.[3]

---

[1] سعيد بو الشعير, نفس المرجع السابق, ص ص 134-140

[2] عمر سمير, الانتخابات الأمريكية ... هل يستطيع المال وحده الحسم ?,01 مارس 2020, https://www.noonpost.com, تاريخ الاطلاع على الويب 12 افريل 2020

[3] ليلى حمدان, الإعلام الغربي بين النزاهة والعمالة, 28 يوليو 2016, https:// tipyan. Com, تاريخ الاطلاع على الويب 08 مارس 2020

ومن الواضح يتجاوز المال الحدود الجغرافية والهيمنة على نظم سياسية لدول أخرى واللعب باقتصادياتها فإحدى نقاط القوة الهائلة التي تمتلكها النخبة المالية العالمية هي القدرة على بناء نفوذ سياسي عابر للحدود، ويكمن التعقيد هنا هو ارتباط المؤسسات السياسية بحكومات دول مستقلة لذلك فان السعي إلى كسب وتطويع السلطة السياسية لتلك الدول يكمن في الاختيار مابين العمل من خلال مؤسسات دولية نشأت لهذا الغرض (منظمة التجارة العالمية – صندوق النقد الدولي – البنك الدولي–ومجموعة كبيرة من التكتلات الدولية والإقليمية)، أو التنافس مع مجموعة واسعة من الأنظمة السياسية غير منسجمة وغالبا ما تكون منقسمة وتعصف بها الأزمات السياسية والاقتصادية، فتعمد على زج ممثليها في الحياة السياسية لتلك الدول وإيصالهم إلى مراكز صنع القرار واستخدام إستراتيجية سياسية لحصد القرارات الاقتصادية المقولبة سياسيا.[1]

إلا إن هناك نخب اقتصادية هدفها الرئيسي المصلحة القومية والوطنية، ففي إسرائيل مثلا وفي ظل نموذج الاقتصاد القوميتنفذ الحكومات الإسرائيلية منذ بداية التسعينيات، سياسية اقتصادية ليبرالية تتبنى قواعد السوق الحر إلى حد بعيد، كونها تخدم المصالح الاقتصادية القومية، وفق لقناعة متخذي القرار في إسرائيل،حيث نجد علاقة المصلحة بين القطاع الخاص – النخب الاقتصادية والدولة تحدد بواسطة نموذج المصلحة التشاركية – التوافقية، وهذا النوع من علاقات المصلحة يكون في حالة وجود قوة لاباس بها القطاع الصناعة – الأعمال والنخب الاقتصادية من جهة، والدولة من الجهة الأخرى لذلك تكون حالة من التناغم والشراكة المؤسساتية بين مصالح القطاع الخاص والمصالح العامة.[2]

[1] خالد الخفاجي, نفس المرجع السابق

[2] امطانس شحادة وايناس خطيب, نفس المرجع السابق , ص 04

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم ذكره نستنتج ان لكي نحكم على نخب اقتصادية فعالة, لابد من وجود أرضية خصبة تستطيع العمل فيها بكل حرية, من خلال وجود استقرار سياسي للنظام السياسي, وكذا ديمقراطية هذا الأخير في التعامل مع مختلف الأطراف سواء كانت سياسية او اقتصادية, فجين فالنظام السياسي لكي يكون ديمقراطي من الاعتماد في سياساته على الانفتاح الاقتصادي, والحريات الاقتصادية, وهذي الأخيرة لكي تجسد لابد من وجود سوق حرة لعمل النخب الاقتصادية بفعالية, وهدا ما أدى وصول النخب الاقتصادية لدائرة صناع القرار خدمة لمصالحها, وفي تطوير علاقاتها مع النظام السياسي, إضافة إلى دعم الحملات الانتخابية للمترشحين خصوصا المترشحين للمجالس النيابية, وذلك لضمان بتشريع قوانين تخدم أهدافها ومطالبها, وقد تكون خدمة للمصلحة الوطنية .

الفصل الثالث

النخب الاقتصادية من خلال التجربة الجزائرية

تمهيد :

نتطرق في هذا الفصل من خلال تسليط الجانب ألمفاهيمي على التجربة الجزائرية، ماهي أهم المراحل التي مرت بها النخب الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية 2019، وكيف ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادي على اقتصاد السوق منذ 1989، التي انتهجها السلطة الحاكمة في البلاد، في إبراز وإنتاج نخب اقتصادية، ولعل ظهرت هذه كدور فعال والتأثير على صناع القرار في البلاد،إضافة إلى ذلك التحديات التي تواجه النخب الاقتصادية في الجزائر وسندرج في هذا الفصل:

المبحث الأول تحت عنوان النخب الاقتصادية قبل 1989، في حين المبحث الثاني تطور النخب الاقتصادية في الجزائر، أما المبحث الثالث مسمى بواقع النخب الاقتصادية في الجزائر وعلاقتها بالنظام السياسي.

المبحث الأول: النخب الاقتصادية قبل 1989

إن النخب الاقتصادية الجزائر لم تكن وليدة الحاضر، أو سياسة التحرر السياسي والاقتصادي التي انتهجتها السلطة الحاكمة من خلال دستور 1989، الذي ساهم هذا الأخير في إنتاج نخب اقتصادية وطنية، بل كانت هناك نخب اقتصادية منذ الفترة الاستعمارية، برغم من سياسة التهميش المتبعة من قبل الاستعمار الفرنسي للفرد الجزائري، وإعطاء الأولوية للمعمرين في امتلاك الأراضي الزراعية والعمل على استثمارها، وحتى بعد الاستقلال وعلى الرغم من انتهاج النهج الاشتراكي وسيطرة الدولة على مختلف المؤسسات العمومية الصناعية والزراعية، كان هناك نخب اقتصادية على المستوى الوطني والمحلي .

المطلب الأول :طبيعة النخب الاقتصادية في فترة الاستعمار

لقد اعتمد الاستعمار الفرنسي في الجزائر نظاما خاصا يقوم على التمييز بين الأهالي والمعمرين، هدفه تكريس الاستعمار واستغلال الشعب الجزائري وخيراته وطمس شخصيته الإسلامية العربية، حيث تمكنت فرنسا من فرض سيطرتها المادية على الجزائر وتمكن المعمرونبمساعدة الجيش من الاستيلاء غير الشرعي على الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة، وتحول الجزائري إلى إنسان من

الدرجة الثانية، تتلخص مهمته في خدمة المعمر، وذلك بهدف إبعاد الجزائري عن المشاركة في الحياة السياسية،وحرمانه من حرية الرأي والتعبير.[1]

لقد كانت خطة الاستعمار الفرنسي بسبب طبيعته الاستيطانية تمنع قيام برجوازية وطنية ذات مصالح اقتصادية قوية ومتماسكة، بجانب مصالح المستوطنين الأوروبيين، ووفقا للإحصائيات الفرنسية عام 1954، قبل اندلاع الثورة كان المستوطنون يسيطرون على معظم وسائل الإنتاج في البلاد، بجانب تملكهم ل 03 ملايين هكتار، تمثل أجود الأراضي الزراعية،سيطروا سيطرة كاملة على 90% من النشاط الصناعي والتجاري والمال، وكونوا بذلك الطبقة البرجوازية في الجزائر، حيث كان نظامهم الرأسمالي يعد امتداد للنظام الرأسمالي الفرنسي.[2]

حيث شهدت فترة الاستعمار توسع الرأسمالية مؤدية إلى إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية، وقد تجسد هذه السيرورة خاصة في عمليات المصادرة المتنوعة التي تعرض لها الفلاحون وكذلك تدمير الحرف ونتج عن ذلك اقتلاع الآلاف من قراهم ومداشرهموالرمي بهم في سوق العمل المأجور التي تتشكل تدريجيا مع ظهور مزارع المعمرين ومنشاتهم التجارية.[3]

لذا كان المستوطنون يديرون أو يراقبون تسيير القطاع الزراعي الحديث، و90% من القطاع الصناعي و 80% من المناصب الفنية والإدارية العليا في القطاعين الخاص والعام، فقد ناضلت البرجوازية الجزائرية أولا من اجل حقوق سياسية وثانيا من اجل سلطة اقتصادية، فقد اعتبرت الحقوق السياسية شرطا مسبقا للسلطة الاقتصادية، وهذا عكس ما قامت به البرجوازية الغربية، حيث أمنت لنفسها السلطة الاقتصادية قبل أن تكسب السلطة السياسية، أما البرجوازية الجزائرية قد انتهجت الطريق العكسي، إذ كان أسلوب الإنتاج الاستعماري، المبني على الاستغلال للمجتمع، عائقا أمام ظهور رواد اقتصاديين محلية.[4]

---

[1] سعيد بوالشعير, النظام السياسي الجزائري, ط 03, الجزائر, دار الهدى, 1993, ص ص 8- 9
[2] عبد العالي دبلة, الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة, ط01, القاهرة, دار الفجر للنشر والتوزيع, 2004, ص 11
[3] العياشي عنصر, نحو علم اجتماعي نقدي: دراسات نظرية وتطبيقية, الجزائر, سلسلة المعرفة, 1999, ص ص 5- 6
[4] عبد العالي دبلة, نفس المرجع السابق, ص ص 15- 25

حيث سمحت فرنسا للشركات الأوروبية بالاستثمار في القطاع الزراعي والنقدي وأهمها الشركة العامة السويسرية سنة 1852 استثمرت مساحة 20 ألف هكتار في سطيف، إضافة إلى ذلك التوجه نحو منتجات زراعية صناعية كالحمضيات لتصدير الخمور من خلال تحكم المعمر في نوعية الإنتاج التي فرض فيها زراعة الكروم وهذا النبيذ الذي لم يكن يستهلكه 90% من السكان، نظرا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وتحت تأثير الثورة التحريرية عملت السلطات الفرنسية ببرنامج (بخطة قسنطينة) حيث تم توزيع 250 ألف هكتار على الفلاحين الجزائريين غير المالكيين لاستغلالها، برمجة المشاريع الكبرى الموجهة للتصدير (مشروع الحديد والصلب في عنابة، مصنع تمييع الغاز بأرزيو) كان الهدف من هذا البرنامج الاستثماري هو تحقيق إنشاء أكثر من 400 ألف منصب عمل للامتصاص البطالة، وإغفال الجزائريين عن الثورة، قام المستعمر الفرنسي للسيطرة على النفط الجزائري، من خلال التنقيب عن النفط بقيادة الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر والمعروفة باسم (سنريبال) عام 1946 اذا اكتشف حقلين بمنطقة الشلف عام 1948، والحقل الثاني جبل العنق 1960، وفي عام 1955 تم العثور على أول حقل للنفط (حقل علجية).[1]

مما تقدم ذكره فقد اهتم قطاع المستوطنيين الفرنسيين الزراعي بزراعة الخضروات ولا سيما البطاطا والبقوليات ذلك لأهميتها بالنسبة إلى السوق الفرنسية، وبلغت الصادرات الجزائرية مئات الآلاف من الأطنان، إضافة إلى إنتاج الحبوب أصبح عام 1960 بحدود 24 مليون قنطار، نضيف إلى ذلك زراعة القطن والتبغ وإنتاج الفلين فمحصول التبغ وصل عام 1955 إنتاجه 220 ألف قنطار، فحين المراعيين الجزائريين سمي بقطاع الزراعي " التقوت " الذي كان يضم 6 ملايين مزارع، فقد بلغت نسبة المزارعين الأجراء 60% أما من كان يملك أرضا في هذا القطاع فكانت نسبتهم 38% فحين كانت نسبة 2% الباقية هم كبار الملاك، حيث نجد المزارع الجزائري الذي ترك وحده في ميدان العمل الزراعي وذلك تخلي المؤسسات المالية والإدارية عن واجباتها تجاه المزارع الجزائري، مما أدى تحول 50% من المزارعين الجزائريين إلى عمال زراعيين للبحث عن قوت يومهم، فحين

[1] ساعد محمد, محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري - طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية, جامعة ابن خلدون - تيارت, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, قسم العلوم التجارية, السنة الجامعية 2017-2018, ص 7-12, fsecsg.univ-dz.tiaret, تاريخ الاطلاع على الويب 17 أفريل 2020

قامت فرنسا استخراج المواد الأولية بحفر مناجم الحديد والفوسفات وربطها بسكك حديدية إلى الساحل ليتسنى تصديرها إلى الأسواق الفرنسية، وإذا ما أردنا أن نركز مساهمة الصناعة المحلية والحرف في الجزائر في الدخل الوطني فأنها مساهمة ضئيلة لا تتعدى نسبة 10% في عام 1955، فحين قطاع النفط نجد الشركة البترول الفرنسية والمعروفة ب " سغب " ونسبة ملكية الحكومة الفرنسية 85% من استكشافات للأبحاث البترولية، أما شركة سنريبال وشركة "سغب "فقد توصلا إلى استكشاف حقل حاسي مسعود عام 1956.[1]

والجدير بالذكر (فئة المفاوضين التجاريين) وهي الفئة الاجتماعية الأولى لأصل الخواص بالجزائر، وتتكون هذه الفئة من رجال أعمال ساعدتهم ظروف الحرب التحريرية، حيث كانوا يتاجرون على الحدود الجزائرية وهم خاصة من بورجوازية الجنوب والجنوب الشرقي للوطن، حيث ساعدتهم الحدود على التبادل التجاري منحدرين من العائلات الكبيرة التي كانت تجوب المغرب العربي الكبير، معتمدين في تجارتهم على المقايضة، أما عن علاقاتهم بالاستعمار الفرنسي، فبحكم نوعية عملهم وبحكم انتمائهم إلى المناطق الحدودية، فلم تكن لديهم ثروة في شكل ملكية عقارية، وبالتالي حتى في المناطق التي وصل إليها الاستعمار، لم يسهل عليه انتزاع أموالهم منهم.[2]

لذا فمختلف النخب الاقتصادية الغربية والفرنسية بصفة خاصة كانت المسيطر الكبير غلى مختلف النشاطات الاقتصادية إلى جانب الحكومة الفرنسية، فحين النخب الاقتصادية المحلية كانت مساهمتها ضئيلة بحكم السياسة الاستعمارية، التي كان هدفها إضعافها وجعلها تابعة لها، إلا أن مقاومة الشعب الجزائري المسلحة والنضال السياسي جعل الجزائر تستمد حريتها واستقلالها، ودولة قائمة بذاتها لها نشاطها السياسي والاقتصادي.

---

[1] مساعد أسامة صاحب منعم, الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830- 1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال, مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية, المجلد 4, العدد 3, ص ص 225- 233, www.bcchj.com ., تاريخ الاطلاع على الويب 18 افريل 2020

[2] محمد كريم قروف, دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص: تحليل اقتصادي, جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي, معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, السنة الجامعية 2008- 2009, ص 22

المطلب الثاني: النخب الاقتصادية منذ الاستقلال إلى غاية 1989

ورث المجتمع الجزائري اقتصادا يشكو من كل مظاهر ومواصفات الاقتصاديات المختلفة مثل غياب أسس صناعية حديثة ومتطورة، وقطاع زراعي خاص مرتبط بالمتروبول والشركات الدولية، ومجال النفط التي تسيطر عليها شركات فرنسية، وسيطرة كذلك القطاع الخاص على الصناعة الخفيفة، حيث سيطر عليه رجال أعمال لهم مصالح مع العالم الخارجي، فحين القطاع الزراعي فلم يكن حالة أحسن من القطاع الصناعي إذ انه بقي حبيس تلك الثنائية التي كان عليها أثناء الاستعمار، قطاع حيث يستحوذ على أخصب الأراضي والمعدات المتطورة بأيدي المعمرين، أي أن هذا القطاع كان تصديريا، وأخر تقليديا يجتمع حوله اغلب سكان الريف والفلاحين الجزائريين، يستعمل أدوات إنتاجية تقليدية، وإنتاج ضعيف ومنخفض ولا يفي حتى بحاجات سكانه ، إضافة إلى بعض بنود اتفاقيات ايفيان التي منحت امتيازات للشركات الفرنسية العاملة في الجزائر، وكذلك في مجال البنوك.... الخ.[1]

الفرع الأول – مرحلة التسيير الذاتي :

ففي بداية حكم (بن بلة) كان الاقتصاد في حالة فوضى، بعد نزوح جماعي للمعمرين فقد كانوا يشكلون الهيكل الإداري والاقتصادي للدولة، كما قام المعمرون بتحويل مدخراتهم ورؤوس أموالهم، ففي شهر جوان لوحده سنة 1962 تم تحويل 750 مليون فرنك فرنسي يعبر القنوات البنكية، مما استوجب إيجاد حلول استعجاليه من اجل إعادة بعث النشاط الاقتصادي عن طريق تكوين لجان تسيير(يمثلون عمال المزارع أو المصانع سابقا) يتولون مهمة تشغيل الوحدات الإنتاجية وتنظيمها، وهذا ما عرف بالتسيير الذاتي، وقد رافق هذا النوع من التسيير عدة إجراءات وتدابير تنظيمية أولها هو إعلان أن أملاك المعمرين هي أملاك شاغرة وتابعة للدولة، إضافة إلى ذلك التسيير الذاتي للممتلكات الشاغرة الفلاحية والصناعية التي تركها المعمرون وفق مراسيم مارس 1963،[2] امتدت هذه المرحلة إلى سنة 1965 ففكرة وتجربة " المؤسسة المسيرة ذاتيا " وهذه التجربة

---

[1] عبد العالي دبلة, نفس المرجع السابق, ص 86

[2] براهمية امال, محاضرات في مقياس: اقتصاد جزائري موجه لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية, جامعة 8 ماي 1945 قالمة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية, السنة الجامعية 2015 – 2016, ص 14, dspace.univ-guelma.dz, تاريخ الاطلاع على الويب 19 افريل 2020

تكريسا لتوجهات سياسية معينة، ذلك أن الأساليب والتقنيات المعتمدة لضمان التنمية الاقتصادية قد سادنها وطغت عليها فكرة الإيديولوجية الاشتراكية.[1]

ولقد تشكلت في هذه المرحلة العديد من النخب الاقتصادية على النحو التالي :

ا-في منطقة الريف :

1- صغار الملاك (الذين يملكون من 1الى 10 هكتار) عددهم حوالي 450 ألف .
2- الملاك المتوسطين (الذين يملكون بين 10 و50 هكتار) عددهم170 ألف .
3- الملاك الكبار(الذين يملكون فوق 50 هكتار) قدر عددهم 25 إلف .

ب-في المدن :

1- البرجوازية الصغيرة التي تتكون بنسبة كبيرة من التجار والحرفيين وقد قدر عددهم ب 170 ألف .
2- البرجوازية الكبيرة وقد قدر عددها ب 50 إلف شخص، والتي تتكون من[2] التجار ملاك العقارات، وأصحاب المصانع الصغيرة، يملكون من 7-8 ألاف مؤسسة صناعية .[3]

لذا تميزت هذه المرحلة بإدارة العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك، تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود قطاع خاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري، حيث قامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963 والمناجم سنة 1966، وبدأت اللجان التسييرةتزول وتحل محلها الشركات الوطنية.

الفرع الثاني – مرحلة التخطيط المركزي

اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها :

ا-المخطط الثلاثي (1967-1969) الذي يرتكز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات

[1] بن عنتر عبد الرحمان, مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية, مجلة العلوم الإنسانية, العدد 02, جامعة محمد خيضر بسكرة, جوان 2002, ص 110, www.webreview.dz., تاريخ الاطلاع على الويب 19 افريل 2020

[3] عبد العالي دبلة, نفس المرجع السابق, ص ص 17- 18

ب- المخطط الرباعي الأول (1970- 1973) قيام المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها بهدف إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد،

ج- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) تكملة لمخطط السابق، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، وخاصة الحديد والمحروقات ومواد البناء والميكانيك والإلكترونيك، والهدف من إعطاء الأولية لهذه الصناعات تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل ،[1]

في هذه الفترةعمل الرئيس بومدين بوضع برنامج عمل تنموي يتم بعدة مراحل، أولها التركيزعلى الثورة الصناعية بحكم إنشاء صناعة عصرية سيكون الضامن الفعلي للاستقلال الاقتصادي ومفتاح الثورة الصناعية، تليها الثورة الزراعية التي انطلق العمل فيها في الأسبوع الأول من نوفمبر 1971 وكانت أهدافها تتمثل في محاربة إهمال الأراضي الزراعية واستثمارها الناقص وتمكين كل فلاح من الحصول على قطعة ارض لاستغلالها وكسب عيشة منها، وضرورة استثمار أملاك البلديات وارض العرش والوقف واستغلالها بشكل كثيف.[2]

شهدت هذه الفترة العديد من التاميمات أهمها:

ا- في أوت 1968 أممت 13 شركة فرنسية .

ب- في جوان 1969 تم أيضا تأميم 14 فرعا لشركات أجنبية .

ج- واختتمت هذه التاميمات بقرار فيفري 1971 لتأميم مجمعات الغاز الطبيعي، و51% من ممتلكات الشركات البترولية الفرنسية .

[1]كربالي بغداد, ملخص عن نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر, مجلة العلوم الإنسانية, العدد الثامن, جامعة محمد خيضر- بسكرة, جانفي 2005, www.webreview.dz, تاريخ الاطلاع على الويب 19 افريل 2020

[2]س بوعموشة, المؤرخ بوحوش :العودة إلى الشرعية الدستورية بإعداد الميثاق الوطني, 24 ديسمبر 2016, https://www.ech-chaab.com, تاريخ الاطلاع على الويب 19 افريل 2020

وفي نفس الوقت الذي كانت تجرى فيه عملية التأميم كانت الدولة تقوم باستثمارات جبارة في الميدان الصناعي نتيجة للخيار الاستراتيجي الذي فرضته على نفسها بإعطاء الأولوية للصناعة على باقي القطاعات الأخرى، ومنذ 1970 والى غاية نهاية الفترة البومدينية 8 شركات وطنية من أهمها سونطراك، الشركة الوطنية للحديد والصلب،سوناكوم، الشركة الوطنية للمعادن،سونلغاز ،سونيلاك،سوناريم، امتصت هذه الشركات لوحدها 35% من الاستثمارات الصناعية.[1]

فالواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي كانت تعيشه الجزائر مثل التاميمات والثورة الزراعية، فضلا عن تناقضات ما جاء في قوانين الاستثمار من تجشيعات وضمانات، مع ما جاء به الميثاق الوطني لسنة 1976 قد جعل المستثمرين الخواص يستثمرون في مؤسسات صناعية صغيرة وسهلة التحول إلى نشاط أخر، مفضلين بذلك قطاع التجارة أو العمل في الخفاء وفي ورشات صغيرة في قطاع صناعة النسيج والجلود والمواد الغذائية.[2]

الفرع الثالث – مرحلة الاقتصاد اللامركزي:

تم إعادة تنظيم الاقتصاد، كانت إحدى أهم الأهداف الرئيسية للتنظيم الاقتصادي، من خلال توجيه الاستثمار الجديد وذلك من اجل تقوية مساهمته في التنمية الاقتصادية المحلية للبلاد، وما يمكن ملاحظته أن نظام التخطيط الجديد أدرج صورة فعلية للرأسمال الخاص في مسار التنمية المحلية، وذلك من اجل تطبيق اللامركزية لا يتوقف عند حدود السوق الوطنية، وإنما يمتد إلى السوق الخارجية حسب ما يظهر في قانون ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية الصادر بتاريخ 19 جويلية 1988، حيث أدخلت تعديلات يستفيد من خلالها الخواص المحليين من مرونة أوسع في مجال التصدير والاستيراد، على أساس برامج سنوية معتمدة ومرخص بها في إطار البرنامج للتجارة الخارجية، وتهدف هذه النصوص التشريعية بعث الثقة في نفوس الرأسمالية الوطنية منخلال

[1] عبد العالي دبلة, نفس المرجع السابق, ص 89
[2] محمد كريم قروف, نفس المرجع السابق, ص 38

الضمانات التي تحتوي عليها،[1] إضافة القانون رقم 88-25 الصادر في 27 جويلية 1988 حدد القطاعات ذات الأولية للاستثمار للخواص وهي : الصناعة (سلع التجهيز، المنتجات نصف المصنعة، الصناعات الغذائية، الصيانة) والخدمات (السياحة، النقل، الهياكل الرياضية والترفيهية) وهذا القانون دليل واعتراف من قبل السلطات الجزائرية بأهمية الدور الاقتصادي للخواص.[2]

حيث شهدت هذه المرحلة إصلاحات اقتصادية، قامت السلطات بمحض إرادتها أهمها مخططين خماسين للتنمية، وقانون الاستثمار 1986 رسم بوضوح النهج الجديد للاقتصاد الوطني، وقد كانت الهزة البترولية سنة 1986 دفعا خاصا في تدعيم هذه الإصلاحات، ووفق القانون 87-19 المؤرخ في 18 ديسمبر 1987 حيث تم تنظيم القطاع ألفلاحي وقامت الحكومة بتقسيم مزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل، وتم توزيعها إلى الفلاحين وليس لأحد الحق في التدخل في تسيير المزارع،[3] إضافة إلى ذلك تم تفتيت الشركات الوطنية الكبرى مثل سونطراك،وغيرها من الشركات العملاقة التي كانت تكون البنية التحتية القاعدية إلى شركات اقل وزنا، ومن الناحية الاجتماعية فقد أدى التدخل الواسع للدولة في شؤون الاقتصاد إلى ظهور ظواهر اجتماعية من بينها تدعيم الفئات المحظوظة وجودها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، فسياسة الدولة المعتمدة على الليبرالية وتشجيع القطاع الخاص وكثير من الإجراءات التي استفادت منها فئات الدولة أدى إلى جعل قطاع كبير من البرجوازية عالة على الدولة أو على المشروعات الموكلة لها، فقد أتاحت السياسة الاقتصادية الحرة التي أعدت خصيصا لتراكم الثورة الخاصة وسوء استخدام السلطة داخل النظام، وامتياز تداول العملات الصعبة المقرضة لقطاع كبير من برجوازي السلك الحكومي.[4]

---

[1]زينب رحماني, دور القطاع الخاص في التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر, مذكرة لنيل شهادة الماسترفي العلوم السياسية – تخصص: سياسات عامة مقارنة, جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلم السياسية, السنة الجامعية 2014-2015, ص 43

[2]ناجي بن حسين, دراسة تحليلة لمناخ الاستثمار في الجزائر, رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة منتوري– قسنطينة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, السنة الجامعية 2006-2007, ص 115

[3]بكار سهام, دور القطاع الخاص في رسم السياسة العامة بالجزائر, مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية – تخصص سياسات عامة والتنمية, جامعة مولاي الطاهر- سعيدة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, السنة الجامعية 2014-2015, ص ص 112-115

[4] عبد العالي دبلة, نفس المرجع السابق, ص ص 128-130

المبحث الثاني : تطور النخب الاقتصادية في الجزائر

إن الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي انتهجها النظام السياسي من خلال دستور 1989، والتخلي كليا على السياسية الاشتراكية، والتوجه نحو سياسة اقتصاد السوق، الأمر الذي أدى بوجود العديد من النخب الاقتصادية، التي ساهمت في نمو الاقتصاد الوطني،وتطور سياستها للوصول بعلاقات قوية مع صناع القرار في النظام السياسي والتأثير عليه، بما يخدم مصالحها الشخصية.

المطلب الأول : مرحلة الظهور والتعثر (1989-1999)

إن من أهم المبادئ التي جاء بها دستور 1989، على المؤسسات من ضرورة المساواة بين كل المواطنين في الحقوق والواجبات، وإزالة العقبات التي تعوق دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية ،[1] وبناء ما سبق يمكن القول بان الحرية الشخصية والسياسية مقررة دستوريا، وسمو الإرادة العامة والحد من تدخل الدول نسبيا في الحياة الاقتصادية.[2]

في الحقيقة أن فكرة التوجه نحو الاقتصاد الحر وضرورة فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار الوطني والأجنبي، ولقد عجلت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وفشل سياسة إعادة الهيكلة واتخاذ إجراءات جذرية من اجل إصلاح وضع الاقتصاد الوطني وإعادة تنظيمه والتحول نحو نظام السوق وخوصصة المؤسسات العمومية وقد حاولت الجزائر، في إطار تغيير اتجاه الاقتصاد من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية مراعاة إجراءات تحضيرية وتنظيمية وأخذها بعين الاعتبار منها:

1- تحضير الأطر القانونية المناسبة للنشاط الاقتصادي .

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, الجريدة الرسمية لدستور 23 فيفري 1989, العدد 9, الاربعاء 23 رجب 1409ه الموافق اول مارس 1989م, المادة 30, ص 239

2سعيد بوالشعير, نفس المرجع السابق, ص 195

2- الاعتماد على المؤسسة العمومية كعامل أساسي في الإصلاح الاقتصادي بوضعها الجديد كمؤسسة اقتصادية وتحريرها من الممارسات البيروقراطية وتمكينها من التعامل الحر في اتخاذ القرارات في الجانب الاقتصادي .

3- اعتبار القطاع الخاص في مجمله إستراتيجية مستقبلية متبناة وكبديل للقطاع العام .[1]

فعملية الخوصصة تتطلب تغيرات هيكلية في العمل، وإحداث تغييرات في القطاع الخاص والابتعاد عن نمط التسيير المرتكز على الأوامر والتعليمات من فوق، وتكمن وظيفة الدولة تنحصر في المراقبة والتنظيم وضبط حركة الاقتصاد دون التدخل مباشرة، وفتح المجال أمام مسار الاستثمار، بتطويره وتشجيعه واستفادته من عدة ضمانات ومزايا خاصة .[2]

وبما إن الخوصصة تقوم على مبدأ الاستثمار، المنافسة لدفع عجلة التنمية فان المساهمين الخواص لهم دور قياديا وبارزا في تفعيل تلك المبادئ، ومختلف العمليات الاقتصادية، في حين انه يقوم على أساس الإبداع التكنولوجي وإدخال أساليب جديدة في تسيير المؤسسة المخصوصة، يعتبر امتلاك الشركات من طرف المتعاملين الخواص أسلوب تمويل مستحدث ذو أهمية في التدفقات النقدية، اذ تعمل على روح المنافسة بغية رفع الإنتاجية وتحسين الأداء، لقد جاء قانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988، ليفتح المجال إمام القطاع الخاص، اثر تفاقم الأزمة الاقتصادية في نهاية الثمانيات نتيجة تراجع الريع البترولي.

ومن هذا المنطلق انعقد أول منتدى حول إنشاء المؤسسات في فيفري 1988 الذي جمع ممثلين عن الدولة والإدارة بأرباب العمل أين تم تأسيس جمعية إنشاء وترقية المؤسسة ويعتبر أول اجتماع بين المقاولين الخواص، ليشكلوا جمعية مستقلة تساعدهم على تطوير مؤسساتهم.

[1] عبد الجليل هجيرة, العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري, أطروحة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه , جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات - تخصص : مالية دولية, السنة الجامعية 2016-2017, ص 65

[2] رشيد واضح, المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيق,الجزائر, دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع , 2002, ص 113

لقد تطور النفوذ الاقتصادي لأرباب العمل، ليصبحوا شركاء اجتماعيين وبالتالي المشاركة في اتخاذ القرارات، الأمر الذي يسمح بتوسيع نشاطهم، أين تم إنشاء العديد من التنظيمات المهنية، وجمعيات أرباب العمل.[1]

ونستطيع القول أن النظام السياسي الجزائري فتح المجال واسعا أمام تشكيل نقابات بعد اعتماد أول دستور تعددي، فقد فاق عدد النقابات المعتمدة 60 منظمة، والتي تعرضت هذه الأخيرة لكثير من الضغوطات والمساومات وعدم الاعتراف يبعضها لأنها دليل على الوعي بالتغيير والعمل النقابي، ومن بين هذه النقابات والتي تتكون من رجال المال نذكر :

نقابة أرباب العمل : لقد عبرت أرباب العمل عن أنفسهم في ظل التعددية لأول مرة سنة 1990 من خلال الكونفدرالية العامة للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين (cgoea)، ولقد سرحت في سنة 1997عن تمثيلها لمؤسسات صناعية تضم اتحاد النسيج وأخر للمواد الغذائية والبناء....الخ لتظهر إلى الوجود نقابة ثانية في سنة 1992وهي الكونفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين(cnpa)،والتي صرحت بتمثيلها ل238 مؤسسة صناعية خاصة، متواجدة أساسا في قطاع البلاستيك والمطاط وصناعة الورق، والسياحة...الخ وفي سنة 1999 ظهرت نقابة ثالثة هي الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل(cap)والمعتمدة على 13 فيدرالية من مختلف النشاطات الاقتصادي،[2] ولقد استطاعت هذه المنظمات أن تشكل الاستثناء في الساحة النقابية، من خلال المكانة التي تحتلها في العلاقة الاقتصادية، بالنظر إلى الدور المنتظر منها أن تلعبه في تطوير الاقتصاد الوطني، مما يستوجب تشجيعها واستقطاب الفاعلين فيها، وإشراكهم في البرامج الحكومية، ومعالجة قطاعاتهم ما تعيشه من مشاكل.[3]

---

[1] حاليش تينهينان وسقار وسيلة, مسار الخوصصة في الجزائر بين النص والواقع (1989-2015), مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية- تخصص : سياسات عامة وإدارة محلية, جامعة مولود معمري-تيزي وزو -, كلية الحقوق والعلوم السياسة, قسم العلوم السياسية , السنة الجامعية 2015-2016, ص ص 88-89

[2] محمد الصالح بوعافية, الحركات الاجتماعية في الجزائر, خاص بطلبة السنة الثانية, السداسي الثالث ماستر علوم سياسية, تخصص تنظيمات سياسية وإدارية, جامعة قاصدي مرباح, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, السنة الجامعية2018-2019, ص ص 25-26

[3] خدوسي محمد شريف وحاند نورالدين, واقع الحرية النقابية في الجزائر(1990-2016) دراسة حالة المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي والبحث العلمي (cnes), مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية- تخصص : سياسات عامة

إن تبلور وظهور البرجوازية الخاصة التي أصبحت تتمتع بقوة اقتصادية معتبرة رغم صغر حجمها، حيث استفادت من كل التسهيلات التي قدمتها له السلطة الحاكمة لتكتسب من ورائها امتيازات عديدة سمحت لها بتقوية مركزها وأصبحت تشكل بنية حد ذاتها، وهذه البرجوازية تتكون من خمس أجزاء :

1-برجوازية المقاولين، والتي تعتبرها الدولة كمساعدة مباشرة لتحقيق بناء الدولة، وهي بذلك الجزء الأكثر أهمية للبرجوازية الخاصة .

2-البرجوازية الصناعية .

3-برجوازية ملاك الأراضي .

4-البرجوازية التجارية .

5-البرجوازية الجزائرية في المهجر والتي جزء من ممتلكاتها في الجزائر والأخر في فرنسا .[1]

إن فترة مابين 1990-1991 كانت سياسة الدولة المعتمدة على الليبرالية وتشجيع القطاع الخاص، أدت خصيصا لتراكم الثروة الخاصة وسوء استخدام السلطة داخل النظام وامتياز تداول العملات الصعبة المقرضة لقطاع كبير من برجوازي السلك الحكومي الذين جمعوا ثروات كبيرة بالرغم من الميزان التجاري المختل، فالقطاع الخاص المستفيد فعليا من التحفيزات لم يكن قطاعا ليبراليا، بل عبارة عن ظاهرة تحالف بين فئات اجتماعية، كانت تتمتع احتكاريا من إعادة توزيع الريع البترولي ، في هذا الصدد صرح (مولود حمروش) رئيس الحكومة آنذاك، في مقابلة صحيفة أجرته معه أسبوعية (lanation) سنة 1995م بمايلي: إننا لاستطيع فهم سياسة الجزائر إلا من خلال هذه الدوائر التي تتصارع للدفاع عن مصالحها ومحاولة توسيع نفوذها وبما إن الأزمة أعطت لهذه

وإدارة محلية, جامعة مولود معمري- تيزي وزو, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, السنة الجامعية 2016-2017 الموافق ل 1437-1438, ص 61

[1] عبد العالي دبلة, نفس المرجع السابق, ص ص 188-189

الدوائر فرصة للحصول على سلطة اكبر مع الإفلات عن الحد الأدنى من القواعد والمراقبة، فان مصالح هذه الدوائر أصبحت هي السائدة.[1]

وفي فترة التسعينيات تبنت الجزائر قانونان أولهما في سنة 1990 صدر القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الذي لم يكن قانون استثمار لكنه نظم حركة رؤوس الأموال والثاني سنة 1993 المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، وهما القانونان اللذان يعبران عن رغبة الإدارة الجزائرية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وضمان تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار، والفوائد الناجمة عنها وعدم اللجوء إلى نزع الملكية.

إضافة إلى ذلك المبادئ التي أدرجها التعديل الدستوري لسنة 1996 ما جاء في نص المادة "37" التي تقر مبدأ حرية التجارة والصناعة حيث جاء فيه (حرية التجارة والصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون)، وكذلك تشجيع الاستثمار وكل المبادرات الفردية والجماعية في شتى الميادين وفي مختلف المجالات، وكذلك اتفاقية الجات التي انشأت قواعد السلوك في مجال التجارة الدولية، وضع أسس لنظام التجارة الدولية تضمنت مبادئ حرية التجارية، وتحرير التجارة الدولية من القيود وتشجيع تنقل رؤوس الأموال والاستثمارات.[2]

شهدت هذه المرحلة حرب أهلية بسبب وقف المسار الانتخابي عام 1992، حيث دخلت البلاد مرحلة عصيبة اتسمت بالواجهة المباشرة بين الجيش الجزائري والجماعات المسلحة كرد فعل على القرار الذي اتخذته السلطة الجزائرية القاضي بمنع وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى حكم البلاد على اثر فوزها بالأغلبية في الاستحقاقات الانتخابية المحلية والدور الأول في الانتخابات التشريعية، إضافة إلى صدور قرار 04 مارس 1992 بحل حزب جبهة الإسلامية للإنقاذ، أمام هذا الوضع الاستثنائي سياسيا وأمنيا، تم استحداث مؤسسات انتقالية فاقدة للشرعية لإدارة شؤون البلاد إلى حين توفر الشروط الضرورية للعودة إلى الشرعية الدستورية والشعبية، فكان تنصيب المجلس

[1] نوري ياسمين, مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012), مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية - تخصص : التنظيم والسياسات العامة, جامعة مولود معمري - تيزي وزو, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية, تاريخ المناقشة07 جويلية 2015, ص ص 110-111

[2] ليمام فلورة, النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر, مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق - تخصص: قانون الأعمال, جامعة أكلي محند أولحاح- البويرة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم القانون الخاص, تاريخ المناقشة 1 جانفي2017. ص ص 32-34

الأعلى للدولة برئاسة السيد (محمد بوضياف) الذي اغتيل بعد 06 أشهر من الحكم ليخلفه السيد (على كافي)، وأمام استمرار تدهور الوضع الأمني في البلاد، وسعيا لحل أزمة العنف المتواصلة حاولت القيادة السياسية برئاسة اليمين زروال إلى إنشاء لجنة الحوار الوطني التي باشرت اتصالات مع مختلف الفعاليات الحزبية والشخصيات الوطنية، من اجل استرجاع السلم المدني والإسراع بالعودة إلى استئناف المسار الانتخابي.[1]

وبالرغم من سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، فان من خصوصيات النظام السياسي الجزائري – الذي هو نظام غير مرن– انه لا يقبل المنافسة ولا التهديد سواء كان مجتمع مدني أو أي تشكيلات سياسية، وكلفت الديمقراطية الجزائر غاليا (القتل، التشرد، التخريب، الهجرة، تحطيم الاقتصاد الوطني)، وهذا ما يعرف العشرية السوداء ودخول الجزائر إلى أزمة سياسية ودوامة العنف السياسي ومطالبة البعض الرجوع إلى عصر الأحادية الحزبية.[2]

المطلب الثاني : مرحلة الانطلاقة والتمركز(2000– 2009)

شهدت نهاية التسعينيات تولي (عبد العزيز بوتفليقة) رئيسا للجزائر بعد فوزه بالانتخابات تحت شعار – جزائر أمنة مستقرة– وهو شعار اختزل برنامجه السياسي، ووعد (بوتفليقة) بإنهاء العنف الذي اندلع اثر إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية عام 1991 والتي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية، وفي سبتمبر 1999 أدى نجاح الاستفتاء الشعبي على قانون الوئام المدني والعفو عن المسلحين ودمجهم في المجتمع الجزائري.[3]

ففي بداية عهد رئاسة (بوتفليقة) سمح الانتعاش الاقتصادي غير المسبق لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية، حيث وصل سعر البرميل إلى 130 دولار،وذلك بارتفاع معدل الطلب على النفط، وكذلك تطور معدلات النمو الاقتصادي للدول الكبرى كالصين والولايات المتحدة

[1] يتة الطيب, دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي (1999- 2011), مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية - تخصص : العولمة والعلاقات الدولية, جامعة قسنطينة 3, كلية العلوم السياسية, قسم العلاقات الدولية, السنة الجامعية 2012- 2013, ص 50

[2] عبد العالي دبلة, مرجع سابق, ص ص 225-226

[3] Bbc عربي, عبد العزيز بوتفليقة من تهم الفساد إلى رئاسة الجمهورية, 02 مارس 2019, https://www.bbc.com , تاريخ الاطلاع على الويب 18 مارس 2020

الأمريكية،مما انعكس ذلك على إيرادات الدول العربية التي تعتمد بشكل كبير على الريع النفطي، حيث بلغ إجمالي النفقات العامة 290 مليار دج سنة 2000،[1] بتحسن كبير في الوضعية المالية للجزائر، مما فتح المجال لصياغة سياسة تنموية ترتكز على التوسع في الإنفاق العام وقد ترجمت هذه السياسة من خلال انجاز استثمارات عمومية رصدت لها اعتمادات مالية ضخمة، تم تنفيذها في إطار ثلاثة برامج سميت ببرامج الإنعاش الاقتصادي والتي تغطى الفترة مابين سنتي 2001 إلى 2014، إضافة إلى التحفيزات الممنوحة للمنتجين الخواص بموجب الأمر 01-03 الصدر في 20 أوت 2001، والقانون 01-18 الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 2001، وذلك من اجل خوصصة القطاع العام وتدعيم الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي وزيادة فرص الشراكة.[2]

وتمكن السلطة الجزائرية من استخدام عائدات المحروقات لإطلاق العديد من المشاريع العمومية في مختلف القطاعات مثل النقل والأشغال العمومية، والري والسكن وغيرها مما جعل من الجزائر ورشة كبيرة استفاد فيها بعض رجال الأعمال من مشاريع وصفقات عمومية ضخمة بدعم من محيط الرئيس أكسبتهم أموال طائلة فأصبح لهم نفوذ كبير أدخلهم دائرة صناعة القرار،فأصبحوا يرشحون الموالين لهم في البرلمان بغرفتيه ويتدخلون في تعيين ولاة ووزراء ومسؤولين كبار في الدولة .[3]

فالنخب الاقتصادية داعمة بشدة للرئيس (بوتفليقة)، ففي عهده ازدهرت طبقة ناشئة من رواد الأعمال الذين يعملون بشدة على تثبيت وجودهم،مستفدين من انتهاء الحرب الأهلية وإعادة تدوير الإيرادات النفطية في الاقتصاد الوطني، حيث نجح رجال الأعمال على غرار (علي حداد) و(كريم كونياف) من شركة kougc للإنشاءات، و(محي الدين طحكوت) لتصنيع السيارات وسواهم، في تنويع حافظاتهم، وبنو مجمعات تسيطر على الاقتصاد الجزائري.[4]

---

[1]حمزة بن الزين ووليد قرونقة, اثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000- 2015, المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية, عدد 03, جامعة ورقلة, 2016, ص ص 83- 90, https;//reves.univ-ourgia.dz, تاريخ الاطلاع على الويب 25 افريل 2020

[2]نوري ياسمين, نفس المرجع السابق, ص ص 132-136

[3]إسماعيل عزام, بوتفليقة ...سياسي ماكر فكك هدية ملغومة للحفاظ على الكرسي, 12 مارس 2019, https://www. Dw. Com, تاريخ الاطلاع على الويب 18 مارس 2020

[4]Riccardo fabiani, algeria'srecentprotests have highlightedexisting divisions within the business class that are onlylikely to widenfurther, merch 12,2019, https://carnegieendowment.org, web view date 25 ,april 2020

وحسب (لأمين جميل) في مقالته حول أثرياء الجزائر بناء على موقع موقع "الجيري فوكس" قامت بتقديم قائمة "أثرياء الجزائر" والذين يشكلون النخب الاقتصادية أو الملياردريرات حاملي الثروات الضخمة، وذكر الموقع تصنيفه 09 رجال الإعمال جزائريين، اعتبرهم أغنى أغنياء الجزائر وجميعهم يديرون أضخم المؤسسات الصناعية، ولهم استثمارات واسعة في الجزائر، بل هناك من تعدى ذلك الاستثمارات كبيرة خارج الوطن.[1] والجدول التالي يوضح ذلك :

قائمةأثرياء الجزائر	قيمة الثروة المملوكة	المؤسسات التي يتم إداراتها وملكيتها
1-يسعد ربراب	3،2مليار دولار	-مجمع سيفيتال مختص في صناعة المواد الغذائية،
2-علي حداد	حوالي 400 مليون اورو	-رئيس منتدى المؤسسات -يمتلك شركة "أي تي اراش بي " للإنشاءات -مالك ثاني اكبر مجمع للاشغال العمومية في الجزائر بعد المجمع العمومي كوسيدار،
3-جيلالي مهري	اقل من 400 مليون اورو	-امتلاكه للكثير من الاقامات والفنادق الفاخرة في باريس ،
4-كريم كونياف	حوالي 300 مليون اورو	-شركة"كوريج" الناشطة في قطاع الهيدروليك -شركة"kougc" مختصة في مجال تشييد القنوات المائية

[1]أمين جميل, 5.3بالمائة على من تتعدى ثروته 40 مليار سنتيم : الأثرياء المعنيون بالضريبة على الثروة, 09 أكتوبر 2017, https:// www. Eldjazaironline. Net, تاريخ الاطلاع على الويب 18 مارس 2020

		والابار والسدود وحتى الجسور ،
5-محمد العيد بن عمر	180 مليون اورو	-مجمع بن عمر ورئيس الغرفة التجارية والصناعية ،
6-عبد المجيد كرار	حوالي 200 مليون اورو	-شريك عملاق الأدوية بيوفارم،
7-محي الدين طحكوت	حوالي 120 مليون اورو	-مصنعين لتركيب وتجميع السيارات، الاول لعلامة "هونداي الكورية الجنوبية"، والثاني لعلامة سوزوكي "اليابانية" ، -عقد كراء عشرات الحافلات لصالح شركة النقل الحضري للعاصمة"حكومية"،
8-عبد الرحمان حمادي	حوالي 100 مليون اورو	-مجمع كوندور اليكترونيك ،
9- رحيم عبد الوهاب	حوالي 100 مليون اورو	-مجمع اردیس التجاري ، -فندق الهلتون ،

- جدول رقم " 02 " اجتهاد شخصي لجدول يبين قائمة أثرياء الجزائر حسب أمينجميل" 5.3 بالمائة على من تتعدى ثروته 40 مليار سنتيم: الأثرياء المعنيون بالضريبة على الثروة " المنشور على موقع الويب https://www.eldjazaironline.net

المطلب الثالث : مرحلة التداخل والتراجع (2010- 2019)

إن لجماعات رجال المال دور كبير في توجيه سياسة الدولة وفي الضغط على متخذي القرار وعلى نواب المجلس الشعبي الوطني، بعدما أصبحت الأحزاب السياسية عن تحقيق ما أتت من اجله، لتأتي جماعات المال وتفضل البقاء ضمن ما يعرف بالأغلبية الصامتة أو غير الحزبية، فقد يكون

لهذه الجماعات دور ايجابي في التعبير عن مصالح ومطالب الجماهير، كما يمكن أن تتحالف مع السلطة وتتبنى أجنداتها السياسية مقابل تحقيق مطالبها الخاصة، وفي مداخلة للكاتب (الطيب دوخان) يؤكد بأنه منذ القدم والمال هو يتحكم في تسيير السلطات والتأثير على مراكز القرار واحتكار رجال المال مجال الإعلام فأصبحوا يملكون مؤسسات ضخمة واشتروا صحفيين ورؤساء التحرير بالإشهار والرواتب المغرية، واحتكروا اكبر المشاريع الإنمائية بفعل سياسة الخوصصة وأصبحوا يشترون المنتخبين والوزراء بفعل تمويل الحملات الانتخابية، إذ أصبح اغلب أعضاء الحكومة الجزائرية السابقون وبعض ممن لا يزالون شركاء لأكبر رجال الأعمال فكيف لا يؤثر في التأثير على مراكز القرار؟[1]

إن تأثير رجال الأعمال في الجزائر ونفوذهم إلى دواليب الحكم، خصوصا خلال السنوات الأخيرة خصوصا ترابط الأحداث السياسية بتطورات اقتصادية، أصبح معها دور رجال الأعمال في السياسة واضحا للعيان، وبرزت خلال الفترة الأخيرة أسماء رجال إعمال جزائريين تصدروا المشهد الاقتصادي والمال، وصاروا يزاحمون رجال السياسة في الخرجان الميدانية وحتى صنع القرار.[2]

وعلى سبيل المثال استفادت الحكومة من اقتراحات وأراء منظمات القطاع الخاص، التي أصبحت تأخذ بعين الاعتبار، كدعوة "منظمات أرباب العمل الخواص" الحكومة إلى ضرورة العودة لنظام عطلة نهاية الأسبوع العالمي، والتي يعتبر مطلبها الأساسي منذ 1996م، مما دفع الحكومة بإصدارها قرار تغيير العطلة الأسبوعية في جويلية 2009، وكذلك انتقاد هذه المنظمة الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي دون استشارة هذه المنظمات لان هذه الشراكة تهدد مؤسسات وطنية بالإفلاس مقابل تسهيلها لعمليات استيراد السلع الأجنبية، كما إن إصدار الحكومة لقرارات قانون المالية التكميلي 2009 في أواخر جويلية هو خير مثال دليل على عدم.

[1] سعاد نحال, كيف تاثر جماعات المال الفاسد على القرار السياسي?, 22 سبتمبر 2014, https://www.Altahrironline.com ,. تاريخ الاطلاع على الويب 19 مارس 2020

[2] محمد لهوازي, رجال أعمال ينافسون سياسيين في صنع القرار, 04 نوفمبر 2015, www.echoroukonline.com ,https:// تاريخ الاطلاع على الويب 19 مارس 2020

استشارة الحكومة لمنظمات القطاع الخاص، وعلى حد التعبير مسؤولي هذه المنظمات إن الحكومة لم تحترم العقد بينهما، لان هذا القانون يساهم في قتل العديد من المؤسسات وتوقيف نشاطها، ويمس هذا القرار حتى المؤسسات العمومية.[1]

ففي العقود الأخيرة ظهر الكثير من رجال الأعمال، رافق طهورهم أحاديث عن تحويل المال العام والتواطىء مع النخب الحاكمة للاستحواذ على القطاع العام وتحويله بالدينار الرمزي للقطاع الخاص، وازدادت سطوة رجال الأعمال يوما بعد يوما، وبدأت تتشكل مجموعات نافذة من رجال الأعمال، وتحولت الأموال التي اكتسبوها من صفقات مشبوهة في الغالب في ظل نظام اقتصادي ريعي تدريجيا إلى نفوذ إداري واقتصادي وسياسي، لدرجة إن بدأت الروايات تتسرب عن تعيينهم لوزراء وولاة ورؤساء شركات عمومية ومدراء إدارات لكي يضمنوا المحافظة على مصالحهم وتوسيع نفوذهم.[2]

ولعل قضية (تبون) خير دليل على ما سبق ذكره حيث يجمع أغلب المراقبين في الجزائر على أن اقتراب رئيس الوزراء المقال (عبد المجيد تبون) من "المنطقة الحمراء" ومساسه بمصالح أصحاب المال والأعمال هو ما تسبب في إقالته سريعا رغم انه لم يقضي أكثر من ثمانيين يوما في منصبه، ولم يشفع للرجل قربه الشديد من الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة) ونيله وسام استحقاق من رئاسة الجمهورية، ودخوله في صراع علني مع رجال أعمال نافذين، من بينهم (علي حداد) بالرغم انه كان يطبق برنامجا وافق عليه مجلس الوزراء ثم البرلمان بغرفتيه ويقوم على فصل المال عن السياسة، ويعين في مكان (تبون) (أحمد أويحيى) على رأس الجهاز التنفيذي، ويؤكد كذلك (سفيان جيلالي) رئيس حزب جيل جديد المعارض حول تنحية عبد المجيد (تبون) " ما حدث يثبت علاقة وطيدة بين رجال الأعمال والسياسة ".[3]

---

[1] ابتسام قرقاج, دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر(1989-2009), مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: السياسات العامة والحكومات المقارنة, جامعة الحاج لخضر – باتنة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, السنة الجامعية 2010-2011, ص ص 106-107

[2] نور الدين بكيس, نفس المرجع السابق, ص 23

[3] عبد الحميد بن محمد, لماذا أقيل تبون من رئاسة الحكومة الجزائرية ?, 18 اوت 2017, https://www.aljazeera.Net, تاريخ الاطلاع على الويب 20 مارس 2020

ومن المعلوم إن رجال الأعمال قد أصبحوا جزء من معادلة الحكم في الجزائر، وأصبح الكثير منهم يتوجهون للمشاركة في الانتخابات البرلمانية لشراء الحصانة لتسهيل حصولهم على الصفقات وحماية مصالحهم، بل أصبحوا يصنعون رجالهم في مناصب المسؤولية في الدولة، فاستحوذوا تدريجيا على الاقتصاد الوطني لينتقلوا إلى اختراق الأحزاب، أي أحزاب السلطة، والتدخل في وضع القائمين عليها وتحديد ترتيب أسماء المرشحين في قوائم الانتخابات المختلفة والاستحواذ على المناصب الأولى، والقيام بعلاقات مشبوهة مع محيط الرئيس وحاشيته، ومن ثم يتم شراء السلطة والنفوذ السياسي عن طريق المال، من اجل تضخيم ثرواتهم وإحكام سيطرتهم على الفضاءات المختلفة على أن لا يقتصروا على الفضاء والمنظومة الاقتصادية فقط.[1]

ومن أهم وسائل الضغط لمؤسسات منظمات الأعمال والتأثير في صنع السياسة من اجل استجابة الحكومة لطالبها، مثلا تكوين جمعيات مع المستثمرين وأرباب العمل الخواص لفرض اقتراحاتهم في مجال السياسة الاقتصادية، وإيصال مطالبهم للحكومة، والإلحاح عليها للاستجابة لها بسرعة، كما يتم الضغط أيضا عن طريق الملتقيات، كالملتقى العاشر لمجتمع الأعمال العربي الذي انعقد في الجزائر الذي نظم من قبل اتحاد رجال الأعمال العرب ومنتدى رؤوساء المؤسسات برئاسة رئيس الجمهورية (عبد العزيز بوتفليقة)ولعل أهم ما جاء به هذا الملتقى تدعيم الإنعاش الاقتصادي وما يتضمنه ذلك من مبادرات تجاه الاستثمار الخاص والتركيز على تحديثه، إضافة إلى ذلك التهديدات والإضرابات في حالة عدم استجابة لمطالبها، كتهديد تنسيقية الوطنية للناقلين الخواص، والدخول في إضراب وطني في حال تجميد قرار منح 500 خط نقل بالعاصمة لصالح " مؤسسة طحكوت "، سيؤدي هذا القرار إلى إحالة الناقلين الخواص إلى بطالة 4000 عائلة.[2]

إلا أن خروج الجزائريين في مسيرة 22 فيفري 2019، بسبب الرفض المطلق عن ترشح الرئيس (بوتفليقة) لعهدة خامسة، والى التغيير الشامل للنظام كمنظومة حكم برموزه الفاسدة [3]، خاصة وان الجزائر أولت اهتمام من اجل محاربة الفساد، من خلال مصادقتها على الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة سنة 2003، والمتعلقة بمكافحة الفساد، حيث صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية في 19

[1] نور الدين بكيس, نفس المرجع السابق, ص 24
[2] ابتسام قرقاج, نفس المرجع السابق, ص ص 113-117
[3] نورالدين بكيس, نفس المرجع السابق, ص 58-59

أفريل 2004، بموجب المرسوم الرئاسي 04-128، حيث تم من خلالها إصدار حزمة من القوانين للحد من هذه الظاهرة، تمثلت في قانون رقم 01-06 الصادر في 02 أفريل 2006، والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، بالإضافة إلى قانون رقم 05-01، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال والإرهاب، المعدل والمتمم بالأمر 12-02 الصادر سنة 2012،ومراجعة قانون الصفقات العمومية،[1] وبعد مطالبة حراك 22 فيفري 2019 بمحاربة رموز الفساد، بدأت تتوالى تفجير ملفات الفساد، سواء الملفات الكبرى التي تتورط فيها اكبر شخصيات الدولة والملفات الصغرى التي أبطالها المدراء والمسؤولين الثانويين، والكل اجتهد في نهب المال العام، لتتوالى قضايا الفساد لرجال الأعمال، كملف (الخليفة)، وملف الطريق السيار، وملف سونطراك،[2] إضافة إلى قضية رجال الأعمال (علي حداد) القريب من أسرة الرئيس بوتفليقة، وتمويله للحملات الانتخابية 2009 و 2014، ولعل أهم تهم الموجهة إليه قضية الطريق السيار " شرق – غرب" الذي اتهم فيها بإهدار 11 مليار دولار، بالإضافة الاستفادة من قروض ضخمة وتهريبها نحو الخارج،[3] ونجد كذلك رجل الأعمال (محي الدين طحكوت) متهم في قضايا فساد تتعلق بحصوله على امتيازات غير مبررة في مشاريع استثمارية في تركيب وتجميع السيارات، وملفات أخرى لحافلات النقل الجامعي للطلبة والنقل الحضري لمدينة الجزائر.[4]

[1] بن عزوزمحمد, الفساد الإداري والاقتصادي, آثاره واليات مكافحته - حالة الجزائر, المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية, العدد07, جامعة الجزائر, 2016, ص ص 210-211, www.univ-alger3.dz ., تاريخ الاطلاع على الويب 26 افريل 2020

[2] نور الدين بكيس, نفس المرجع السابق, ص 53

[3] حمزة كحال, علي حداد... من الممول الأول لحملات بوتفليقة الى سجن الحراش, 03 افريل 2019, https://www.alaraby.co.uk, تاريخ الاطلاع على الويب 26 افريل 2020

[4] حمزة كحال, حرب الجزائر على فساد رموز بوتفليقة : سجن رجل الأعمال طحكوت, 10 يونيو 2019, https://www.alaraby.co.uk, تاريخ الاطلاع على الويب 26 افريل 2020

المبحث الثالث : واقع النخب الاقتصادية في الجزائر وعلاقتها بالنظام السياسي

إن النخب الاقتصادية في الجزائر لها علاقة وطيدة بالنظام السياسي الجزائري، من خلال ولائه لهذا النظام، خدمة لمصالح الطرفين، إلا هذا لا يعنى النخب الاقتصادية لا تواجه العديد، من التحديات والعراقيل التي تحول دون عملها، كدور فعال في المجتمع الجزائري، من خلال القيام بمختلف الأدوار السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون عراقيل، والمساهمة الفعالة في الاقتصاد القومي، والتأثير كذلك على الاقتصاد العالمي،وفي الإنتاج في الأسواق العالمية.

المطلب الأول : الولاء السياسي وأثره على وظائف النخب الاقتصادية

لقد استفاد رجال المال كثيرا من الانتقال الاقتصادي الذي حدث في نهاية الثمانيات من الاقتصاد الاشتراكي ألريعي إلى خصخصة شركات القطاع العام، في إطار الاقتصاد ألريعي، فالاقتصاد الجزائري مازال يفتقد لأليات اقتصاد الرأسمالي المتواجد في الدول المتطورة، وبفعل هذا الانتقال ظهرت مجموعة من كبار رجال المال المرتبطين بدوائر سلطوية نافذة داخل النظام الحاكم، وكان الهدف هو التكيف مع التحولات الاقتصادية والسياسية التي أفرزها سقوط المنظومة الاشتراكية، ولهذا نجد انه بعد مرور ثلاثين عاما على الإنتاج الاقتصادي نجد مساهمة القطاع الخاص 18بالمئة من قيمة الضرائب وفقا لإحصاء الديوان الوطني للإحصاء.[1]

ففي الانتخابات البرلمانية 2017 ألقى المال السياسي بظلاله على هذه الانتخابات في الجزائر، إذ ضمت قوائم انتخابية لأحزاب موالية للسلطة والمعارض، رجال أعمال بارزين، مما أثار مخاوف مراقبين من تزاوج المال والسلطة وتفاقم الفساد عبر امتلاك الحصانة والالتفاف على القوانين، وفي المقابل دافع رجال الأعمال عن حقهم في الترشح مثل أي مواطن، مؤكدين أن الانضباط الحزبي سيلزمهم بخطط محددة تسعى إلى إحداث تقدم في مختلف المجالات الاقتصادية، وكانت أحزاب السلطة الأكثر استقطابا لرجال الأعمال حيث نجحت حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، بالإضافة إلى تجمع أمل الجزائر والحركة الشعبية الجزائرية، وتقدم رجل الأعمال

[1] لقرع بن علي, زبائن الريع في الجزائر: رؤية تحليلية لدور رجال المال, 25 نوفمبر2018, https://www.politics-dz.com , تاريخ الاطلاع على الويب 19 مارس 2020

(محمد جميعي) صاحب مجمع "ستارلايت "للأجهزة الالكترونية المنزلية، و(الطيب زغيمي) مالك اكبر مجمع لصناعة العجائن في الجزائر"سيم" بالإضافة إلى (إسماعيل بن حمادي) التي تمتلك عائلته مجمع " كوندور" للأجهزة الالكترونية.[1]

فلقد دعت حركة حماس إلى تشجيع ودعم حقوق رجال المال والأعمال وتعبيد الطريق أمام إنجاح مشاريعهم، لكن وفق آليات الرقابة الإدارية والتشريعية والقضائية، واشترطت أن تكون آليات حقيقية وقوية لمنع التوغل والفساد وتجاوز القوانين، كما أكدت على ضرورة دعم القطاع الخاص، ضمن مبدأ تكافؤ الفرص ومنع الاحتكار وتمركز الثروة والمشاريع في يد الأقلية، هذا ودعت إلى تحمل المسؤولية سواء من أقطاب القطاع الخاص الذي يحمل رؤية اقتصادية أن تعود نفعها على البلد والمواطن.[2]

وكما تم الإشارة إليه من قبل وصلت حالة استقطاب مثلا بين لوبيات المال من جهة وحكومة (عبد المجيد تبون) في مواجهة قوة أرباب العمل التي بدأت تأثيرها على الساحة السياسية الجزائرية، بعد أن ألغى عقارات فلاحيه وصناعية وحظائر صناعية منحت لمجموعة ضيقة من الصناعيين والتجار القريبين من السلطة، وكان في مواجهة (عبد المجيد تبون) رجل الأعمال (علي حداد)، وكان صعود هذا الأخير اللافت في محيط السلطة، ومن أشيع من قربه الكبير من شقيق الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة) (السعيد بوتفليقة) فلقد أصبح (لحداد) نشاط سياسي ودبلوماسي، يفترض انه من اختصاص مؤسسات الدولة الرسمية، كما أصبحت تنقلاته تحاط بتعزيزات أمنية وبرتوكولية لا تخصص في العادة إلا للوزراء أو المسؤولين الكبار في الدولة.[3]

فكبار رجال المال حسب اعتقادهم أصبح لهم حق التدخل في صناعة القرارات والسياسات العامة ببلاد، معتقدين أن امتلاكهم للثروة وارتباطهم بدوائر سلطوية نافذة يمنح لهم هذا الحق، والحقيقة التي تغافل عنها كبار رجال المال هي أنهم لا يملكون وزنا ثقيلا في بنية الاقتصاد الجزائري، وأنهم

---

[1] حمزة كحال, حضور لافت لرجال الأعمال في انتخابات الجزائر, 01 مايو 2017, www.alarABY.CO.UK //:https, تاريخ الاطلاع على الويب 21 مارس 2020

[2] مؤتمر حركة مجتمع السلم (حمس), رجال الأعمال والمال هم أصحاب السلطة الحقيقية, 24 نوفمبر 2015, https://www..elhiwardz.com, تاريخ الاطلاع على الويب 19 مارس 2020

[3] خليل بن الدين, مال وسياسة في الجزائر, 27 يوليو 2017, https:// www alaraby.co.uk, تاريخ الاطلاع على الويب 21 مارس 2020

مجرد زبائن للنظام الحاكم وولي نعمتهم وهو صاحب الفضل عليهم، وهو يستطيع أن يطيح بهم ويصنع رجال مال آخرين بواسطة توزيع الغنائم على من يخدمه وحرمان معارضيه،وأن بقاء رجال المال يحدده النظام الحاكم وليس العكس مثل ما وقع للخليفة سابقا، لذا رجال المال مطلوب منهم القيام بدورهم المحدد لهم وعدم تجاوزه، لأنهم لا يشكلون نخبة اقتصادية على النمط الغربي بقدر ما يشكلون طبقة يستفيد منها النظام السياسي.[1]

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه النخب الاقتصادية الجزائرية محليا ودوليا

يوجد العديد من التحديات التي تواجه النخب الاقتصادية والتي تقف عائق في أداء وظائفها وأدوارها للنهوض بالاقتصاد الوطني والقومي، والمساهمة في نمو الاقتصاد والتقليل من نسب البطالة وفق سياسة التشغيل المنتهجة من قبل الدولة، ومن بين أهم هذه التحديات :

الفرع الأول: التعود على الفساد وعدم الالتزام بالمنظومة القانونية

من بين الإشكاليات التي تواجه المجتمع الجزائري بصفة عامة والنخب الاقتصادية بصفة خاصة، هو التعود على الفساد وعدم الالتزام بالمنظومة القانونية، لأنه وبسبب غياب المساءلة، وضعف رقابة المجتمع المدني ومنظمات مكافحة الفساد، وأحيانا تتماهى الدولة والسلطة، يصبح الفساد من يوميات المواطن إن لم تقل من ضروريات معيشته، خاصة إن لم يكن يهاب المساءلة القضائية والعقاب، خصوصا فالديمقراطية محتاجة إلى قضاء مستقل قادر على مقاربة مختلف القضاء والملفات بنوع من الجرأة والنزاهة والموضوعية، دون تدخل السلطات الأخرى في أداء وظيفة القضاء بكل عدالة،كما أن ثقافة الجزائري التي تعود على الفساد لا يعترف أصلا بالمنظومة القانونية، فلا نحتاج لتفسير واثبات الغش الاقتصادي والقانوني في بلادنا، فهو ثابت ومؤسس في علاقتنا اليومية وللأسف الشديد الغالبية تجتهد في توسيع دائرته لتحقيق المصالح الشخصية والترقية الاجتماعية والمهنية والاقتصادية والسياسية بمباركة وتشجيع من النظام القائم .[2]

[1] لقرع بن علي, نفس المرجع السابق
[2] نور الدين بكيس, نفس اللمرجع السابق, ص ص 178- 180

يستاء العديد من المواطنين الجزائريين من عدم المساواة والاختلال الكبير في توزيع الدخل والأوضاع الاقتصادية المتردية التي تهدد بتعميق الهوة بين الأكثر ثراء والأكثر فقرا, في الوقت الذي لا يزال فيه التحرر من الريع النفطي تحديا جاثما على صدر الحكومة, لذلك من المألوفأن ينسب إلى هشاشة الإطار المؤسساتي وضعف وتشوه السياسات المعنية بإعادة توزيع الدخل. والمستوى الذي آلتإليهاللامساواة في توزيع الدخل ماهوإلا محصلة عقود من الضعف المؤسساتي والسياسات غير الحكيمة, ولا يمكن دور الفساد في إنتاجالأزمة .

فقد اعتنى حائزو الثروات الخاصة وأصحاب النفوذ والسلطة, لا سيما في فترات انتعاش أسعار النفط من خلال استخدام نفوذهم والحصول على قروض بفوائد منخفضة, وهذا ما ساهم في انسلاخ جزء من الثروة العامة وانضمامها إلى ثرواتهم الخاصة, وساهم الفساد في تثبيط تنامي ثروات الطبقة الوسطى, خصوصا في ظل الوضع الراهن الذي شهد تحسن الحصول على التعليم, لكن في الوقت ذاته, توجد ممارسات الفساد في الحصول على وظيفة كالواسطة والمحسوبية والرشاوى التي تحول دون حصول الأفراد في أسفل السلم الاجتماعي على وظائف برواتب عالية . وحتى الضريبة التصاعدية التي تعتبر حلا ناجعا لتخفيض مستوى عدم المساواة في توزيع الدخل, إلاأن التهرب الضريبي التي يخفي فيها الأغنياء ثرواتهم والتي زادت من صعوبة تقدير الثروات والمداخيل وإخضاعها للضرائب .[1]

الفرع الثاني : طبيعة النظام السياسي الجزائري

تكاد تشترك دول العالم الثالث في سيطرة الحزب الواحد على المسرح السياسي، حيث ظهرت هذه الأحزاب أثناء الكفاح المسلح الذي خاضته هذه الدول ضد القوة الاستعمارية، وربما هذا يفسر عدم ظهور تعددية حزبية في دول العالم الثالث، وحد جهود نخبة هذه المجتمعات للالتقاء في حزب وحيد تكون مهمته النضال ضد القوة الاستعمارية، فالجزائر كغيرها من الدول النامية انتهجت الحزب الواحد بعد الاستقلال، فبعد فشل أيدلوجية الحركة الوطنية التي انشغلت بالحقل السياسي وحتى إعلان الثورة في أول نوفمبر1954، فادى هذا الوضع إلى ظهور جبهة التحرير الوطني

[1]سهام معط الله, خلل توزيع الدخول في الجزائر: المسؤولية والحل, 25 يونيو 2018, https://www.alaraby.co.uk, تاريخ الاطلاع على الويب 26 ماي 2020

حتى حصول الجزائر على استقلالها السياسي، وهكذا بقيت جبهة التحرر الوطني كحزب سجين ظروف نشأتها الأولى كحركة اجتماعية متناقضة بدمجها للنخبة الوطنية داخل أجهزتها، وما يمثله ذلك من اختلافات إيديولوجية عميقة بحيث ضمت اليساري مع اليميني، البرجوازي مع الماركسي....الخ .[1]

فالنظام السياسي الجزائري يتميز بنزعته التسلطية ورغبته في الاستمرار وخوفه من التفاعل الحر للمجتمع والأداء الديمقراطي للشأن السياسي، وما يميزه كذلك ضعف وتدهور في مجالات التنمية المختلفة رغم الإمكانيات الكبيرة المتاحة، ومع دستور 1989 يعتبر أول دستور تعددي من خلال إفراز الحريات العامة الفردية والجماعية والتعددية السياسية، ومع سياسة الانفتاح الاقتصادي وانفتاحها على اقتصاد السوق ، ومع الديون المتراكمة اضطرت الجزائر إلى انتهاج سياسة إعادة الجدولة للديون، وعقد اتفاقيات مع الصندوق الدولي والذي فرض على الجزائر مجموعة من الإجراءات تهدف إلى إعادة التوازنات المالية الكبرى ودمج البلاد في اقتصاد السوق العالمي، إلا أن طبيعة النظام السياسي الجزائري يسعى إلى ترتيب وضعه بالرغم من الأزمات التي مر بها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والظروف المحيطة به.[2]

فلا يوجد معارضة حقيقية للنظام السياسي وهو ما يجعل النظام أقوى بكثير وأسبق بمراحل في تولي زمام المبادرة بغرض فرض منطقه وفق حساباته، وتوجيه المشهد بحسب الحالة والحاجة التي تميلها ضروريات البقاء والاستمرار، وتحول المجلس التشريعي (البرلمان) إلى مجرد ملحق إداري بالجهاز التنفيذي للنظام لا أكثر.

فالفائض المالي الوفير للنظام السياسي يقابله فساد مالي من مسؤولين وساسة وكبار وتجار ورجال أعمال وإداريين، وانتهى بالنظام نفسه إلى الفساد وذلك بتقديم مقننة تهدف إلى إسكات المواطن والنقابات بشراء الهدوء وصمت الاحتجاجات الاجتماعية والنقابية، وتستأثر طبقة صانعي القرار من تنمية ثروتهم بدل تنمية الدولة، كما ظهرت طبقة من الأغنياء الجدد، كنتيجة للفساد، وهي طبقة تعمل في مجال الممنوعات أو في معاملات غير مشروعة، وهي وان كانت لا تهتم بالسياسة كثيرا،

[1] عبد العالي دبلة, نفس المرجع السابق, ص ص 180-192
[2] سليماني دليلة ودليمي كنزة, نفس المرجع السابق, ص ص 32-36

إلا أنها أدركت أهمية الحصانة القانونية للبرلمان، الحصانة خارج القانون عن طريقة علاقات تزيل أمامها مواقع الثراء وتبعدها عن المساءلة القانونية.[1]

وبضغط من الشارع والحراك الشعبي بدأت عملية مطاردة رموز النظام وإسقاطهم الواحد تلوى الأخر، بواسطة المؤسسة العسكرية التي كانت تستمد شرعية ضغطها على المسؤولين للتنحي من حراك الشارع، ومحاسبة أسماء لما سببته من خراب ودمار على كل الأصعدة في الجزائر، فتوالت الشخصيات النافذة المتساقطة وسجها في السجن من بينهم رجال الأعمال ذات النفوذ السياسي، ورغم كل ما حدث، ورغم التضحية برموز النظام بما فيهم رجال الأعمال، كانت ولا زالت فاعلة، واعتبر ذلك نوعا من صراع الأجنحة، وبقي مركزا على مطالبة السياسيين بالتغيير الفعلي للنظام وليس استبدال شخصيات.[2]

الفرع الثالث : العولمة الاقتصادية

لقد استخدم مصطلح العولمة أساسا لوصف الأوجه الرئيسية للتحول الحديث في النشاط الاقتصادي العالمي، وتزامن مع هذه التحولات وبروز ظاهرة العولمة الاقتصادية، إنشاء مؤسستين ماليتين هما صندوق النقد الولي والبنك العالمي على اثر انعقاد مؤتمر بريتونوودز، ثم تشكل منظمة التجارة العالمية، والدور الذي تلعبه هذه المؤسسات الدولية إطارا وآلية للتكامل والاندماج الاقتصادي للوحدات التي يجمعها تجاوز جغرافي أو مصالح مشتركة، فمستوى التراكم الرأسمالي وارتفاع كلفة التكنولوجيا الحديثة واشتداد حدة المنافسة التجارية بين الاقتصاديات العالمية.[3]

إضافة الاعتماد على السوق الدولية بدل الاعتماد على الدولة خصوصا في مجال التنمية، والتركيز على النمو القائم على الصادرات الحرة والمؤسس على حرية انتقال رؤوس الأموال،وتحقيق الكرامة

[1] زرواق نصير, الجزائر والرئيس....أزمة نظام ومأساة وطن, 12 مارس 2014, https://www.aljazeera.net, تاريخ الاطلاع على الويب 23 مارس 2020

[2] دنو الدين بكيس, نفس المرجع السابق, ص ص 101-102

[3] محمد خنوش, نفس المرجع السابق, 241

الإنسانية والتي تشمل على الحرية الشخصية وتسيير أمور الحياة الخاصة،والإتاحة الكاملة وغير المعوقة للمشاركة في الحياة الاجتماعية من تركيبات القوى الضاغطة والأجهزة القمعية.[1]

فالعولمة الاقتصادية هي عبارة أن القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية والشركات المتعددة الجنسية، التي ليس لها ولاء لأية دولة قومية، ومنهم من يعرفها أنها حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية، وهي أيضا ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة، حيث يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهده الدائرة المندمجة.[2]

فتتأثر دوائر الأعمال تأثيرا كبيرا على الأهداف الاجتماعية والاقتصادية في الاقتصاد العالمي، ففي السنوات الأخيرة قامت فعاليات من غير الدول بمبادرات كثيرة من اجل دمج معايير العمل وحقوق الإنسان وحماية البيئة، وغير ذلك من القيم الاجتماعية في الاقتصاد العالمي، وقد شاركت طائفة واسعة من الشركات والقطاعات والجماعات المدنية في السعي إلى تعزيز احترام الأهداف الأخلاقية والاجتماعية في سياق تصريف الأعمال، وقد تجاوزت بعض الشركات حدودها الخاصة، ساعية إلى تحسين ظروف العمل ودعم أهداف إنسانية واجتماعية أخرى ضمن سلاسل الإمداد العالمية التي تنتمي إليها البلدان والمجتمعات التي تعمل فيها، وتقوم بذلك بأساليب مختلفة أهمها المشاركة في برامج التصديق والشراكات بين أصحاب المصالح المتعددة بهدف الرصد والتحقق، ومن خلال مشاركتها في شراكات إنمائية مع المجتمعات والمنشات المحلية، وتوفر منظمة العمل الدولية مراجع عالمية هامة، تشمل إعلان عام 1998 بشان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته، وإعلان المبادئ الثلاثي بشان المنشات متعددة الجنسية والسياسات الاجتماعية.[3]

---

[1] غسان منير حكزة سنو و علي احمد الطراح, العولمة والدولة - الوطن والمجتمع العالمي دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية, بيروت - لبنان, دار النهضة العربية, 2002, ص ص 123-126

[2] محمد خنوش, نفس المرجع السابق, 242-243

[3] مكتب العمل الدولي- جنيف, عولمة عادلة - دور منظمة العمل الدولية (اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة انشاتها منظمة العمل الدولية , تقرير مؤتمر العمل الدولي , الدورة 92, 2004, ص 21, www. Ilo.org

فلقد ساهمت العديد من العوامل التي أدت إلى ظهور ظاهرة العولمة الاقتصادية، لعل أهمها يكمن في انخفاض القيود على التجارة والاستثمار، تكامل أسواق المالية الدولية، زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، التطور الصناعي في بعض الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمية، وما يرتبط بذلك من انتقال المعارف الفنية وأساليب الإنتاج وأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات والثورة التكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات.[1]

بعد انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بعد التأكد إن لا جدوى من البقاء على الهامش، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجي، وهو أساس وشرط أساسي من شروط الانضمام إلى هذه المنظمة، ولعل من أهم الشروط لانضمام إجبار المنتجين المحليون مجبرين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة والتسيير من اجل البقاء في السوق، ومن جهة أخرى زيادة المبادلات التجارية قد تسمح باحتكاك المنتجات المحلية بالأجنبية وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج هذا ما يساهم في بث وإنعاش الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى ذلك من مسايرة التجارة الدولية للجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية والجهورية للحصول على استلزاماتها من المواد والسلع وضرورة أن تساير التطورات الحديثة.[2]

لذا فالنخب الاقتصادية المحلية الجزائرية مجبرة على مسايرة الاقتصاد العالمي من خلال استعمال التكنولوجيا في مجال الخدمات التي تقدمها أي كان المجال التي تعمل فيه، واستعمال الجودة والنوعية وفق القوانين الدولية الموضوعة من قبل المنظمات العالمية المختصة في المجال الاقتصادي، وذلك من اجل سهولة الاندماج في الأسواق العالمية، وضرورة احترام قوانين الاقتصادية للدولة التي تنشط فيها بحكم الدول التابعة لصندوق النقد الولي ومنظمة التجارة العالمية مجبرة على الالتزام بالاتفاقيات والشروط لهذه المنظمات، وذلك من اجل سهولة التبادل التجاري عبر الأسواق العالمية.

---

[1] د محمد خنوش, نفس المرجع السابق, ص 244

[2] بوعيشي الجوهر وبوعيشي نسيمة, انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين المسعى والتحديات, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق - شعبة قانون الأعمال, تخصص :القانون العام للأعمال, جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم قانون الأعمال, السنة الجامعية 2016-2017, ص ص 23-26

خلاصة الفصل :

وخلاصة القول فقد كانت هناك نخب اقتصادية في الفترة الاستعمارية برغم من تهميشها من الاستعمار الفرنسي إلا أن كانت همها استقلال البلاد, وبعد الاستقلال فقد تعددت السياسات التنموية للبلاد للنهوض بالاقتصاد الوطني, وكانت معظمها تنتهج السياسة الاشتراكية والتخطيط المركزي من قبل الدولة, فقد شهد نخب اقتصادية غير فعالة وعملت في قطاعات صغير سهلة التحول إلى قطاعات أخرى بحكم الدولة أن الدولة تتولى مختلف المشاريع التنموية . وبعد سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ 1989 ساهمت في إنتاج العديد من النخب الاقتصادية في مجال الأشغال العامة، الصناعات، ومختلف الخدمات، إلا أن غياب الرقابة القانونية شفافة ساهم في تمادي هذه النخب في المجال الاقتصادي و السياسي، من خلال ملفات قضايا الفساد خصوصا المالي مثل قضية الخليفة وعلي حداد وغيرها من قضايا الفساد والتي ما زالت لحد اليوم تجرى في المحاكم، إلا أن لو تجاوزنا اعم العراقيل والتي تطرقنا لها من خلال هذا الفصل لنتج لدينا نخب اقتصادية تساهم في الإنعاش الاقتصادي، ولما لا تصدر الجزائر المراتب الأولي في الاقتصاد العالمي.

الخاتمة

الخاتمة:

وختاما فموضوع النخب موضوع ذوأهمية في مختلف المجتمعات الإنسانية، لما لها من دور فعال في تنظيم مختلف هذه المجتمعات وأي كان المجال الذي تعمل فيه, فنجد نخبة سياسية تعمل في المجال السياسي, ونخب عسكرية تتولي القضايا العسكرية والدفاع الوطني, ونخب نسوية تركز جل اهتماماتها للقضايا المرأة والمطالبة بالحقوق السياسية للمرأة, ونخب اقتصادية جوهر أعمالها في القضايا الاقتصادية وفي تعظيم الأرباح والأموال , وغيرها من النخب .

تعتبر النخب الاقتصادية ضرورة ملحة في أي مجتمع آنساني، لما لها دور فعال وقوي في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال التأثير على مختلف القرارات والسياسات الاقتصادية التي ينتهجها صناع القرار، والتي قد تخدم مصلحتها الخاصة أو المصلحة الوطنية، وقد يصل الأمر إلى التهديد باستقرار الأنظمة السياسية، سواء عن طريق التشويه سمعة النظام من خلال الوسائل الإعلامية التي يمتلكونها، أو الأسرار التي يمتلكوها عن صناع القرار من خلال العلاقات الخاصة التي تربطها بصناع القرار، ولكي تضمن مصالحها قد تترشح للانتخابات البرلمانية خاص، من اجل كسب الحصانة وسن أو الزج بقوانين تخدمها. فبعد إصدار دستور جديد بالجزائر سنة 1989 يقر بالتعددية السياسية والتخلي كليا على النهج الاشتراكي المعتمد في السياسة التنموية والاعتماد على سياسة الانفتاح الاقتصادي, مما فسح المجال أمام الفواعل غير الرسمية بالتعدد والمشاركة السياسية, مما ساهم بوجود نخب اقتصادية سواء وطنية آو محلية تعمل في مختلف المشاريع التنموية والخدماتية. إلا أن بعد وقف المسار الانتخابي في نهاية 1991 ادخل البلاد إلى حرب أهلية وفقدان مؤسسات الدولة إلى الشرعية، افشل مشروع سياسة الانفتاح الاقتصادية وعلى عدم عمل نخب اقتصادية في بيئة تساعدها بكل حرية، وبعد مجي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم واسترجاع الأمن والاستقرار السياسي، كان هناك نخب اقتصادية تولت العديم من المشاريع الخدماتية والتنموية, وبوصولها إلى دواليب صناع القرار، مما اكسبها قوة اقتصادية وسياسية, وصل بها الأمر تنحية وزراء والى قضايا الفساد .

والنخب الاقتصادية الجزائرية إذا أرادت أن تكون نخبة فعالة في المجتمع الجزائري، يجب عليها أن تتحدى مختلف العراقيل التي تواجهها والتي تم ذكرها سابقا، إضافة إلى الرغبة الحقيقية للنظام

السياسي الجزائري في فتح الحوار والتفاعل مع مختلف النخب الاقتصادية الوطنية خدمة للمصلحة الوطنية.

من خلال دراستنا لموضوع النخب الاقتصادية ودورها في استقرار النظام السياسي- التجربة الجزائرية نموذجا (1989-2019)، توصلنا إلى بعض النتائج المهمة والتي تجيب على الإشكالية الرئيسية التي أثرناها في مقدمة هذه البحث فيما يتمثل علاقة النخب الاقتصادية في استقرار النظام السياسي من خلال التجربة الجزائرية ؟ فتوصلنا مجموعة من النتائج :

1- إن دراسة النخب الاقتصادية،تمثل أهمية لدى الباحثين والأكاديميين في المجال السياسي والاجتماعي، لما يتملكه هذا النوع من النخب من أدوات (رؤوس أموال) مؤثرة في تكوين واستقرار المجتمعات بصفة عامة والنظام السياسي بصفة خاصة، وفي توجيه نسق وفكر التوجه الاقتصادي .

2- يعتبر (كارل ماركس) من الأوائل الذين تنبهوا لعلاقة العامل الاقتصادي(امتلاك وسائل الإنتاج)، هي التي تحدد التغيرات في المجتمع (بمعنى يحدد التقسيم الطبقي في المجتمع)، إضافة إلى ذلك فالنظام الرأسمالي يعتبر أحد وسائل الرئيسية التي تحقق من خلالها البرجوازية السيطرة الاقتصادية والسياسية التي تمارسها في المجتمع .

3- تلعب النخب الاقتصادية دورا مهما في عملية صنع القرار السياسي، خاصة في المجالات التي تتعلق بمصالحها الخاصة (سن قوانين تخدم مصالحها المالية والتجارية والضريبية)، إضافة إلى العلاقات الخاصة بين أصحاب الأعمال والمال المحليين بالدول الغربية من اجل الضغط ومواجهة صناع القرار.

4- تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تعتبر من العناصر الأساسية المشكلة للنخب الاقتصادية الدولية والمحلية، لما لها قوة في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية، إضافة إلى إلزامية الدول وأنظمتها السياسية، بالقيام بإصلاحات اقتصادية وهيكلية، من اجل تنظيم التجارة الخارجية والاستثمار في الأسواق الدولية .

5- النخب الاقتصادية نجدها متعددة في تشكيلاتها في دول العالم، حيث نجد النخب الزراعية (هي التي تتحكم في وسائل النتاج الزراعي، وفي توزيع النشاطات الاقتصادية الزراعية)، وكذلك النخب

الصناعية (والتي تتحكم في القطاع الصناعي من خلال السياسات الصناعية والإنتاج الصناعي)، ومع تطور التكنولوجي، وتحول العالم إلى قرية صغيرة بفض الوسائل التكنولوجية الحديثة، مما أدى تأثريها على الأنظمة الاقتصادية (الإنتاج،المعاملات الاقتصادية، جودة السلع والخدمات)، ونتج عنه تشكيل نخب اقتصادية رقمية عالمية تسيطر على الحواسيب والمعلومات والماكينات التكنولوجية في العالم مثل شركة أمازون، جوجل، شركة فيسبوك وغيرها .

6- تزاوج المال والسياسة، وذلك عن طريق سيطرة رجال الأعمال على مختلف البرلمانات، من خلال تدعيم الحملات الانتخابية الرئاسية والتشريعية، وفي مقابل هذا الدعم المالي سن وتشريع قوانين وسياسات اقتصادية تخدم مصالحها.

7- إقامة النخب الاقتصادية تحالفات إستراتيجية من اجل تحقيق مصالحها الاقتصادية في مجال البحث والتطور والإنتاج والسلع مثل المركز الأوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات (شركة بول الفرنسية – شركة بي سي ال البريطانية –سمنز الألمانية) .

8- تظهر أهمية النخب الاقتصادية في تسخير مالهم لصالح التنمية الاجتماعية (توفير مناصب شغل، إقامة المعاهد التعليمية، إقامة مختبرات بحث في الجامعات، مساعدة الفقراء، المساعدات المالية في حالة الكوارث الطبيعية) .

9- إن الديمقراطية الاقتصادية هي عبارة عن صقل المفاهيم والقناعات بمزيد من الحريات، واحترام المنافسة، وحرية الإنتاج، وحرية التسويق، واقتصاد حر، وهذا ما نتج ولادة نخب اقتصادية فعالة خصوصا في الدول العربية، إلا أن اقتصاد السوق الحر يجب أن تضبطه قوانين من طرف النظام السياسي، حتى لا يكون حالة من التسيب في قوانين العرض والطلب، قد يؤدي إلى أزمة اقتصادية.

10-وجود اتحادات وشركات (اتحادات الصناع، والتجارة والشركات الكبيرة)، تلعب دور كبير في التأثير على الرأي العام والحكومة، واطلاعها على بعض الأسرار الحكومية قد تهدد بواسطتها الحكومة .

11-هناك نخب اقتصادية وفي ظل ضعف أنظمة سياسية, يجدون أنفسهم في موقع سياسي قوي, في استقبال وزراء وسفراء وفي بعض أحيان رؤساء دول أجنبية وذلك من اجل إبرام اتفاقيات وعلاقات اقتصادية قوية متينة, متجاهلين في ذلك النظام السياسي للدولة التابعين لها .

12-إن النخب الاقتصادية الجزائرية، ليست حديثة النشأة مع إقرار دستور 1989 للحرية السياسية والاقتصادية، بل موجودة منذ الفترة الاستعمارية (المعمرين وبعض النخب الجزائرية المهمشة من قبل الاستعمار الفرنسي)، وبعد الاستقلال إلى غاية 1989(انتهاج النهج الاشتراكي)، كانت هناك نخب اقتصادية غير فعالة، حيث تستثمر في مؤسسات صناعية صغيرة وسهلة التحول إلى نشاط أخر، بحكم النشاط الاقتصادي يدار من قبل النظام السياسي الجزائري- سواء التسيير الذاتي والاقتصاد المخطط والتسيير الهيكلي وتأميم الشركات الوطنية.

13--قرر دستور 23 فيفري 1989 التوجه نحو الاقتصاد الحر، وفتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي ، قبل دستور 1989 أصدرت السلطة الحاكمة قانون 88-12 المؤرخ في 12 جويلية 1988 بفتح المجال أمام القطاع الخاص، بعد أزمة الريع البترولي 1986.

14-برغم من سياسة الانفتاح وتشجيع الاستثمارمن قبل السلطة الجزائرية، فان من خصوصية النظام السياسي الجزائري لا يقبل المنافسة، وبعد إلغاء الانتخابات التشريعية 1991، أدى إلى دخول الجزائر إلى أزمة سياسية وأمنية اقتصادية في فترة التسعينيات .

15-مع بداية حكم الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة)، ومع ارتفاع أسعار المحروقات حيث وصل سعر البرميل 130 دولار، ومع سياسة الانتعاش الاقتصادي، وفي إطلاق العديد من المشاريع التنموية استفادت العديد من النخب الاقتصادية من صفقات عمومية ضخمة أكسبتهم قوة، أدخلتهم دائرة صناعة القرار، وهذا بعد دعمهم للحملات الانتخابية للرئيس (عبد العزيز بوتفليقة).

16-بروز رجال أعمال جزائريين تصدروا المشهد الاقتصادي والمالي، من خلال تأثيرهم على دواليب الحكم، وذلك بعد تنحية رئيس الوزراء الأسبق (عبد المجيد تبون) دخول صراع علني بينه وبين بعض رجال الأعمال، بعد إلغاء(تبون) عقارات فلاحية وصناعية وحصائر صناعية لبعض رجال الأعمال .

17-مشاركة النخب الاقتصادية الجزائرية في الانتخابات البرلمانية، من اجل شراء الحصانة البرلمانية، وحصولهم على صفقات عمومية، وحماية مصالحهم، وصل الأمر بهم ترتيب أسماء المرشحين في القوائم الانتخابية لما يخدم مصلحتهم.

18-وجود العديد من العراقيل والتحديات التي تواجه النخب الاقتصادية الجزائرية، ولعل أهمها عدم الالتزام بالمنظومة القانونية وهذا راجع إلى ضعف منظمات مكافحة الفساد ورقابة المجتمع المدني، مع أهم تحدي ما يعرف بالعولمة الاقتصادية، وذلك من ضرورة استعمال التكنولوجيا في إنتاج السلع التي ينتجوها سواء في المجال الزراعي والفلاحي أوالصناعي، وفي جودة الخدمات المقدمة وذلك من اجل التنافس الاقتصادي والإنتاج في الأسواق الدولية.

قائمة المراجع

Les Références

قائمة المصادر والمراجع

(مرتبة ترتيبا أبجديا)

- القرآن الكريم رواية ورش عن نافع

المصادر باللغة العربية

1- الجمهورية الديمقراطية الشعبية (الدستور الجزائري لسنة 1989)

2- المعجم العربي الأساسي

المراجع

منصور(أبو أصبع نفيس احمد) ،

1- **النخب السياسية الحاكمة في اليمن** (1978 – 1990)، القاهرة، مكتبة مبدولي، 1999

الزيات (عبد الحليم)

2- **في سوسيولوجيا بناء السلطة (الطبقة- القوة – الصفوة)**، دار المعرفية الجامعية

الربيعي (صاحب)

3- **رؤية في مؤسسات الدولة والمجتمع**، ط 1، دمشق، صفحات للدراسات والنشر، 2011

الشريف (سامح)

4- **رجال الأعمال وإعلامهم واقع الإعلام الاقتصادي**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2017

الخزرجي(ناصر كامل محمد)

5- **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، ط 1، عمان – الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004

بوطبة(فيصل)،

6- **مدخل لعلم الاقتصاد**، ط 2، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، 2018

بكيس(نور الدين)،

7- **الحراك الشعبي الجزائري**، نسخة منقحة لثورات الربيع العربي، تلمسان – الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2020

بو الشعير (سعيد)

8- **النظام السياسي الجزائري**، ط3، الجزائر، دار الهدى، 1993

9- **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة (النظم السياسية – طرق ممارسة السلطة – أسس الأنظمة السياسية وتطبيقات عنها)**، الجزء الثاني، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية – المؤسسة الوطنية للكتاب

بيومي(علي محمد)

10- **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي**، مصر، دار الكتاب الحديث، 2004

بن صنيتان(محمد)

11- **النخب السعودية دراسة في التحولات والإخفاقات**، ط 1، بيروت- لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية

دبلة(عبد العالي)

12- **الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة**، ط 1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004

واضح رشيد

13- **المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيق**، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002

حكرة سنو غسان منير ود الطراح علي احمد

14- **العولمة والدولة – الوطن والمجتمع العالمي دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية**، بيروت – لبنان، دار النهضة العربية، 2002

مكاوي(بهاء الدين)

15- **القرار السياسي ماهيته – صناعته – اتخاذه – تحدياته**، البحرين، سلسلة كتيبات برلمانية – معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017

مرطان سعيد سعد

16- **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، ط 2، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، 2004

ناصر (محمد عارف)

17- **ابستومولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي – النظرية – المنهج**، ط 1، بيروت – لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002

عنصرالعياشي

18- **نحو علم اجتماع نقدي – دراسات نظرية وتطبيقية**، الجزائر، سلسلة المعرفة، 1999

عوض (جابر سعيد)

19- **النظم السياسية المقارنة النظرية والتطبيق**،(دط)، مطبعة العشري،(دت)

عبد ربه(صابر)

20- **موقف الصفوة من النظام العالمي الجديد دراسة ميدانية**، ط 1، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2002

صالح (زهرة)

21- **صناعة القرار السياسي، البحرين، سلسلة كتيبات برلمانية** معهد البحرين للتنمية السياسية، 2016

خليل (طلال حامد)

22- **آثار المال السياسي على الديمقراطية ومساراته في دول الحراك العربي**، العراق، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، 2014.

خنوش(محمد)

23- **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، الجزائر**، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2015

المجلات

1- إحسان (عبد الهادي)،**مفهوم النخبة في الفكر السياسي الألماني**، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد – العراق، 2005، منشور على موقع الويب https://www.iasj.net

2- الصبيحي (أحمد شكر حمود)،**ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد 2003**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 13، جامعة الفلوجة، كلية الحقوق، العراق،(دت)

3- أمطانس(شحادة)والخطيب(إيناس)،النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي، مدى الكرمل برنامج دراسات إسرائيل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، تشرين الثاني 2013

4- بن الزين (حمزة)وقرونفة(وليد)،**أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية،عدد 03، جامعة ورقلة، 2016، منشور على موقع الويب https://revue.univ-ourgla.dz

5- بن عزوز (محمد)،**الفساد الإداري والاقتصادي آثاره وآليات مكافحته- حالة الجزائر**، المجلة الجزائرية والسياسات الاقتصادية، العدد 07، جامعة الجزائر03، د ت، منشور على موقع الويب www.univ-alger03.dz

6- بن عنتر (عبد الرحمان)،**مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة محمد خيضر- بسكرة، جوان 2002، منشور على موقع الويب www.webrewiew.dz

7- زردومي(علاء الدين)،**دور النخبة العسكرية في الحياة السياسية العربية الجزائر نموذجا**، مجلة المفكر، العدد 16، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، د ت

8- حيدر (علي حسين) ودورين بنيامين هرمز،**أنواع النخب في المجتمع الولايات المتحدة الأمريكية دراسة حالة**، جامعة كربلاء العلمية، المجلد 13، العدد الثالث، 2015

9- طاشمة(بومدين)،**التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 07، جامعة ورقلة، كلية الخقوق والعلوم السياسية، جوان 2012، منشور على موقع الويب https://dspace.univ-ourgla.dz

10- كبار (عبد الله)،**النخب الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، جوان 2013

11- كربالي (بغداد)،**نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر - بسكرة،جانفي 2005، منشور على موقع الويب www.webreview.dz

12- مرعي(عمر مسعود باني)،**العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد الرابع، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، مصر، 2017

13- ساعد أسامة صاحب منعم،**الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1830-1962)ومحاولة البحث عن النفط قبل الاستقلال**، مجلة مركز نابل للدراسات الانسانية، المجلد 04، العدد 03، منشور على موقع على الويب www.bcchj.com

ج- المحاضرات

1- بولمكلحل ابراهيم،**سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد – المحور الأول ماهية علم الاقتصاد السياسي ونطاقه**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، د ت

2- بوعافية(محمد الصالح)،**محاضرات مقياس الحركات الاجتماعية في الجزائر، خاص بطلبة السنة الثانية السداسي الثالث ماستر علوم سياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية**، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسي، السنة الجامعية 2018-2019

3- براهيمية(آمال)،**محاضرات في مقياس اقتصاد جزائري، موجه لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية**، جامعة 08ماي 1945 – قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2015-2019

4- ساعد (محمد)،**محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري**، موجه لطلبة السنة علوم اقتصادية، جامعة ابن خلدون – تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، السنة الجامعية 2017-2018

الأطروحات والمذكرات

أ- الأطروحات

1- عبد الجليل(هجيرة)، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، السنة الجامعية 2016-2017

2- مقدم (وهيبة)، **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2013-2014

3- مكيو (ياسين)، **تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها عن تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي – دراسة حالة بعض البلدان الناشئة (الهند- البرازيل)**،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلم التسيير، قسم العلوم التجارية، السنة الجامعية 2015-2016

4- حافظ احمد عبد الله إبراهيم، **سياسات التحرر الاقتصادي والنخب الاقتصادية الجديدة في السودان في الفترة الممتدة (1992- 2006)**، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2012

5- معيفي فتحي، **دور النخب التونسية في التغيير السياسي (2011-2017)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع تنظيمات السياسية والإدارية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2018-2019

6- فكرون عبد الحق، **أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسية والعسكري- دراسة حالة الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة محمد- بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2013-2014

7- صرارمة عبد الوحيد، **تدخل الدولة في الانتقال إلى اقتصاد السوق مداه وجدوده**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية شعبة اقتصاد التنمية، جامعة منتوري – قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2006-2007

ب- مذكرات الماجستير

1- الكنز لبنى، **دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي دراسة ميدانية لمؤسسة سونطراك – سكيكدة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير شعبة تنمية العلاقات العامة للمؤسسات، جامعة باجي مختار- عنابة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، السنة الجامعية 2008-2009

2- بتة الطيب، **دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي (1989- 2011)**، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص العولمة والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 03، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، السنة الجامعية 2012-2013

3- بقدي كريمة، **الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات اورو

متوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2011-2012

4- دهيمي محمد الطيب، **تمثيل المرأة في البرلمان – دراسة قانونية لنظام الكوتا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص القانون الدستوري، جامعة الحاج لخضر- باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، السنة الجامعية 2014-2015

5- زبيري عبد الله، **النخبة السياسية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سنة التخرج 2001

6- حافظ احمد عبد الله، **التركيبة الثقافية الاجتماعية والسياسية للنخب الاقتصادية الجديدة في السودان**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير فيس العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، سنة تخرج 18 افريل 2016

7- مصعب جمال احمد سليمان، **التنمية الديمقراطية وأثرها على استقرار السياسي في فلسطين المحتلة منذ 1967**، أطروحة لاستكمال درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا نابلس – فلسطين، السنة الجامعية 2017

8- نوري ياسمين، **مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص التنظيم والسياسات العامة، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، تاريخ المناقشة 07 جويلية 2015

9- قروف محمد كريم، **دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2008-2009

10- قرقاج ابتسام، **دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989-2009)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: السياسات العامة

والحكومات المقارنة، جامعة الحاج لخضر- باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2010-2011

ج- مذكرات الماستر

1- بوعناني حسين، **المؤسسة العسكرية ودورها في عملية صنع القرار السياسي بالجزائر (1990-2016)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص السياسات العامة والتنمية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر- سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2017-2018

2- بوعيشي جوهر وبوعيشي نسيمة، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية بين المسعى والتحديات**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، شعبة قانون الأعمال تخصص القانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم قانون الأعمال، السنة الجامعية 2016-2017

3- بكار سهام، **دور القطاع الخاص في رسم السياسة العامة بالجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة والتنمية، جامعة مولاي الطاهر- سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2014-2015

4- حاليش تينهينان وسقار وسيلة، **مسار الخوصصة في الجزائر بين النص والواقع (1989-2015)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2015-2016

5- كشيدة ياسين ومزهود فيروز، **طبيعة النظام السياسي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون الجماعات المحلية والهيئات الاقليمية، جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، السنة الجامعية 2013-2014

6- مشكارة الهاشمي، **العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية في إطار التعديل الدستوري 2016**، مذكرة لنيل شهادة الماستر شعبة الحقوق تخصص منازعات عمومية، جامعة العربي بن مهيدي- ام البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، السنة الجامعية 2016-20917

7- سلام سامية وقنون منى، **إشكالية دوران النخب في النظام السياسي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة احمد بوقرة – بومرداس، كلية الحقوق بوداو، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2014-2015

8- سليماني دليلة ودليمي كنزة، **أثار الفساد الإداري على النظام السياسي الجزائري(2000-2017)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة احمد دراية – ادرار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2018-2019

9- عواطف رحاب، **النخبة السياسية في عملية التنمية السياسية تركيا نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2014-2015

10- فلورة ليمام، **النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون الأعمال، جامعة اكلي محند اولحاح – البويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم القانون الخاص، تاريخ المناقشة 01 جانفي 2017

11- رحماني زينب، **دور القطاع الخاص في التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة مقارنة، جامعة العربي مهيدي – أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2014-2015

12- خدوسي محمد الشريف وحاند نور الدين، **واقع الحرية النقابية في الجزائر (1990-2016) دراسة حالة المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي والبحث العلمي " nes"**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، جامعة مواود معمري- تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2016-2017

الملتقيات والتقارير

أ- الملتقيات

1- المعز الله صالح احمد البلاغ، **الحرية الاقتصادية ومبدأ تدخل الدولة**، الملتقى الدولي الاول – الاقتصاد الإسلامي الواقع ....ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،الجزائر ،دت

2- باكرعبد الله الشيخ، **انعكاسات عدم الاستقرار السياسي على الأطر القانونية الداخلية(حالة افريقيا)**, ملتقى الجامعات الإفريقية وجامعة إفريقيا العالمية، الكتاب الرابع، الخرطوم – السودان، يناير 2006

3- بن النية احمد وفكارشة سفيان، **الإستراتيجية الصناعية ودورها في دعم الصادرات الوطنية**، الملتقى العالمي الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة 02، يومي 06-07 نوفمبر 2018

4- منصر جمال، **التحولات السياسية وانعكاساتها على دور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عصر العولمة**، الملتقى الوطني : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر وتحديات، جامعة الشلف يومي 16-17 ديسمبر 2008

ب-التقارير

1- مؤتمرحركة مجتمع السلم، **رجال الأعمال والمال هم أصحاب السلطة الحقيقية**، 24 نوفمبر 2015، منشور على موقع الويبhttps://elhiwardz.com

2- حسين نيفين، **الاقتصاد الرقمي في الإمارات**، تقرير من وزارة الاقتصاد الإمارات، https://www.ae.economy

3-مكتب العمل الدولية، **عولمة عادلة – دور منظمة العمل الدولية**, اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة انشاتها منظمة العمل الدولية، تقرير مؤتمر العمل الدولي، الدورة 92، 2004، www.org.iio

4-cbd أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي للزراعة، **حماية التنوع البيولوجي وضمان الأمن الغذائي**، اليوم الدولي للتنوع البيولوجي 22 مايو 2008،https:// www .int.cbd

المقالات الالكترونية

1- أبو سليمان وليد،**ماهو الاقتصاد الحر؟**, منشور على موقع الويب https://www.alaraby.uk.co

2- البوابة العربية للأخبار التقنية, **تقرير سنوي تصدره مؤسسة brand finance البريطانية – المتخصصة في تقييم العلامات التجارية العالمية**, منشور على موقع الويب https://com.aitnews

3- البنا ربيع، **إستراتيجية الشركات العملاقة لتأسيس النهضة الاقتصادية**، منشور على موقع الويبhttps://alborsaanews.com.

4- الديب أبو بكر، **دور رجال الأعمال**،منشور على موقع الويب https://albawabhnews.com

5- الحربي محمد، **الاقتصاد والسياسة ...من يقود الاقتصاد؟**, منشور على موقع الويب https://www.alyaum.com

6- الرضواني محمد، **النخبة السياسية من رفض الأيدلوجية إلى مصالحة الديمقراطية**، منشور على موقع الويب https://mominoun.com

7- التيجاني عبد القادر، **مفهوم النخبة في الخبرة العربية – الإسلامية**، منشور على موقع الويب https://darfikr.com

8- الخفاجي خالد، **المال والسلطة**، منشور على موقع الويب com،alkhafaji-yahoo،khalid

9- ارناؤوط محسن عادل حسن، **المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال ما دور رجال الأعمال في مكافحة البطالة؟ ودعم الهيئات الإنسانية**، منشور على موقع الويبhttps://specialties-bayt

10- أرشيدمازن، ماهو**اقتصاد السوق؟**,منشور على موقع الويب https://alaraby.uk.co

11- بوعموشة س، **المؤرخ بوحوش العودة إلى الشرعية الدستورية بإعداد الميثاق الوطني**، منشور على موقع الويبhttps://www.ech-chaab.com

12- بن الدين خليل، الجزائر والرئيس ،،،،أزمة نظام ومأساة وطن، منشور على موقع الويب https://alaraby.uk.co

13- بن يحي فاضل صدفة، **الصندوق الأسود للأنظمة**، منشورعلى موقع الويب https://www.al-madina.com

14- بن محمد عبد الحميد، **لماذا أقيل نبون من رئاسة الحكومة**، منشور على موقع الويب https://www.aljazeera.net

15- بن نعوم، **تأثير لوبيات المال والإعلام في مسار الانتخابات عبر العالم**، منشور عبر الويب https://www.elgdjoumhouria.dz

16- بشار المنير ,**الليبرالية الاقتصادية الجديدة ... استبعاد الدولة وسيطرة النخب**، منشور على موقع الويب https://alnnour.com

17- جمال أميرة،**10 شركات ريادية تسيطر على كل ما نشتريه**، منشور على موقع الويب https://www.noonpost.com

18- جميل أمين، **5،3 بالمائة على من تتعدى ثروته 40 مليار سنتيم : الأثرياء المعنيون بالضريبة على الثروة**، منشور على موقع الويب https://www.eldjazaironline.net

19- داوود هانم, **أي دور لرجال الأعمال في مواجهة جائحة كورونا ?,** منشور على موقع الويب https://dzayerinfo.com

20- وطفة اسعد علي، **في مفهوم النخبة – مقاربة بنائية**، منشور على موقع الويب https://www.anfass.org

21- زرواق نصير،**الجزائر والرئيس ...أزمة نظام ومأساة وطن**، منشور على موقع الويب https://www.aljazeera.net

22- حواس مؤنس، **تعرف على 14 عملاق يهيمن على صناعة السيارات العالمية**، منشور على موقع الويب https://m-youm7.com

23- حمدان ليلى، **الإعلام الغربي بين النزاهة والعمالة**، منشور على موقع الويب https://tipyan.com

24- حصر مجد مالك، **الاقتصاد الرقمي.... مظاهره وتحدياته ومستقبله**، منشور على موقع الويب https://www.alaraby.uk.co

25- كحال حمزة، **علي حداد ... من الممول لحملات بوتفليقة إلى سجن الحراش**، منشور على موقع الويب https://www.alaraby.uk.co

26- كحال حمزة، **حضور لافت لرجال الأعمال في انتخابات الجزائر**، منشور على موقع الويب https://www.alaraby.uk.co

27- كحال حمزة، **حرب الجزائر على فساد رموز بوتفليقة سجن رجال الأعمال طحكوت**، منشور على موقع الويب https://www.alaraby.uk.co

28- لهوازي محمد، رجال أعمال ينافسون سياسيين في صنع القرار، منشور على موقع الويب https://echoroukonline.com

29- لقرع بن علي، **زبائن الريع في الجزائر رؤية تحليلية لدور رجال المال**، منشور على موقع الويب https://www.politics-dz.com

30- مجموعة بشاير الزراعية الرقمية،**05 شركات كبرى للبذوز والتقاوي تستعبد مزارع العالم**، منشور على موقع الويب https://www.bashair.net

31- منظور الشعيري عبد الرحمان، ماهو الدين ؟ وماهي النخبة الدينية ؟، منشور على موقع الويب https://www.revents.diae

32- معط الله سهام, **خلل توزيع الدخول في الجزائر: المسؤولية والحل**, منشور على موقع الويب https://www.alaraby.co.uk

33- مثقال عصفورة محمد، **الديمقراطية الاقتصادية**، منشور على موقع الويب https://www.alarai.com

34- مختاري صالح، **دور رجال الأعمال في صنع السياسة (زواج المتعة بين المال والسلطة-شراكة أم شركة؟)**, منشور على موقعا لويب https://www.algazairass.com

35- ناصر إبراهيم، **النخب في شرق إفريقيا دراسة مستقبلية**، منشور على موقع الويب https://qiraatafrican.com

36- نحال سعاد، **كيف تاثر جماعات المال الفاسد على القرار السياسي ؟**, منشور على موقع الويب https://www.altahrironline.com

37- نصرت زاهر، **مفاهيم زراعية ...الإنتاج**، منشور على موقع الويب https://www.ahewar.org

38- سمارة محمود سمارة، **هل الاقتصاد في خدمة السياسة أو العكس ؟**،منشور على موقع الويبhttps://alkhaleej.ae

39- سمير عمر ، **الانتخابات الأمريكية ...هل يستطيع المال وحده الحسم؟**, منشور على موقع الويب https://www.noopost.com

40- سعد ميساء، **ماهو اقتصاد السوق؟، وماهي فوائده؟**، منشور على موقع الويب https://www.vaplus.com

41- عبد الله حسين نادية، **نحو إستراتيجية وطنية للدولة المدنية - المفاهيم5، فصل السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية)** ,منشور على موقع الويب https://www.ahewar.org

42- عبد الله جمعة الحاج،**ا لإمارات نحو الخمسين - دور النخب الاقتصادية**، منشور على موقع الويب https://www.alttihad.ae

43- عزام إسماعيل، **بوتفليقة ...سياسي ماكر فكك هدية ملغومة للحفاظ على الكرسي**، منشور على موقع الويب https://m.dw.com

44- شارب صادق ناجي،**المال والسياسة**، منشور على موقع الويب https://www.alkhaleeg.ae

45- Bbc عربي، **عبد العزيز بوتفليقة من تهم الفساد إلى رئاسة الجمهورية**، منشور على موقع الويب https://www.bbc.com

46- الشيمي محمدالنبيل، **النخبة وتأثيرها في تكوين واستقرارا لمجتمعات وتشكيل نسق الحكم والفكر**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجيةالاقتصاديةوالسياسية،برلين-ألمانيا، 27 جانفي 2016،منشور علىموقعالويبhttps://democraticac.de

47- وطفةاسعدعلي، في مفهوم النخبة مقاربةبنائية،مركزنقدوتنويرللدراساتالإنسانية،الإصدار الأول،مايو 2015، منشور على الويبhttps://www.tanwair.ne

48- حسين علي هبة، **دورالنخبة السياسية والمثقف السياسي في التحول الديمقراطي " العراق نموذجا"**،المركزالديمقراطيالعربيللدراساتالإستراتيجيةالاقتصاديةوالسياسية،برلين-ألمانيا، 25 سبتمبر 2016، منشورعلى موقع الويب https://democraticac.de

49- مصطفى أميرة، **مفهوم وخصائص النخبة السياسية**،المركزالديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجيةالاقتصادية والسياسية،برلين - ألمانيا، 10 يوليو 2019, منشورعلى موقع الويب https://democraticac.de

50- علاونةمحمد، **من هم النخبة الاقتصادية**، المركزالديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 27 جانفي2016. منشورعلى موقع الويب https://democraticac.de

ثانيا المراجع باللغة الاجنبية

1-oxford universityas.homby oxford advanced de amer's, **dictionary of current english**, 8 thedion. 2010

2-la robert benjamin, **dictionnaire lenseignementfondament alréservér aux suivants**, maroc –algerie – tunisie- liban, juin 1999

3-dr ameenaabrasheednayel, **how to organise a political campaign with limited funds ?,** posted on the website : https://www.iknowpolitic.org

4-common couce**, reduce money's influence**, posted on the website :https://democracy2018,org

5-Brof.dr heikopleines, **the political role of business magnates in competitive authoritarian regimes**, posted on the website :https://www.degruyter.com

6-neha dinade, **avital role business economist in taking business decisions**, posted on the website :https://taxguru.in

7-riccardo fabiani, **algeria's recent protests have highlighted existing divisions within the business class that are only likely to widen further**, posted on the website: https://carnegieendowment.org

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-	أكبر الشركات التقنية بالعالم من حيث قيمة العلامة التجارية لعام 2018	35
2-	قائمة أثرياء الجزائر	90-89

رقم	العنـــــــــــــــوان	ص
1-	مقدمة	1-6
2-	الفصل الأول: الجانب المفاهيمي في دراسة النخب الاقتصادية	7
3-	المبحث الأول :التأصيل اللغوي والاصطلاحي لمفهوم النخب وأنواعها	7
4-	المطلب الأول : مفهوم النخب	7-9
5-	المطلب الثاني : ظهور مصطلح النخب	9-11
6-	المطلب الثالث : نظرية النخب	11
7-	أولا :الاتجاه التنظيمي	11
8-	ثانيا : الاتجاه السيكولوجي	12
9-	ثالثا : الاتجاه الاقتصادي	12-13
10-	رابعا :الاتجاه النظامي	13
11-	المطلب الثالث :أنواع النخب ومميزاتها	14
12-	أولا : أنواع النخب	14-21
13-	ثانيا : مميزات النخب	21
14-	المبحث الثاني : مفهوم النخب الاقتصادية	22
15-	المطلب الأول : تعريف النخب الاقتصادية وتطورها التاريخي	22
16-	الفرع الأول : تعريف النخب الاقتصادية	22-23
17-	الفرع الثاني: التطور التاريخي للنخب الاقتصادية	23-27
18-	المطلب الثاني : خصائص النخب الاقتصادية	27-

		29
19-	المطلب الثالث: أنواع النخب الاقتصادية	30
20-	المطلبالأول:النخب الزراعية	30-32
21-	المطلبالثاني : النخب الصناعية	32-33
22-	المطلبالثالث : النخب الاقتصادية الرقمية	33-35
23-	المبحث الثالث : ادوار النخب الاقتصادية	36
24-	المطلب الأول :الأدوار السياسية	36-37
25-	المطلب الثاني :الأدوار الاقتصادية	37-39
26-	المطلب الثالث :الأدوار الاجتماعية	39-41
27-	الفصل الثاني : النخب الاقتصادية وعلاقاتها بالنظام السياسي	43
28-	المبحث الأول : مفهوم الاستقرار النظام السياسي	43
29-	المطلب الأول : تعريف النظام السياسي ومكوناته والية عمله	43
30-	الفرع الأول : تعريف النظام السياسي	43-46
31-	الفرع الثاني : مكونات النظام السياسي والية عمله	47-51
32-	المطلب الثاني : تعريف الاستقرار السياسي	51-52

33-	المطلب الثالث : مؤشرات الاستقرار السياسي	53-55
34-	المبحث الثاني : النخب الاقتصادية ومؤشر الديمقراطية	56
35-	المطلب الأول : ديمقراطية النظام السياسي	56-57
36-	المطلب الثاني : الحريات الاقتصادية	58-59
37-	المطلب الثالث : اقتصاد السوق	60-61
38-	المبحث الثالث : مكانة النخب الاقتصادية في اللعبة السياسية	62
39-	المطلب الأول : حدود العلاقة بين السياسي والاقتصادي	62-64
40-	المطلب الثاني : دور النخب الاقتصادية في صنع القرار السياسي	65-67
41-	المطلب الثالث : النخب الاقتصادية والتأثير على الاستقرار السياسي	68-70
42-	الفصل الثالث : النخب الاقتصادية من خلال التجربة الجزائرية	73
43-	المبحث الأول :النخب الاقتصادية قبل 1989	73
44-	المطلب الأول : طبيعة النخب الاقتصادية في فترة الاستعمار	73-76
45-	المطلب الثاني : النخب الاقتصادية منذ الاستقلال إلى غاية 1989	77-81
46-	المبحث الثاني : تطور النخب الاقتصادية في الجزائر	82
47-	المطلب الأول:مرحلة الظهور والتعثر (1989-1999)	82-

		87
48-	المطلب الثاني :مرحلة الانطلاق والتمركز (2000-2009)	87-90
49-	المطلب الثالث :مرحلة التداخل والتراجع (2010-2019)	90-94
50-	المبحث الثالث :واقع النخب الاقتصادية في الجزائر وعلاقتها بالنظام السياسي	95
51-	المطلبالأول: الولاء السياسي وأثره على وظائف النخب الاقتصادية	95-97
52-	المطلب الثاني: التحديات التي تواجه النخب الاقتصادية الجزائرية محليا ودوليا	97
53-	الفرع الأول : التعود على الفساد وعدم الالتزام بالمنظومة القانونية	97-98
54-	الفرع الثاني : طبيعة النظام السياسي	98-100
55-	الفرع الثالث : العولمة الاقتصادية	100-103
56-	الخاتمة	105-109
57-	قائمة المصادر والمراجع	110-125
58-	قائمة الجداول	126
59-	فهرس المحتويات	127